


تعنى بالشؤون الإسرائيلية والصهيونية

Vol. 7, No. 3/75, June 1990

المجلد السابع، العدد ٧٥/٣، حزيران / يونيو ١٩٩٠



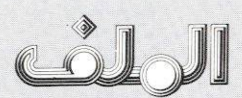
وكالة المنار للصحافة والنشر المحدودة

**MANAR PRESS & PUBLISHING AGENCY LIMITED**




MANAR PRESS & PUBLISHING AGENCY LIMITED

وكالة المنار للصحافة والنشر المحدودة



AL-MALAF

تعنى بالشؤون الإسرائيلية والصهيونية

رئيس التحرير

سمير جريس

المحررة المسؤولة

Fedra Kyriacou



Manar Press & Publishing
Agency Limited
Nicosia - Cyprus
P.O.Box 4928
Tel. 02-473577
Fax: 473575
Telex: 4638



Proodos Printing &
Publishing Co. Ltd.
4-4A Alexander the Great St.
Nicosia - Cyprus


**الملف** دورية، نصف شهرية، ترصد نشاطات المؤسسات الاسرائيلية الحاكمة، والقوى السياسية في اسرائيل فيما يتعلق بتطورات الصراع العربي - الاسرائيلي، في ابعادها الاستراتيجية، والسياسية، والعسكرية، والاقتصادية، ومختلف جوانب الحياة في اسرائيل، وتطورات الحركة الصهيونية، وأوضاع العرب تحت الاحتلال ومقاومتهم له.

**الملف** تستقي معلوماتها من المصادر الاسرائيلية معتمدة على الصحف والدوريات الاسرائيلية الصادرة باللغة العبرية، اضافة الى الاذاعة والتلفزيون العبريين.

**الملف** دورية متخصصة، تعتمد المنهج العلمي، غايتها التعريف بالواقع الاسرائيلي من مصادره الاساسية.

**الملف** مرجع أساسي للسياسي، والباحث، والصحافي، والمفكر، وكل صاحب رأي أو قضية.

# الملف

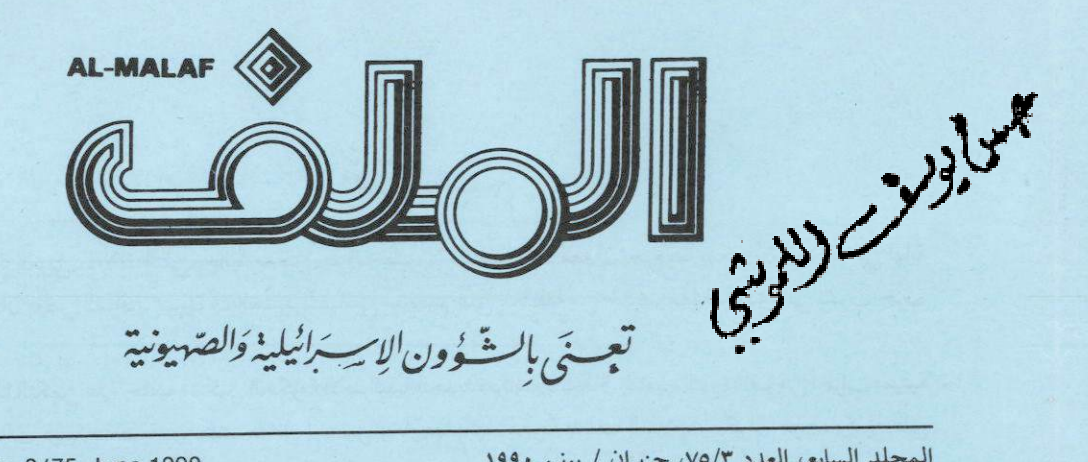
## دورية خاصة بالمشتركين فقط

قيمة الاشتراك السنوي

للحكومات والمؤسسات العامة ٥٠ دولار أميركي

للمؤسسات الخاصة ٣٠ دولار أميركي

الآراء المعروضة تعبر عن وجهة نظر كاتبيها ولا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر "الملف"




المجلد السابع، العدد ٧٥/٣، حزيران / يونيو ١٩٩٠

Vol. 7, No. 3/75, June 1990

## في هذا العدد

عيسى يوسف العويشي

# تَقـديـم

يمر النزاع العربي ـ الاسرائيلي، حالياً، بمفترق طرق خطير، لا يستطيع أحد معه أن يجزم بما يمكن أن يقود إليه في نهاية الأمر، وإن كان بعض المراقبين يرون أن الجمود السياسي سيخيم على المنطقة من جديد، مما قد يؤدي إلى نشوب حرب جديدة.

ويأتي هذا التكهن على خلفية تشكيل الحكومة الاسرائيلية الجديدة برئاسة يتسحاق شامير، التي تتألف من أحزاب يمينية متطرفة وأحزاب دينية متعصبة، ووصفت داخل إسرائيل وخارجها بأنها حكومة لنسف السلام، وحكومة حرب، وكارثة على المنطقة وعلى إسرائيل ذاتها.

وهذه الحكومة اليمينية تضع في مقدمة مهامها وأولوياتها استيعاب الهجرة، وتكثيف الاستيطان، وإصلاح مسار العلاقات مع الولايات المتحدة، والقضاء على الانتفاضة الفلسطينية التي حققت انطلاقتها الثانية بعد حادث مقتل سبعة من العمال الفلسطينيين في ريشون لتسيون على يد إسرائيلي وصف بأنه «مخبول» و«مختل عقلياً».

وهذه الحكومة، وإن كانت تحدثت في خطوطها الأساسية عن ضرورة دفع السلام إلى الأمام، فالواقع أنها تسعى ـ بإعتراف إسرائيليين ـ إلى إجهاض المسار السياسي، في وقت يتحدث فيه الجميع عن حتمية الحل السياسي وضرورة إيجاد حل للمشكلة الفلسطينية؛ وفي وقت يشهد فيه العالم متغيرات وتحولات وإنفراجات في العلاقات الدولية وبالأخص بين الكتلتين الشرقية والغربية.

فهل تتصور الحكومة الاسرائيلية الجديدة أن في مقدورها أن تتحدى الأسرة الدولية قاطبة؟ وهل تتصور أن تشكيل جبهة رفض أو جبهة حرب إسرائيلية سيحقق لاسرائيل مرادها؟ وهل تتوهم أن هذا المد اليميني ـ التعصبي سيؤدي إلى وقف الانتفاضة في الأراضي المحتلة أو إلى وقف أية عمليات فدائية ضد إسرائيل؟

إن التطرف لا يؤدي إلا إلى مزيد من التطرف، والعنف لا يقود إلا إلى مزيد من العنف والكراهية، وعندما تتوقف أناشيد السلام تدق طبول الحرب، وعندما تسقط أغصان الزيتون ترتفع فوهات البنادق.. فهل تدرك ذلك الحكومة الاسرائيلية الجديدة برئاسة شامير؟

إن الوضع الحالي الذي يشهده النزاع العربي ـ الاسرائيلي عامة والصراع الاسرائيلي ـ الفلسطيني خاصة، يتطلب وقفة عربية موحدة واستراتيجية عربية شاملة؛ فالخطر محدق بالجميع؛ وعلى سبيل المثال، فالقمر الصناعي الاسرائيلي ـ سواء «أوفيك ـ ١»، أو «أوفيك ـ ٢»، أو «أوفيك ـ ٣» في الغد القريب ـ ليس موجهاً ضد طرف عربي واحد دون الآخر.. فهل يدرك ذلك كل العرب؟

في باب الدراسات، قدمنا الجزء الثاني والأخير من «الفلسطينيون في إسرائيل: الامكانيات والممكن».

وفي باب التقارير، قدمنا أربعة منها حول الحكومة الجديدة في إسرائيل، والصراعات داخل حزب العمل، والانتفاضة الفلسطينية، والعلاقات الأميركية ـ الاسرائيلية.

وفي باب الآراء، قدمنا مجموعة من المقالات تغطي الأبواب الثابتة للعدد.

وفي باب الوثائق، قدمنا ثلاث وثائق: قائمة بأعضاء الحكومة الجديدة، والاتفاق الائتلافي، والخطوط الأساسية للحكومة.

وفي بابي التصريحات والوقائع، غطينا الفترة ١٩٩٠/٥/١٤ إلى ١٩٩٠/٦/١٢.

هيئة التحرير

# الفلسطينيون في إسرائيل : الامكانيات والممكن

## تتمة

أحمد شاهين

**دلالات «يوم السلام»**

في ١٩٨٧/١٢/١٨ عقدت لجنة المتابعة لشؤون المواطنين العرب اجتماعاً في شفاعمرو، وقررت الاضراب العام في ١٩٨٧/١٢/٢١ تحت عنوان «يوم السلام»، تضامناً مع انتفاضة الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة. وشمل الاضراب ٦٥٠ ألف فلسطيني موزعين في ١٢٥ قرية ومدينة عربية في اسرائيل، ونفذ بانضباط ذاتي، «وبالشكل السياسي الواعي الذي دعت اليه قيادة الاضراب»[٤٦]؛ ووقعت خلال أحداث «يوم السلام» عشرات الصدامات بين الفلسطينيين وقوات الشرطة، مما اضطر ٢٣٠٠ شرطي للتدخل في العديد من الحوادث، التي هاجم فيها المواطنون الفلسطينيون مراكز الشرطة، وأصيب العديد من الجانبين، واعتقلت الشرطة ما يزيد على مائة من الفلسطينيين؛ ومن بين مظاهر الصدامات، ظهر الرشق بالحجارة وإشعال إطارات السيارات في الشوارع، ورفع الأعلام الفلسطينية وإغلاق الطرق، ومهاجمة دوريات الشرطة الاسرائيلية؛ وحتى في يافا تظاهر الفلسطينيون على الرغم من أنهم لم يقوموا بأي نشاط ذي طابع وطني منذ ألحقوا بدولة اسرائيل؛ وكان الحدث الأبرز الذي حمل معنى سياسياً هاماً هو إغلاق طريق وادي عارة[٤٧]؛ فإغلاق وادي عارة يعتبر «تحولا لأن الفرصة كانت متاحة [لاغلاقه] على مدى أربعين عاماً.. وتجدر الاشارة الى أن أهمية وادي عارة في السياق اليهودي تحتاج الى شحنة عاطفية قوية جداً، على غرار الخوف الذي ساور واضعي سياسة الأمن الاسرائيلية حتى سنة ١٩٦٧»[٤٨]، كما يقول الدكتور ريخيس.

وقد قوم عضو الكنيست توفيق طوبي «يوم السلام» بأنه كان له ثلاثة معان: (أ) ــ تدعيم لصمود جماهيرنا العربية في وطنها وممارسة حياتها كمواطنين متساوي الحقوق؛ (ب) ــ مساهمة جديدة من موقعها هذا في معركة شعبها العربي الفلسطيني لانهاء الاحتلال، ولقيام الدولة الفلسطينية المستقلة بجانب اسرائيل؛ (ج) ــ مشاركة مع قوى السلام والديمقراطية في اسرائيل في النضال من أجل احلال السلام الاسرائيلي ــ الفلسطيني العادل لصالح كلا الشعبين... [و] الجماهير العربية الفلسطينية في اسرائيل، المتعاطفة ــ وبحق ــ مع قضية شعبها العربي الفلسطيني العادلة في المطالبة بالانسحاب الى خطوط حزيران ١٩٦٧، وانهاء الاحتلال، واقامة الدولة الفلسطينية المستقلة بجانب اسرائيل، واحلال السلام بين الدولتين الاسرائيلية والفلسطينية، لا تختلف بهذا الموقف عن أوساط يهودية واسعة في اسرائيل، تتطلع الى السلام العادل، على هذه القاعدة المشروعة والعقلانية، والتي يؤيدها العالم أجمع»[٤٩]؛ إنما على من تقرأ مزاميرك يا داوود.

وأصاب الأوساط الرسمية الاسرائيلية، جراء أحداث «يوم السلام» حالة من الهستيريا، بدءاً من رئيس الدولة الى العاملين في أجهزة الأمن. فقد قال رئيس الدولة، حاييم هيرتسوغ: «إن دور عرب اسرائيل ليس الانسياق وراء المتطرفين في المناطق [المحتلة]، وإنما على العكس أن يكونوا جسراً بيننا وبين العالم العربي، وأن يعملوا بين أشقائهم الفلسطينيين من أجل مزيد من الاعتدال، ومن أجل التفاوض المباشر مع اسرائيل، للتوصل الى حل سلمي»[٥٠]؛ وطالب رئيس الحكومة، يتسحاق شامير اليهود بالوحدة الوطنية، «لأن المقصود هو اعتراض على حقنا في أرض اسرائيل، وعلى وجودنا ذاته، وعلى حكمنا فيها»[٥١]؛

وطالب وزير المواصلات، حاييم كوفمان (ليكود) بفرض حكم عسكري لفترة محدودة على المناطق التي يقطنها الفلسطينيون... بسبب «استعداد قطاع من عرب أرض اسرائيل للقيام بأعمال تنم عن التأييد والتضامن مع عرب يهودا والسامرة وغزة»[٥٢]؛ لكن شمعون بيرس، وزير الخارجية في حينه، والذي اجتمع مع رؤساء الهيئات العربية الفلسطينية، قال لهم: إنه «يدين فكرة اعادة الحكم العسكري... [لكن] من الواجب استخلاص الدروس مما حدث، وأهمها عدم السماح للأحداث بالسيطرة علينا، فمن الواجب السيطرة على الأحداث»[٥٣].

وقال مستشار رئيس الحكومة للشؤون العربية، العميد احتياط عاموس غلبواع: «إن قرار القيام بيوم الاضراب العام لعرب اسرائيل قد تم اتخاذه من خلال التعاون العملي بين م.ت.ف ومؤسسات الحزب الشيوعي الاسرائيلي»[٥٤]؛ واعتبر وزير الصحة في حينه، مردخاي غور، أن أحداث يوم السلام أهم بكثير من كل ما وقع في الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧، «حيث بفوي الشك في أن نرى تنازلا و/ أو حلا بسيطاً يعتبران مجرد جزء من خطة عربية شاملة لابتلاع دولة اسرائيل، وتصفيتها على مراحل... [ولذا] لن يسمح لهؤلاء الذين يسيئون استخدام حقوق المواطن الممنوحة لهم عن طيب خاطر، وبحكم قانوني أخلاقي، بالمساس بحق وجودنا القومي كدولة... وكيهود، وكأصحاب الدولة وحماتها... وأي تعاطف أو انضمام مع معسكر معاد لاسرائيل، من طرف واحد، لن يؤدي إلا الى اثارة العداء والتطرف تجاه عرب اسرائيل من الطرف الثاني. ويقع على عرب اسرائيل حالياً ـ أكثر من أي وقت مضى ـ واجب الظهور بمظهر الاتزان وضبط النفس»[٥٥]؛ واعتبر مستشار رئيس الحكومة للشؤون العربية، عاموس غلبواع، في تقرير قدمه الى الحكومة، أن «الاحداث التي وقعت في المناطق [المحتلة] كشفت، في الجليل والمثلث، ما كان يفور هناك، بطبيعة الحال، منذ وقت طويل... [فقد] كانت الأرض خصبة وجاهزة لاستقبال ما نسميه تطرفاً بين عرب اسرائيل... والآن فقط، نرى ـ فعلا ـ ما كان موجوداً طوال الوقت، ولكنهم فضلوا تجاهله»[٥٦]. وكان غلبواع قد قدم، قبل ثلاثة أشهر من اندلاع الانتفاضة، وثيقة الى الحكومة بعنوان «مبادىء لسياسة الحكومة تجاه قطاع الأقليات في اسرائيل»، حذر فيها الحكومة مما يعتمل داخل أوساط الفلسطينيين، لكن أحداً في الحكومة لم يأخذ بما جاء في وثيقته في حينه.

فعلا، الأرض خصبة لانفجار الاحتجاج في أوساط الفلسطينيين في اسرائيل. و«مظاهرات عرب اسرائيل تحمل رسالة احتجاج مبدئي على الواقع الاضطراري الذي فرض عليهم العيش تحت حكم اسرائيل... وعلى الجانب الثاني، تقف الأغلبية اليهودية، وتوفر للأقلية العربية (التي تعيش داخل حدود الخط الأخضر) كل الأسباب الموجودة في الدنيا لكي تنمي داخلها اتجاهاً ينم عن التمرد. وتحتل اسرائيل وحكومتها الفلسطينية في المناطق [المحتلة]، ويسقط منهم ضحايا يومياً على يد هذا الاحتلال. ولم تنظر اسرائيل وحكومتها، على مدى أربعين عاماً، نظرة سليمة الى الاقلية العربية في الدولة؛ ولا ينكر أحد ـ حالياً ـ تدني ظروف الحياة التي تعيشها هذه الأقلية. ولا تظهر اسرائيل وحكومتها، الآن، كطرف يتجه الى التصالح مع الشعب الفلسطيني، ويهدىء بذلك ـ أيضاً ـ غليان مواطني الدولة العرب»[٥٧]، كما يقول الصحافي الاسرائيلي عوزي بنزيمان؛ فبمناسبة النقاش في الكنيست حول الانتفاضة، في الذكرى الثالثة لها، طلب عضو الكنيست عوزي برعام (العمل) مناقشة وضع الفلسطينيين في اسرائيل، وتبين خلال ذلك أن «٥٠٪ من الفقراء في دولة اسرائيل هم من العرب، و ٦٨٪ من الأطفال الذين يعيشون في الدولة في ظروف فقر وفاقه هم أطفال عرب»[٥٨].

وقيم المحلل العسكري لصحيفة «هآرتس»، زئيف شيف، أحداث «يوم السلام» على النحو التالي: «يمكن الخروج من الاضراب شبه الكامل، الذي قام به عرب اسرائيل، بعدة دروس عملية وسياسية، لن تستطيع حكومة اسرائيل التهرب من بحثها، مثلما تهربت ـ حتى اليوم ـ من إجراء مناقشة جادة حول وضع الأقلية العربية، والسياسة المتبعة تجاهها. والدروس الأساسية في المجال العملي هي: • أن هذه ثاني مرة يثبت فيها منظمو الاضراب في القطاع العربي في اسرائيل قدرة تنظيمية قطرية على تعبئة معظم السكان العرب للقيام بعملية تظاهر ضد الحكومة، تتسم بصبغة العداء لاسرائيل. وكانت المرة الأولى

في (يوم المساواة)، الذي وقع في ١٩٨٧/٦/٢٤.. والدروس السياسية هي: • أن هذه أول مرة يثبت فيها للشعب الاسرائيلي، بصورة واضحة، أن هناك تأثيراً متبادلا بين الأحداث التي تقع في المناطق [المحتلة] وبين ما يحدث عند عرب اسرائيل؛ **وهناك أكثر من مجرد بوادر تشير الى تطور صراع سياسي مشترك يخوضه الفلسطينيون في المناطق [المحتلة] وعرب اسرائيل؛ ومن يريد تجاهل ذلك فانه يرتكب خطأ قاسياً.** [هذا التشديد من عندنا] • ... هناك دلائل واضحة تشير الى ان منظمة التحرير الفلسطينية حاولت توصيل توجيهات لعناصر متطرفة بين عرب اسرائيل بشأن كيفية التحرك... [و] حكومة اسرائيل لن تستطيع تجاهل ذلك، وستستغل هذا بكل تأكيد في ردها... • لم يبق أمام حكومة اسرائيل الكثير مما يمكن أن تفعله على ضوء ما ظهر مؤخراً بين عرب اسرائيل»[٥٩]. ويجزم الصحافي رون بن ـ يشاي أن «لدى أجهزة الأمن أدلة دامغة على الاتصال.. بين بعض كبار الشخصيات في منظمة التحرير الفلسطينية... وبعض المتطرفين في القطاع العربي في اسرائيل. وعلى حد قول بعض المصادر المطلعة، دفع رجال منظمة التحرير الفلسطينية... زعماء راكح والقائمة التقدمية وأبناء البلد، لاخراج عرب اسرائيل الى الشوارع، والاصطدام مع قوات الأمن الاسرائيلية، لتأييد الكفاح الذي تخوضه منظمة التحرير الفلسطينية على الساحة الدولية»[٦٠].

وأثارت أحداث «يوم السلام» في أوساط الاسرائيليين الخوف من أن يؤدي تطور الأحداث، مع الوقت، الى انفصال الفلسطينيين في اسرائيل عن الدولة الاسرائيلية والتحاقهم بالدولة الفلسطينية، إذ «أن احتلال كل الجليل، في ما وراء خطوط مشروع التقسيم... قد ألزمنا ببذل الجهد لتعزيز الأساس اليهودي لدى سكان المنطقة... وينبغي أن يحتل الجليل، من جديد، مكانة مركزية في الوعي القومي. وإذا لم يحدث ذلك، فمن المحتمل أن نفقد ما كنا نعتقد أنه ملكية أكيدة ومضمونة»[٦١]، كما ورد في افتتاحية «هآرتس»؛ فقد كانت إحدى النتائج الفرعية «للاضطرابات في المناطق [المحتلة] هي شطب علامات التمييز بين السكان العرب في اسرائيل وسكان المناطق [المحتلة]... [و] تتردد بين العرب أفكار حول العودة الى قرار التقسيم»[٦٢]، كما يقول الدكتور ريخيس، اعادت الى الأذهان الاسرائيلية «الخوف القديم من التهديد العربي، ومن أن العرب ـ حتى لو حققت معهم تسوية ـ لن تستطيع، في أي وقت من الاوقات، أن تثق فيهم، لأنهم سيغدرون بك في أول لحظة تسنح لهم»[٦٣]؛ كما يقول الصحافي جدعون سامت.

وكتب الصحافي يهوشواع بيتسور: «ان تحليل الاتجاهات، التي تظهر بين عرب اسرائيل، يشير الى سعيهم لخلق حكم ذاتي عربي داخل دولة اسرائيل... على الأقل كتسوية مرحلية بالنسبة لهم؛ وهم يدعون أن الجليل، الآن، يعتبر معظم سكانه عرباً، ومنطقة المثلث ـ التي يسكن كل قراها المسلمون فقط ـ جاهزة ومستعدة لمثل هذه الادارة الذاتية. وفي المرحلة الثانية، يمكن لمناطق الحكم الذاتي هذه أن تعلن عن انضمامها للدولة الفلسطينية المتاخمة بطبيعة الحال لحدودهم... عندئذ سيظهر التضامن التام مع إخوانهم في المناطق [المحتلة]، أيضاً، من الناحية السياسية والجغرافية»[٦٤]؛ ويعزز بيتسور تحليله، أنف الذكر، مستشهداً بعدم دخول الشرطة الاسرائيلية الى المناطق الفلسطينية في «يوم الأرض» عام ١٩٨٨. و«التفسير الرسمي، الذي أعلنه مفتش عام الشرطة كراوس، أن ذلك جاء بناء على طلب رؤساء المجالس المحلية العربية، حتى لا يفسر وجود رجال الشرطة في القرى العربية على أنه استفزاز... وبدلا من ذلك تجول في القرى حراس من قبل المجالس المحلية، وهو ما يشبه الشرطة المحلية... [و] هذا بداية المسيرة نحو حكم ذاتي لتنطلق من هناك الى الضم الى دولة فلسطينية»[٦٥].

وعلى أساس هذا الخوف، طرحت بعض الأوساط الرسمية الاسرائيلية العودة الى تطبيق الحكم العسكري على المناطق التي يسكنها الفلسطينيون داخل اسرائيل؛ لكن ذلك استبعد بسبب ما قد يثيره من ردود فعل داخل اسرائيل وفي العالم؛ فقد علقت «هآرتس» في افتتاحيتها (١٩٨٧/١٢/٢٢) على الاقتراح، بالقول: «من المؤكد أن هذه فكرة غبية، ولكنها أكثر غباء في توقيت طرحها.. [حيث] أن الاضراب يعتبر أحد الأشكال المشروعة للتعبير عن الرأي والاحتجاج؛ وعلى كل المعنيين أن

يحرصوا على التوازن الدقيق في العلاقات بين المواطنين العرب والدولة، الذي حال ـ حتى الآن ـ دون الانزلاق الى منعطفات خطيرة»[٦٦]. وقد شكلت الحكومة الاسرائيلية هيئة استخبارات، «لتكون مسؤولة عن جمع المعلومات وتقديرها، من أجل عرضها على واضعي السياسة... [و] الهيئة الاستخباراتية الجديدة... مسؤولة، أيضاً، عن عرب اسرائيل، لا عن المناطق [المحتلة] فقط»[٦٧].

وقد أدلى الباحثون والمفكرون الاسرائيليون بدلوهم في محاولات ايجاد حلول لمشكلة الاقلية الفلسطينية في اسرائيل، وتجمع معظم هذه الاجتهادات على أن حل مشكلة هذه الأقلية داخل اسرائيل لا ينفصل عن حل المشكلة الفلسطينية ككل؛ ودعا البروفيسور يحزقئيل درور، على سبيل المثال، الى تشجيع الفلسطينيين على الذوبان في المجتمع الاسرائيلي، والى سن قانون يفصل بين المواطنة والاقامة الدائمة في اسرائيل، بحيث أن من يريد من الفلسطينيين ممارسة نشاط سياسي فلسطيني يستطيع ممارسته في الدولة الفلسطينية، فيفقد بذلك مواطنيته، لكنه لا يرحل من اسرائيل[٦٨]؛ هذا في حين رأى المراسل السياسي للقسم العربي في الاذاعة العبرية، الداد فردو، أن الفلسطينيين داخل اسرائيل طوروا هوية خاصة بهم، ليست فلسطينية، وليست اسرائيلية، وليست اسلامية، تتضمن إمكانية أن يشكلوا أمة خاصة لا اسم لها بعد؛ وكي لا تنفصل هذه «الأمة العتيدة» عن دولة اسرائيل، يقترح فردو تحت شعار «الكثير مقابل الكثير» مشروعاً لحل مشكلة الاقلية الفلسطينية في اسرائيل على أساس المبادىء التالية: «• كل مواطني الدولة متساوون في الحقوق وفي الواجبات، ويشعرون بالتعاطف مع الدولة؛ • أمن الدولة وسلامتها يعتبران حالة تخدم مصلحة كل المواطنين؛ • إقامة أجهزة دستورية تحمي الأقلية من طغيان الأغلبية، مثل: حد أدنى من التمثيل في المجلس التشريعي (على مثال الوضع السائد في زيمبابوي ـ روديسيا)، وتخصيص وزارات للأقلية، وإقامة جهاز مناسب لتحسين الوضع كل فترة؛ • وضع رموز وطنية متفق عليها تمثل عرب اسرائيل، ويسمح باستخدامها طبقاً لمبادىء يجري تحديدها: اللغة، العلم، جهاز تعليم، العملة (وهو ما يشبه الوضع في اسكتلندا)...؛ • تعريف الدولة بأن لها لغتين، وتطبيق هذا المبدأ في جميع أنحاء الدولة (على مثال الوضع في فنلندا)؛ • تعريف دولة اسرائيل بأنها ملامسة وقريبة من أسرة الشعوب العربية والاسلامية. ويجب التطلع للحصول على وضع مراقب في الجامعة العربية، وفي منظمة المؤتمر الاسلامي؛ • يجب على كل مواطني الدولة التبرع لأمنها. وتتحدد سبل ذلك بالاتفاق وبالتدريج. وتضمن مجموعة المبادىء، الذي ذكرناها آنفاً، الطابع اليهودي الصهيوني الأساسي لدولة اسرائيل؛ ولكنها ستعطي إحساساً بمشاركة حقيقية للعرب، مساوية، من خلال ابراز السمات المميزة، وعدم المساس بالأغلبية أو بالأقلية»[٦٩]؛ حتى أن الحاخام مناحيم فرومان، وهو من أتباع غوش ايمونيم، اقترح عدم تجزئة فلسطين في حدودها الانتدابية، وأعد مشروعاً، من بين ما جاء فيه: «انتخاب رئيس عربي الى جانب رئيس الدولة الاسرائيلي... [حيث] أن تجزئة ارض اسرائيل وفقاً لما ورد في التوراة، بما فيها الأراضي التي احتلت عام ١٩٦٧، (غير أخلاقي وغير عملي)... [ويجب] علينا البحث عن حل آخر... [إذ] لنا حق في الأرض، وللعرب حق في الأرض [و] من قال: إن هذين الحقين يتعارض الواحد منهما مع الآخر؟.. ومن أجل حب الأرض وحب الانسان، يجب أن يعيش الشعبان معاً... [و] أقترح للمرحلة الأولى انتخاب رئيس عربي الى جانب الرئيس الاسرائيلي... [و] من ناحية المبدأ، يجب أن يصوت العرب الاسرائيليون... الى جانب ١,٧٥ مليون فلسطيني يعيشون تحت الاحتلال الاسرائيلي لانتخاب رئيس عربي»[٧٠]. كما يتحدث آخرون، فيما لو قامت دولة فلسطينية، عن إمكانية إجراء تبادل سكاني: المستوطنون اليهود في الضفة الغربية وقطاع غزة بالفلسطينيين المقيمين في اسرائيل.

وماذا بالنسبة للفلسطينيين أنفسهم داخل اسرائيل؟

تكاد تجمع تحليلات المتابعين لأوضاع الفلسطينيين داخل اسرائيل، لمواقفهم من مسألة الدولة الاسرائيلية وحل المسألة الفلسطينية، على أنهم يجمعون على الحل القائل بدولتين لكلا الشعبين، الاسرائيلي والفلسطيني، وأنهم بدورهم

سيبقون، داخل دولة اسرائيل، على أساس أن الدولة الفلسطينية العتيدة ستقوم في الضفة الغربية وقطاع غزة. ففي استطلاع للرأي، أجراه البرفيسور سامي سموحه، وهو من المهتمين بشؤون الفلسطينيين في اسرائيل، تبين أنه «في فترة الانتفاضة... لم يطرأ تغيير على موقف العرب تجاه الدولة وتجاه اليهود. فقد قال أكثر من ٩٠٪ من العرب الذين وجهت اليهم الأسئلة: إنهم لن ينتقلوا الى دولة فلسطينية اذا ما قامت؛ وظلت نسبة الرافضين لوجود دولة اسرائيل (١٠٪) ثابتة من ١٩٧٦»[٧١]؛ وفي استطلاع آخر للرأي أجراه المحاضر في جامعة النجاح، الدكتور مازن أبو عيطه، في أوساط الطلاب الفلسطينيين في الجامعات العبرية، لصالح حلقة الأكاديميين العرب، تبين «أن ٨٨,٦٧٪ من الطلاب العرب... يؤيدون اقامة دولة فلسطينية بقيادة م.ت.ف، الى جانب دولة اسرائيل، وأن ٩٧,٨٪ منهم أعلنوا تصميمهم على مواصلة العيش في دولة اسرائيل، بعد اقامة الدولة الفلسطينية أيضاً»[٧٢]. وقد أجري الاستطلاع بمناسبة مرور عامين على الانتفاضة. وفي استطلاع لمواقف الشخصيات الفلسطينية داخل اسرائيل من مسألة بقائهم في اسرائيل من جهة، ودورهم المحتمل في المفاوضات التي قد تقوم بين اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية، أجمعت كل الشخصيات التي وجهت اليها الأسئلة على البقاء في أرضهم؛ أما حول الدور الذي قد يقومون به، فقد اختلفت الآراء؛ اذ اعتبر لطفي مشعور، صاحب جريدة «الصنارة»، أن «اثارة مسألة تمثيل فلسطينيي الـ ١٩٤٨ في مفاوضات لحل القضية الفلسطينية خطوة مدروسة ومتعمدة... من شأنها تقوية الموقف الاسرائيلي في خصوص احتياجات اسرائيل الأمنية مستقبلا... [و] محاولة أي طرف فلسطيني داخل اسرائيل للتفكير في مثل هذا الاقتراح يدل على ضيق أفق وسذاجة سياسية»؛ ورأى هاشم محاميد، رئيس بلدية أم الفحم السابق، أن «هناك حاجة لبناء جسر بين السلطات الاسرائيلية والجماهير العربية نفسها في اسرائيل... فكيف نكون جسراً للسلام بين شعبنا ودولتنا ما دمنا في حاجة الى جسر معها»؛ هذا بينما رأى إبراهيم نمر حسين، رئيس لجنة رؤساء المجالس المحلية العربية، أن «في مقدور فلسطينيي الـ ١٩٤٨ (القيام بدور الوساطة) بين الحكومة الاسرائيلية ومنظمة التحرير الفلسطينية... كونهم فلسطينيين ومواطنين في اسرائيل في الوقت نفسه». وقال عاصي أطرش، المدرس في الجامعة العبرية: «إن ما يطرح اليوم هو إقامة دولة فلسطينية في الضفة والقطاع. نحن نثق بأن قيادة منظمة التحرير الفلسطينية تقوم بتمثيل مصالح الجماهير العربية في الداخل على أحسن وجه، بحيث نواصل العيش في قرانا ومدننا في الجليل والمثلث والنقب بكرامة ومساواة داخل دولة اسرائيل. وعلى رغم ذلك، لا مانع من اشتراك بعض الممثلين عن فلسطينيي الـ ٤٨ خلال المفاوضات الثنائية من أجل القضية الفلسطينية، لضمان حقوقهم ومستقبلهم في ديارهم بعد قيام الدولة الفلسطينية المستقلة»[٧٣]. ويقول الشاعر سالم جبران: «عندما يتحقق تقرير المصير للشعب الفلسطيني، وتقوم الدولة الفلسطينية، سوف نظل مواطنين في اسرائيل. عندئذ تكون دولة لشعبنا، ونناضل في ظروف أسهل للمساواة الكاملة»[٧٤]. والفلسطينيون في اسرائيل، حسب المراقبين الاسرائيليين «لا يعتزمون مغادرة اماكنهم الى خارج حدود الدولة [الاسرائيلية]... عندما يكون هناك حل سياسي لسكان المناطق [المحتلة]... ومن ناحية أخرى، فإنهم لن يعربوا عن معارضتهم لضم أجزاء من البلاد [اسرائيل] الى كيان فلسطيني مستقل... [و] نشاطاتهم اليوم تستهدف الحفاظ على مختلف الخيارات مفتوحة»[٧٥].

وعلى ذلك، فإن اتجاه الفلسطينيين في اسرائيل، كما يقول ماجد الحاج، «ومدى التزامهم بالعنصر الفلسطيني أو الاسرائيلي، يرتبطان بموضوعين رئيسيين: الحقوق المدنية والمشكلة الفلسطينية؛ ودفع هذين الموضوعين الى الأمام من شأنه تعزيز العنصر الاسرائيلي لدى العرب. وانعدام المساواة المدنية، فضلا عن الجمود السياسي سيؤدي الى محو الخط الأخضر، وبالأخص محو الفواصل التي كانت تفصل، حتى الآن، بين الفلسطينيين على جانبي الخط الأخضر. ومن الواضح أنه كلما نجح الفلسطينيون في المناطق في ترجمة الانتفاضة الى انجازات سياسية، كلما فاقم العرب في اسرائيل من نضالهم في المسألة المدنية، وتطلعوا الى انجازات فورية لحل المشاكل... وعلى المدى البعيد ــ الى المساواة في الحقوق»[٧٦]. ولذا فان حل المسألة الفلسطينية سيكون بالنسبة للفلسطينيين «حلا لمشكلة النضال والفجوة اللذين يسيطران على حياتهم. إنهم

يتطلعون الى يوم لا يضطرون فيه الى أن يثبتوا، بشكل يومي، أنهم مواطنون مخلصون؛ كما يأملون أن تختفي تخبطاتهم الصعبة التي تلازمهم يومياً، منذ أربعين عاماً [منذ قيام اسرائيل]؛ وذلك لدى تجسيد فكرتهم السياسية ــ أي عندما تقوم دولة فلسطينية الى جوار دولة اسرائيل»[٧٧]. وهذا الوضع يجعل دور الفلسطينيين داخل اسرائيل ثلاثي الأبعاد، كما يصفه سالم جبران، ويتمثل في «• التعبير عن مصالحنا كأقلية قومية عربية فلسطينية بتصفية التمييز وضمان المساواة الكاملة؛ • المشاركة الفعالة مع قوى السلام والديمقراطية في المجتمع الاسرائيلي في النضال لتغيير اسرائيل، سياسياً واجتماعياً، في اتجاه الديمقراطية والتقدم الاجتماعي والسلام؛ • المشاركة من موقعنا داخل اسرائيل في النضال لحل القضية الفلسطينية حلا عادلا وشاملا وثابتاً، يضع حداً لمأساة شعبنا، ويقيم الدولة الفلسطينية المستقلة، وينقل الشعبين الفلسطيني والاسرائيلي، من مواقع الصدام الى مواقع الجيرة الطبيعية والتعاون»[٧٨]؛ وذلك يعني بالنسبة للنقطة الأخيرة ــ كما يقول عضو الكنيست السابق محمد وتد ــ .. أننا جزء من الشعب الفلسطيني، ومثلما يقوم يهود بمظاهرات ــ في بعض الأحيان، تضامناً مع يهود الاتحاد السوفياتي ويهود سوريا، فان من حقنا، أيضاً، الاعراب عن التضامن مع نضال سكان المناطق [المحتلة] ضد الاحتلال»[٧٩].

### استنتاجات

مما تقدم، يمكن تسجيل الاستنتاجات التالية:

١ ــ أن الفلسطينيين داخل اسرائيل، حتى الآن، فئة منفعلة، لا فاعلة، في عملية الصراع الفلسطيني ــ الاسرائيلي؛ ومرد ذلك أنها تقع بين مطرقة التهديد الاسرائيلي الدائم بالقتل والترحيل وبين سندان القبول بوضع دوني تحت سلطة ليست سلطتهم، إنما على أرضهم؛ أي بين اللجوء أو مواطنة من الدرجة الثانية.

٢ ــ أن أولوية الصراع لديها مع اسرائيل تنطلق من طبيعة مواطنيتها، لا انتمائها، أي من شروط الحياة اليومية نحو المستقبل، وليس العكس؛ ولذا تحتل المطالبة بالمساواة داخل الدولة الاسرائيلية الأولوية، لدى أغلبية هذه الفئة من الفلسطينيين، على الحقوق الوطنية لعموم الشعب الفلسطيني، بالرغم من إقرارها بأنها جزء من الشعب الفلسطيني؛ ولذا تغلب ــ حتى الآن ــ التضامن مع نضال الشعب الفلسطيني على المشاركة فيه.

٣ ــ أن درجة وعيها بوضعها داخل الدولة الاسرائيلية توفر لها القناعة باستحالة الوصول الى المساواة؛ وذلك لأن العنصر اليهودي المهيمن في الدولة يعتبر الدولة دولة اليهود، لا دولة غيرهم؛ وهذا المنطق يعدم احتمال الوصول الى المساواة في ظل سيادة شك السلطة الاسرائيلية الدائم بولاء هذه الفئة للدولة.

٤ ــ وعيها لنفسها كأقلية (في اسرائيل)؛ تنتمي الى شعب آخر يناضل من أجل استقلاله، وفي ضوء ما أوردناه في البند ٣، يوفر إمكانيات كبيرة لانتقالها من التضامن مع أبناء شعبها الى المشاركة الفعلية في نضاله، الى درجة تتراوح بين ربط مصيرها بمصيره، أي فتح «ملف ١٩٤٧» باعتبار أن مناطق اقامتهم الحالية هي ــ أيضاً ــ مناطق محتلة في حرب العام ١٩٤٨ (الحد الأقصى)، وبين تشكيل قوة ضغط مع قوى السلام الاسرائيلية لدفع الحكومة الاسرائيلية الى التفاوض مع قيادة الشعب الفلسطيني على تسوية، حدها الأدنى قيام دولة فلسطينية مستقلة في الضفة الغربية وقطاع غزة، ويكون وضعهم كأقلية فلسطينية موضوعاً في سياق تلك المفاوضات. وتصريح كل من رئيس حكومة اسرائيل، يتسحاق شامير، ورئيس الدولة الفلسطينية، ياسر عرفات، يرد في إطار الدور الذي يراه كل منهما ــ من موقع ــ لهذه الفئة من الشعب الفلسطيني. فقد قال شامير: «إن منظمة التحرير الفلسطينية... تريد إقامة دولة فلسطينية كخطوة أولى في الأراضي [المحتلة]... ووفقاً لخططهم ستتعاون هذه الدولة عندئذ مع عرب يعيشون داخل اسرائيل الآن، من أجل شن حرب على اسرائيل والقضاء عليها»[٨٠]؛ أما

عرفات، فقد قال، في حواره مع عينادي تيراسوف، نائب وزير الخارجية السوفياتية لشؤون الشرق الأوسط: «اذا فشل مسعى السلام الفلسطيني... لا بد أن يعرف العالم أنني حين أقول (لا فائدة بعد الآن) ستنفجر المنطقة، ويومها لن يستطيع أحد التنبؤ بما سيحصل؛ ولا يغيب عن ذهنك أن هناك ثلاث أرباع مليون فلسطيني في اسرائيل»[٨١]؛ واسرائيل ــ كما يرى عضو المجلس المركزي الفلسطيني، د. أسعد عبد الرحمن ــ «تدرك تماماً معنى أن يكون فلسطينيو الداخل هم جزء من شعب واحد، يضمهم مع فلسطينيي الخارج... فعلاوة عن قوة الخطر على (اسرائيل)، والمتأتية من تلك الوحدة، فإنها تشكل الباب الواسع الذي يمكن أن يدخل منه ما يقرب من ثلاثة أرباع المليون فلسطيني، هم (عرب ١٩٤٨)... [العملية التي] لا تجعل (قضية الانتفاضة) تبدأ وتنتهي عند حكم ذاتي لفلسطينيي الضفة والقطاع، ولا حتى عند زوال كامل الاحتلال الاسرائيلي من هاتين المنطقتين فحسب، وإنما توسع تلك (القضية) فتصبح أيضاً قضية (حق العودة) للنازحين الفلسطينيين، وهو تقرير المصير لفلسطينيي ١٩٤٨ طالما أن هناك شعباً واحداً، وحق تأسيس السيادة في دولة مستقلة طالما أن هناك حقاً لتقرير المصير».

٥ ــ لم يقتصر تطور الأقلية الفلسطينية داخل اسرائيل على وعيها لنفسها، بل شمل كافة مناحي حياتها، وترجمت ذلك في تأطير نفسها. وقد تطورت إطاراتها من أطر محلية قروية أو مدينية وأحزاب متنازعة الى أطر عامة تمثل مجموع الفعاليات النشطة، السياسية والمهنية، داخل تلك الأقلية، الى درجة يصف فيها الاسرائيليون اللجنة القطرية للسلطات المحلية العربية بأنها «برلمان عرب اسرائيل»، ويطلقون على لجنة المتابعة لشؤون المواطنين العرب صفة «حكومة»؛ واللجنة الأخيرة هي التي اتخذت قرار الاضراب العام في «يوم السلام»، وأشرفت على تنفيذه؛ وليس محض صدفة أن التوصل الى تشكيل لجنة المتابعة تم في العام الذي كانت فيه مياه الانتفاضة في الضفة والقطاع على وشك الانفجار (١٩٨٧).

هل تنتقل هذه الفئة من الشعب الفلسطيني من الانفعال الى الفعل والمشاركة في العملية النضالية الفلسطينية؟ وما أشكال المشاركة التي يمكن أن تعبر بها عن نفسها؟ الامكانيات متوفرة، والاحتمالات مفتوحة؛ ويرتهن توقيت الانتقال، الى الفعل بسيرورة الصراع بين الشعب الفلسطيني وسلطة الاحتلال الاسرائيلية؛ وهذه الفئة من الفلسطينيين تختزن امكانية أن تكون جسراً للسلام بين الشعبين، الفلسطيني والاسرائيلي، كما تختزن إمكانية أن تشكل فتيل تفجير منطقة الشرق الأوسط ، وتقع مسؤولية توجه هذه الفئة الفلسطينية لتكون جسراً للسلام أو فتيلاً للحرب على السلطة الحاكمة في اسرائيل؛ فالفلسطينيون نهجوا درب السلام باعلانهم قيام دولة فلسطين على أساس القرار ١٨١ (دورة المجلس الوطني الفلسطيني في الجزائر) وقبولهم بالتفاوض من أجل السلام؛ وخيار التفاوض الذي تبناه الفلسطينيون يندرج في سياق كوني يديره العملاقان، الأميركي والسوفياتي؛ لكن عرفات ــ بما يمثل ــ ما زال يتمنطق مسدسه.

٤٦ ــ توفيق طوبي، التحريض العنصري... **مصدر سبق ذكره.**

٤٧ ــ **الملف**، المجلد الرابع، العدد (٤٦/١٠) كانون الثاني/يناير ١٩٨٨، ص ٩٧٠؛ نقلا عن: **هآرتس، ١٩٨٧/١٢/٢٢؛ ويديعوت أحرونوت، ١٩٨٧/١٢/٢٢؛ وعل همشمار، ١٩٨٧/١٢/٢٢.**

٤٨ ــ ايلي ريخس، عرب اسرائيل.. **مصدر سبق ذكره.**

٤٩ ــ طوبي، التحريض العنصري.. **مصدر سبق ذكره.**

٥٠ ــ **الملف**، المجلد الرابع، العدد (٤٦/١٠)، كانون الثاني/ يناير ١٩٨٨، ص ٩٥٦؛ نقلا عن، **هآرتس، ١٩٨٧/١٢/٢٥.**

٥١ ــ **المصدر نفسه**؛ ص ٩٥٦ ــ ٩٥٧ نقلا عن: **هآرتس، ١٩٨٧/١٢/٢٣.**

٥٢ ــ الصواف، عرب اسرائيل.. **مصدر سبق ذكره**، ص ٢٣.

٥٣ ــ **الملف**، المجلد الرابع، العدد (٤٦/١٠)...، ص ٩٥٧؛ نقلا عن: **عل همشمار، ١٩٨٧/١٢/٢٤.**

٥٤ ــ **المصدر نفسه**، ص ٩٥٧؛ نقلا عن: **هآرتس، ١٩٨٨/١/٨.**

٥٥ ـ مردخاي غور، كلمات الى عرب اسرائيل، **المصدر نفسه**، ص ٩٣٤ ـ ٩٣٥؛ نقلا عن **دافار**، ١٩٨٧/١٢/٢٩.

٥٦ ـ رؤوبين فدهتسور، عرب اسرائيل والانتفاضة في المناطق، **الملف**، المجلد الخامس، العدد (٤٩/١). نيسان/ ابريل ١٩٨٨، ص ٥٩؛ نقلا عن: **هآرتس**، ١٩٨٨/٣/١٤.

٥٧ ـ عوزي بنزيمان، في أعقاب الوضع الضائع، **الملف**، المجلد السادس، العدد (٦١/١)، نيسان/ ابريل ١٩٨٩، ص ٦٢؛ نقلا عن: **هآرتس**، ١٩٨٩/٤/٤.

٥٨ ـ سالم جبران، فلسطينيون ومواطنون في دولة اسرائيل، **الاتحاد**، ١٩٨٩/١٢/١٢.

٥٩ ـ زئيف شيف، منظمو الاضراب أثبتوا قدرة تنظيمية عامة، **الملف**، المجلد الرابع، العدد (٤٦/١٠)، كانون الثاني/ يناير ١٩٨٨، ص ٩٣٢؛ نقلا عن: **هآرتس**، ١٩٨٧/١٢/٢٢، أيضاً: ريخس، عرب اسرائيل ـ لحظة من حسابات الذات.. **مصدر سبق ذكره**، ص ٥٦ و٥٧ و٥٨.

٦٠ ـ رون بن ـ يشاي، منظمة التحرير وراء التصعيد في القطاع العربي، **المصدر نفسه**، ص ٩٣٣، نقلا عن: **يديعوت أحرونوت**، ١٩٨٧/١٢/٢٢.

٦١ ـ **الملف**، المجلد السادس، العدد (٦٧/٧)، تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٨٩، ص ٦٣٤؛ نقلا عن: **هآرتس**، ١٩٨٩/٩/١٨.

٦٢ ـ في الصواف، عرب اسرائيل... **مصدر سبق ذكره**، ص ٢٣ ـ ٢٤.

٦٣ ـ **المصدر نفسه**، ص ٢٤.

٦٤ ـ يهوشواع بيتسور، هل هناك حكم ذاتي ـ داخل حدود الخط الأخضر، **الملف**، المجلد الخامس، العدد (٤٩/١)، نيسان/ ابريل ١٩٨٨، ص ٦١ ـ ٦٢؛ نقلا عن: **معاريف**، ١٩٨٨/٤/١.

٦٥ ـ **المصدر نفسه**، ص ٦٢.

٦٦ ـ في: الصواف، عرب اسرائيل... **مصدر سبق ذكره**، ص ٢٣.

٦٧ ـ فدهتسور، عرب اسرائيل والمناطق... **مصدر سبق ذكره**، ٥٩.

٦٨ ـ درور، استراتيجيا شاملة.. **مصدر سبق ذكره**، ص ٨٧٣.

٦٩ ـ الداد فردو، دولة واحدة لكلا الشعبين، **الملف**، المجلد الخامس، العدد (٥٦/٨) تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٨، ص ٧٣٠ ـ ٧٣١؛ نقلا عن **هآرتس**، ١٩٨٨/١٠/٢٧.

٧٠ ـ ملخص اقتراح الحاخام فرومان في: **الحياة**، ٦ ـ ١٩٩٠/١/٧، ص ٣.

٧١ ـ محمد الصواف، عام على الانتفاضة (تقرير)، **الملف**، المجلد الخامس، العدد (٥٧/٩) كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٨، ص ٨١٢.

٧٢ ـ **الاتحاد**، ١٩٨٩/١٢/٦.

٧٣ ـ استطلاع المواقف هذا في: **الحياة**، ١٦ ـ ١٩٨٩/١٢/١٧، ص ٣. وبالاضافة الى الشخصيات التي أوردنا رأيها هناك أيضاً رأي سميح القاسم الذي اكتفى بالحديث عن تبادل السكان ورفضه.

٧٤ ـ **الاتحاد**، ١٩٨٨/٥/٨.

٧٥ ـ أفنير ريغف، من أقلية لأقلية قومية، **الملف**، المجلد السادس، العدد (٦٢/٢)، أيار/ مايو ١٩٨٩، ص ١٥٩؛ نقلا: عن **عل همشمار**، ١٩٨٩/٤/٣٠.

٧٦ ـ ماجد الحاج، ماذا فعلت بنا الانتفاضة، **مصدر سبق ذكره**.

٧٧ ـ د. شكري عبد، نزاع في طريقه الى الحل، **الملف**، المجلد الخامس، العدد (٥٨/١٠)، كانون الثاني/ يناير ١٩٨٩، ص ٩٢٣؛ نقلا عن: **عل همشمار**، ١٩٨٨/١٢/٢٠.

٧٨ ـ سالم جبران، هل لدى العرب في اسرائيل انتماءات متصارعة، أم أن انتماءهم القومي محاصر ومهدد، **الاتحاد**، ١٩٨٨/٥/٢٤.

٧٩ ـ **في الملف**، المجلد الخامس، العدد (٤٩/١) نيسان/ ابريل ١٩٨٨، ص ٧٨؛ نقلا عن: **هآرتس**، ١٩٨٨/٣/٣٠.

٨٠ ـ **الحياة**، ١٩٩٠/١/١٨، ص ٤.

٨١ ـ **المحرر**، باريس، العدد ٩٩، ١٩٩٠/١/١٣، ص ٣.

٨٢ ـ د. أسعد عبد الرحمن، خندق الانتفاضة الأخير، **القبس**، الكويت، ١٩٩٠/١/١٧، ص ٦.

**إنتهى**

# حكومة شامير: جبهة الرفض ـ الحرب الاسرائيلية

بعد مرور حوالي ثلاثة أشهر على سقوط حكومة الوحدة الوطنية في اسرائيل، وما تبعها من فشل شمعون بيرس في تشكيل حكومة مصغرة، ثم تكليف يتسحاق شامير، رئيس الحكومة الانتقالية، بتشكيل حكومة جديدة ـ استطاع شامير في نهاية الأمر، وقبيل يوم من انتهاء المهلة الممنوحة له، وبعد توترات ومساومات وابتزازات ورشاوى، تشكيل حكومة يمينية، تتألف من الأحزاب اليمينية المتطرفة والأحزاب الدينية المتعصبة، أطلق عليها اسم «حكومة وطنية».

وهذه الحكومة هي الرابعة والعشرون في تاريخ اسرائيل؛ ويبلغ عدد أعضائها تسعة عشر وزيراً، بمن فيهم رئيس الحكومة شامير، الذي تولى أيضاً منصبي وزير العمل ووزير حماية البيئة لحين منحهما ـ على ما يبدو ـ لكتلتين من كتل الائتلاف [أنظر، قائمة بأعضاء الحكومة في باب الوثائق من هذا العدد].

اتصل شامير يوم الجمعة ١٩٩٠/٦/٨، هاتفياً، برئيس الدولة حاييم هيرتسوغ، وأبلغه بنجاحه في تشكيل حكومة (عل همشمار، ١٩٩٠/٦/١٠). وتم ذلك عقب التوقيع على الاتفاق الائتلافي، الذي أعلن بعده شامير أنه راض عن تمكن الليكود من تشكيل حكومة، «تعتبر أفضل حكومة كان من الممكن تشكيلها»، زاعماً أنها «تمثل غالبية الشعب»، ومعرباً عن أمله بأن تكون هذه الحكومة «حكومة وطنية موسعة تؤدي الى السلام وليس حكومة يمينية» (هآرتس، ١٩٩٠/٦/١٠).

وفي يوم الاثنين ١٩٩٠/٦/١١، صادق الكنيست على الحكومة الجديدة، بأغلبية ٦٢ عضواً من كتل اليمين والمتدينين، ومعارضة ٥٧ عضواً من المعراخ وكتل اليسار وأغودات يسرائيل، وامتناع عضو واحد عن التصويت، هو أبراهام فيرديغر من أغودات يسرائيل. وصوت لصالح الحكومة «الهاربان» من كتلتيهما ـ إفرايم غور من المعراخ، وأليعيزر مزراحي من أغودات يسرائيل... (دافار، ١٩٩٠/٦/١٢).

تقول افتتاحية صحيفة «معاريف» (١٩٩٠/٦/١٢): «لقد منح الكنيست حكومة يتسحاق شامير الجديدة الثقة بأغلبية حرجة. ولم تولد على الاطلاق حكومة في اسرائيل بمثل هذا الكم من الخطايا مثلما ولدت هذه الحكومة. فبعد أكثر من ثمانين يوماً من المخاض والتشويه والرشاوى والهرب من حزب لآخر، سيتعين على هذه الحكومة أن تقود شعب اسرائيل، وأن تواجه تحديات صعبة ومعقدة». وتتوقع الصحيفة ألا تحيا هذه الحكومة حياة رغدة (المصدر نفسه).

وفي هذا السياق، يرى تيدي بروس أن شامير لم يضطر الى حكومة كهذه، وأنه وجد قاسماً مشتركاً مع الشركاء لوجهة نظره بأن المناطق [المحتلة] أهم من السلام، حتى وان كان الثمن هو نشوب حرب (دافار، ١٩٩٠/٦/١١).

ويرى شموئيل شنيتسر أنه، في ظل الواقع السياسي الحالي في اسرائيل، حيث لم تعد الانتهازية كلمة فظة، وإنما أصبحت معياراً مألوفاً ومقبولا، لم يعد ثمة ائتلاف يعتمد على شراكة مثلى، وإنما على شراكة بين من يتطلعون الى السلطة والمناصب... (معاريف، ١٩٩٠/٦/١٢).

وتجدر الاشارة هنا الى الدعوى القضائية التي كان أحد كبار المحامين الاسرائيليين ـ وهو المحامي شموئيل سعديا ـ قد رفعها أمام المحكمة العليا، لمنع شامير من تقديم حكومته الى الكنيست، بسبب وجود هاربين من أحزابهم الى الائتلاف، وهو الأمر الذي وصل ـ حسب قوله ـ الى حد الخداع والرشاوى... (هآرتس، ١٩٩٠/٦/١١).

كما تجدر الاشارة الى عدم وجود سيدات في حكومة شامير الجديدة، مما دفع السيدات في جلسة مركز الليكود الى

الاعراب عن احتجاجهن خلال القاء شامير خطابه أمام المركز، حيث رفعن لافتات كتب عليها: «المرأة مكانها في المطبخ السياسي»، «لن تقوم حكومة أخرى من دون المرأة»، «سيدات الليكود ــ قوة لليكود». فاضطر رئيس الحكومة الى التعهد بالبحث عن سبيل لضمان وجود سيدات في الحكومة، بعد أن تبدأ في تأدية مهامها... (هآرتس، ١١/٦/١٩٩٠).

**الحكومة بين التطرف اليميني والتعصب الديني**

يقول الصحفي شلومو غينوسار: ان الحكومة الجديدة هي الحكومة الأكثر تطرفاً ــ حتى الآن ــ في اسرائيل. وليس ذلك مجرد كلام، وإنما هو حقيقة في حد ذاته؛ فاسرائيل ذهبت الى أقصى اليمين (حزب «موليدت») والى أقصى التعصب الديني («شاس» و«ديغل هتوراه»). والدمج بين التطرف اليميني والتعصب الديني هو وصفة كريهة بصفة خاصة. إذ كيف نأكل من هذه الطبخة ونظل على قيد الحياة؟ وهذا السؤال لا يطرحه اليوم على نفسه نصف الشعب فحسب، وإنما يتخبط فيه ــ أيضاً ــ شامير ومريدور وأولمرت، وبعض أعضاء الليكود الذين يرون الأمور على حقيقتها (دافار، ١٢/٦/١٩٩٠).

وترى افتتاحيتا «عل همشمار» (١٠ ــ ١١/٦/١٩٩٠) أن حكومة شامير الجديدة هي أسوأ حكومة ــ حتى الآن ــ في اسرائيل، وأنها أسوأ وأكثر تطرفاً من حكومة بيغن ــ شارون، التي قادت اسرائيل الى حرب لبنان. فهذه الحكومة قامت على أساس رفض مسيرة السلام، وكل أهدافها تتمثل في صد ورفض الخطوات والاجراءات الحتمية للتفاوض. ومن ناحية تركيبتها الشخصية، فهي تضم وزراء من «الصقور المخبولين». فتذكرة دخول دافيد ليفي الى ادارة شؤون السياسة الخارجية هي اشتراكه السري في غزو مستوطنين للحي المسيحي في المدينة القديمة من القدس، وكونه جزءاً لا ينفصم من معسكر الاشتراطات... ويشترك في هذه الحكومة، أيضاً، يوفال نئمان، الذي أبدى تعاطفاً مع كل الأعمال المتطرفة وأعمال القتل المرتبطة بالحاخام موشيه لفينغر وأمثاله... وقد تشكلت هذه الحكومة بفضل رشاوى علنية من الليكود للأحزاب الدينية المتعصبة في شكل مخصصات مالية... وتتوقع الصحيفة أن ينشط الابتزاز من جانب الأحزاب الدينية بشكل يؤدي الى سن قوانين وتشريعات دينية، يكون من شأنها إعادة اسرائيل الى الوراء، اعتباراً من قانون تحريم الخنزير وحتى قانون تحريم الاجهاض...

ويرى الصحفي روفيك روزنطال أن شارون كان بمثابة القوة المحركة والروح النابضة وراء هذه الحكومة المصغرة... وفي إطار منصبه كوزير للبناء والاسكان، سيقوم بدفع المستوطنات الى الأمام، بعدما اكتشف أنها ليست عقبة أمام المسيرة السياسية. كما سيشن هجوماً متكرراً على موشيه آرنس وزير الدفاع، بسبب عدم انتهاج سياسة مشددة لقمع الانتفاضة... ويقرر روزنطال أن حكومة يمينية مصغرة هي بالتأكيد حكومة خطيرة (عل همشمار، ١٠/٦/١٩٩٠).

ويقول دان مرغليت: إن يتسحاق شامير هو الوحيد الذي لديه القدرة على التظاهر بالسذاجة على شاشات التلفزيون، والادعاء بأن الفارق بين حكومته [الجديدة] والحكومات السابقة لها يتلخص في غياب وزراء المعراخ من الائتلاف الجديد... والصحيح أنه على مدى سبع سنوات ــ من ١٩٧٧ حتى ١٩٨٤ ــ كانت السلطة في أيدي الليكود والمتدينين المتعصبين... واتسمت تلك السنوات بغرق الجيش الاسرائيلي في المستنقع اللبناني، وبارتفاع نسبة التضخم الى ألف في المئة. وحتى الانجاز الضخم لاتفاقية السلام مع مصر عارضه يتسحاق شامير؛ ولم يتحقق هذا الانجاز الا بفضل القوة السياسية لمناحم بيغن، وبالذات من خلال الاعتماد على اثنين من الوزراء، هما: موشيه دايان، الذي جاء من المعراخ لتنفيذ سياسته، وعيزر وايزمان... (هآرتس، ١٠/٦/١٩٩٠).

وفي معرض الاشارة الى ما ستكون عليه الحكومة الاسرائيلية الجديدة من تطرف وتعصب، نورد بعض النقاط التي وردت في الخطوط الأساسية لسياسة الحكومة. فقد ركزت الحكومة على تعزيز قوة الجيش الاسرائيلي، وعلى العمل ضد الارهاب والعنف [المقصود هنا الانتفاضة]، رغم الادعاء بأنها ستعمل من أجل السلام وفقاً لاطار كامب ديفيد ومبادرة الحكومة الصادرة يوم ١٤/٥/١٩٨٩. وجاء في الخطوط الأساسية، أيضاً، أن اسرائيل تعارض إقامة دولة فلسطينية أخرى [!] في قطاع غزة

وفي المنطقة التي بين اسرائيل ونهر الأردن [الضفة الغربية]، وأن اسرائيل لن تتفاوض مع م.ت.ف، بشكل مباشر أو غير مباشر... وتعهدت الحكومة بتدعيم وتوسيع وتكثيف الاستيطان في أرض ــ اسرائيل، معتبرة أنه حق للشعب الاسرائيلي، وجزء لا ينفصم من الأمن القومي الاسرائيلي. كما ركزت الحكومة، بشكل أساسي، على استيعاب المهاجرين الجدد، وتوطينهم أين يشاءون. وبالنسبة للوضع الراهن في الشؤون الدينية، جاء في الاتفاق الائتلافي أن الحكومة تؤيد قانون تحريم الخنزير وقانون التفويض [أي الصيغة المعدلة لقانون «من هو اليهودي» حسب روح الشريعة]، وتطبيق التوصيات الكاملة في موضوع الاجهاض [أنظر نص «الاتفاق الائتلافي» و«الخطوط الأساسية لسياسة الحكومة» في باب الوثائق من هذا العدد].

وفي إطار التعليق على الاتفاق الائتلافي والخطوط الأساسية للحكومة الجديدة، ومقارنتها بالخطوط الأساسية لحكومة الوحدة الوطنية السابقة، يقول الصحفي يشعياهو بن ــ بورات: لا تعتبر الخطوط الأساسية والاتفاق الائتلافي بمثابة كتاب التوراة المقدس. فهذه الخطوط ــ بصفة عامة ــ هي إعلان نوايا يفتقر الى فعالية قضائية أو قانونية... والاتفاق الائتلافي السابق لحكومة الوحدة الوطنية تم خرقه مرتين على الأقل، دون تقديم أحد من الموقعين عليه الى المحاكمة: مرة عندما لم يدع بيرس الى انتخابات جديدة، بعد أن بادر الى اسقاط الحكومة، ومرة عندما قام شامير بإقالة بيرس رغماً عنه... (يديعوت أحرونوت، ١٩٩٠/٦/١٠).

وفي معرض مقارنة الخطوط الأساسية الحالية بالسابقة، يشير بن ــ بورات الى النقاط التالية:

* جاء في الخطوط الأساسية الحالية: أن الحق الأبدي للشعب اليهودي في أرض اسرائيل غير قابل للتقويض». وهذا القول لم يرد على الاطلاق في الخطوط السابقة.

* جاء أن «الحكومة ستعمل على مواصلة مسيرة السلام وفقاً لاتفاقيات كامب ديفيد ومبادرة شامير»... ولكن البند الذي ينص ــ بشكل قاطع ــ على أن «القدس لن تدخل في الحكم الذاتي»، وعلى أن «سكانها العرب لن يشتركوا في الانتخابات، سواء كناخبين أو منتخبين»، هو بمثابة رفض جديد لأسئلة بيكر.

* حكومة الوحدة الوطنية رفضت التفاوض مع م.ت.ف؛ أما في المرحلة الحالية فتم التركيز بصفة خاصة على رفض التعاون مع م.ت.ف بشكل مباشر أو غير مباشر.

* البند الخاص بالاستيطان لا يترك أدنى شك بالنسبة لتوجه نية الحكومة نحو الاستيطان في «كل أرض ــ اسرائيل» (المصدر نفسه).

ومن ثم، يرى مناحم راهاط أن الخطوط الأساسية للحكومة المصغرة تعبر عن خط سياسي أكثر تطرفاً من ذلك الخط الذي انتهجته حكومة الوحدة الوطنية (معاريف، ١٩٩٠/٦/١٠).

وفي سياق الحديث عن التوجه اليميني المتطرق للحكومة الجديدة، يعلق الصحفي دان مرغليت على خطاب شامير أمام الكنيست، لتقديم حكومته، بالاشارة الى حقيقتين أساسيتين:

* ألغى رئيس الحكومة شامير، بشكل شبه كامل، خصوصية القضية الفلسطينية. ولصرف الأنظار عن الجمود في المسيرة السياسية مع الفلسطينيين، حاول التركيز على المواجهة المتفاقمة مع الدول العربية الأخرى...

* لا يتضمن خطاب تقديم الحكومة أي طرف خيط عملي لاستئناف المسيرة السياسية. لا اجتماع في القاهرة، ولا أي خطوة عملية أخرى، باستثناء الالتزام العام بمبادرة الحكومة للسلام «بكل بنودها»... (هآرتس، ١٩٩٠/٦/١٢).

وفي هذا السياق، أيضاً، تجدر الاشارة الى ما عرضه الصحفي عكيفا إلدار من آراء إلياكيم هعيتسني (ليكود) وأفنير شاكي (المفدال)؛ والأخير تولى منصب وزير الشؤون الدينية. فقد دعا هعيتسني الى إقامة شيء ما أشبه بجيش جنوب لبنان في يهودا والسامرة [الضفة الغربية] وقطاع غزة، لفرض النظام في القرى هناك. كما أبدى شاكي استعداده للذهاب شخصياً الى وزير الخارجية الأميركي بيكر، لكي يوضح له أن التحديات التي تواجه اسرائيل ليست ما يعتقده هو (المصدر نفسه).

وبالرغم من ذلك كله، فإن بنيامين نتنياهو (ليكود)، الذي كان يشغل منصب نائب وزير الخارجية، ويتولى ـ الآن ـ منصب نائب وزير الدفاع، يزعم ـ في محاولة لتشويه الحقائق ـ أن «الادعاءات القائلة بأن الحكومة الجديدة هي حكومة يمينية متطرفة، هي ادعاءات لا أساس لها من الصحة». ويضيف نتنياهو، خلال اجتماع له مع زعماء يهود شبان من الولايات المتحدة وكندا: إن هذه الادعاءات تذكرنا بالاتهامات ضد حكومة مناحم بيغن الأولى، حيث قيل إنها «حكومة حرب»، ولكن تلك الحكومة كانت الوحيدة التي أبرمت اتفاقية سلام مع دولة عربية (المصدر نفسه).

**ردود فعل رسمية**

في معرض تعليقه على تشكيل الحكومة الجديدة، قال رئيسها يتسحاق شامير: إن هذه أفضل حكومة كان من الممكن تشكيلها. وادعى أنها تمثل غالبية الشعب، وأطلق عليها صفة «حكومة وطنية» (هآرتس، ١٩٩٠/٦/١٠). أما رئيس حزب العمل، شمعون بيرس، فقال: إن هذه الحكومة ربما تستطيع حل مشاكل بعض الأحزاب، ولكنني لا أرى أن في مقدورها حل مشاكل الدولة. وأضاف أنها حكومة ولدت بالخطيئة (عل همشمار، ١٩٩٠/٦/١٠). وفي مقابلة تلفزيونية، وصف بيرس الحكومة الجديدة بأنها «حكومة كارثة». وأضاف: لو كان شامير رئيساً للحكومة سنة ١٩٧٧، لما تم التوصل الى اتفاق مع مصر. وفي سنة ١٩٨٤، عندما توليت رئاسة الحكومة، كان شامير يعارض انسحاب الجيش الاسرائيلي من لبنان. وفي سنة ١٩٨٧، نسف اتفاق لندن [مع الملك حسين]؛ وهو يقوم ـ الآن أيضاً ـ بنسف مبادرة السلام مرة أخرى (معاريف، ١٩٩٠/٦/١١).

وقبل الاعلان عن تشكيل الحكومة، أعلن عضو الكنيست ووزير الدفاع السابق، يتسحاق رابين، أن حكومة مصغرة ستؤدي الى جمود سياسي، يتسبب في ظهور جبهة شرقية عسكرية ضد اسرائيل، وأنها ستكون بمثابة كارثة داهمة، وقد ترتكب أخطاء فادحة، يكون من شأنها المساس بالهجرة، وخلق جمود سياسي يؤدي الى اتجاهات تكتل سياسي عربي متطرف... يقود ـ في النهاية ـ الى خلق جبهة شرقية عسكرية ضدنا (هآرتس، ١٩٩٠/٦/٦).

أما آرئيل شارون، الذي تولى في الحكومة الجديدة منصب وزير البناء والاسكان ورئيس اللجنة الوزارية العليا لشؤون الاستيعاب، فقال: إن هذه الحكومة تعتمد على ٦٢ عضو كنيست؛ وإني على ثقة بأنها ستعتمد في غضون فترة قصيرة ـ على ٦٦ عضو كنيست، على الأقل. وتتسم هذه الحكومة بوجود خط واحد في مواقفها الأساسية، على العكس من الحكومة السابقة لها... (يديعوت أحرونوت، ١٩٩٠/٦/١٠).

وقال دافيد ليفي، الذي حصل على منصب نائب رئيس الحكومة ووزير الخارجية: على هذه الحكومة أن تقول كلمتها لكل طرف في العالم بصورة واضحة، حتى لا تحدث أخطاء، وحتى لا تتطور مبادرات يكون من شأنها تشويه مبادرتنا (المصدر نفسه).

حركة «راتس» وصفت الحكومة بأنها يمينية متطرفة ومتعصبة، تشكلت لتحقيق الأماني في السلطة والجاه أكثر منها لتحقيق آمال الشعب. وذكرت «راتس» أن هذه الحكومة قد تؤدي الى نشوب حرب ضروس، والى يقظة الرأي العام في اسرائيل وتنبهه لأوهام اليمين وجنونه.

حركة «شينوي» قالت: إن الحكومة التي تشكلت ليست حكومة وطنية، وإنما هي كارثة قومية على اسرائيل... إنها حكومة تقضي على الأمل في التوجه الى السلام، وتعجل بنشوب حرب... وإن تشكيل الحكومة يعتمد على أعضاء هاربين، وعلى إكراه ديني وابتزازات شخصية... وهذا يثبت أن «الديمقراطية الاسرائيلية» في خطر.

وذكر حزب «مبام» أن شكل تركيبة الحكومة الجديدة يسبب الخجل لاعضائها. وتنبأ الحزب بحدوث جمود في مسيرة السلام، وفي النمو الاقتصادي واستيعاب الهجرة؛ وهو الأمر الذي ينذر بكارثة على اسرائيل الى أن تختفي هذه الحكومة. واعتبر

«مبام») أن دوره يتمثل ـــ الآن ـــ في تواجده في صفوف المعارضة، لوقف التدهور، وتقصير عمر حكومة الجنون الوطني (يديعوت أحرونوت، ١٩٩٠/٦/١٠).

وعقب مصادقة الكنيست على الحكومة، وفي إطار ردود الفعل، قالت عضو الكنيست شولاميت آلوني (راتس): إن ذلك ليوم مشؤوم للدولة؛ وهو ليس يوم عيد وإنما يوم خوف وفزع. فهذه الحكومة لن تترك أية آمال للفلسطينيين في اسرائيل وفي المناطق المحتلة. وإن المشعوذين والسحرة أصبحوا سادة البلاد، وبينهم أولئك الذين ينصاعون لتعليمات الحاخام ملوفافيتش فيما وراء البحر، والحاخام شبتاي تسفي المقيم في بروكلين. كما أن هذه الحكومة تترك العرب دون حقوق إنسان ودون حقوق مدنية. وأضافت آلوني أن الشعب لم يختر هذه الحكومة لارسال أولاده كجنود ضد مدنيين ونساء وأطفال، وإن أحداً لا يملك تفويضاً لجرنا الى حرب جديدة، والى مزيد من إراقة الدماء. وإن تلك الحكومة هي حكومة لاءات. ومن الواجب أن نتذكر الفترة من ١٩٨٢ الى ١٩٨٥، عندما هدمت حكومة كهذه نسيج الحياة في اسرائيل، وأدت الى ارتفاع معدل التضخم، والى حرب لا ضرورة لها في لبنان، من أجل «مملكة اسرائيل الكبرى» (هآرتس، ١٩٩٠/٦/١٢).

وفي هذا السياق، ذكر عضو الكنيست توفيق طوبي (حداش) أنه ليوم مشؤوم للدولة ذلك اليوم الذي تشكلت فيه تلك الحكومة، التي تعبر عن الأزمة العميقة التي تجتاح المجتمع الاسرائيلي. فهذه حكومة يمينية، تعتمد على عنصريين وكهنة وذئاب، وهي تسير على طريق حرب أهلية (المصدر نفسه).

أما عضو الكنيست حانان بورات (المفدال)، فقال: «إنه ليوم عيد وفرح»، وارتدى لذلك حلة بيضاء اللون. وأضاف أن إسناد وزارة التعليم الى زفولون هامر (المفدال) من شأنه تجديد الحركة والنشاط ، بدلا من الجمود في جهاز التعليم، وإسناد وزارة الزراعة الى رفائيل إيتان (تسومت) يضمن إنعاش الواقع الزراعي، وإسناد وزارة الاسكان الى «البلدوزر» أريئيل شارون من شأنه ضمان تسيير الأمور في الوزارة وفقاً للمتطلبات الحالية للهجرة (يديعوت أحرونوت، ١٩٩٠/٦/١٢).

وقال أمنون روبينشتاين (شينوي): إنه ليوم مشؤوم للديمقراطية وللسلام، معرباً عن رفضه الشديد لحكومة شامير، لأنها قامت على الرشاوى، مما جعل النظام السياسي في اسرائيل فاسداً. وأشار روبينشتاين الى أن كل حديث شامير عن التطلع الى السلام ليس إلا ورقة التين التي يغطي بها لاءات الحكومة: لا للحوار مع الفلسطينيين، لا للمتطلعين الى السلام، لا لأفضل أصدقائنا (هآرتس، ١٩٩٠/٦/١٢).

**وحول ردود الفعل في المناطق المحتلة**، سمعت آراء تفيد بعدم وجود احتمال لدفع الحل السياسي الى الأمام في ظل تولي حكومة يمينية مقاليد السلطة في اسرائيل. وأعرب البعض عن القلق من احتمال انتهاج وسائل أعنف لوقف الانتفاضة، ولزيادة حركة ونشاط الاستيطان. ولكن، في الوقت ذاته، أعربت شخصيات فلسطينية عن رأيها بأن الحكومة الجديدة ستؤدي الى تزايد اشتعال الانتفاضة، والى تزايد وتعاظم قوة المتطرفين في المناطق [المحتلة]. ووصفت عناصر في المناطق الحكومة الاسرائيلية الجديدة بأنها حكومة كارثة، وتوقعت تعاظم الانتفاضة بشكل أكبر، وتزايد أعداد الجرحى والقتلى، مما يؤدي الى زيادة وحدة الشارع الفلسطيني في مواجهة حكومة الحرب (يديعوت أحرونوت، ١٩٩٠/٦/١٠).

**وحول ردود فعل العرب في اسرائيل**، فقد ساد الشارع العربي في اسرائيل القلق من جراء تشكيل الحكومة اليمينية المتطرفة، التي لا ـــ شك ـــ ستنتهج سياسة الشدة تجاه العرب في اسرائيل وتجاه العرب في الضفة الغربية وقطاع غزة. وأعرب رؤساء الجمهور العربي عن مخاوفهم من أن تخلد هذه الحكومة وضع التفرقة العنصرية. وقال المتحدث باسم لجنة المتابعة العربية العليا، محمد زيدان: إن هذه أكثر الحكومات تطرفاً منذ قيام دولة اسرائيل. ومع قيام هذه الحكومة، تلاشت احتمالات إرساء السلام، وبدأ شبح الحرب يحوم فوق المنطقة. وأشار الى خطر أن يقوم الوزراء المناهضون للعرب في الحكومة بتنفيذ مواقفهم العنصرية ـــ الترانسفيرية ضد عرب اسرائيل. وبالرغم من ذلك، أبدى زيدان قدراً من التفاؤل عندما أشار الى أن

بعض الوزراء مثل زفولون هامر، وزير التعليم، وآربيه درعي وزير الداخلية، سوف يعملون على دفع مصالح السكان العرب الى الأمام. وقال: إن الوزير هامر كان أحد وزراء التعليم المتزنين، الذين اهتموا بالتعليم في القطاع العربي. كما أن الوزير درعي طرح ـ من قبل ـ موضوع المساواة بالنسبة للهيئات العربية (دافار، ١٩٩٠/٦/١٢).

**وزارات الحكومة ـ الاضطلاع بالمهام**

أعلن يتسحاق شامير أمام الكنيست أنه سيطرح على جدول أعمال الحكومة ثلاث قضايا، تبدو له قضايا مهمة وملحة: أولا ـ العمل على تحسين العلاقات مع الولايات المتحدة، وتعزيز المسيرة السياسية، وتنفيذ مبادرة السلام التي طرحتها الحكومة؛ ثانياً ـ السياسة الأمنية التي تنقسم الى موضوعين: حل مشكلة التهديد الاستراتيجي العراقي لاسرائيل، والتصدي للانتفاضة؛ وثالثاً ـ استيعاب الهجرة (يديعوت أحرونوت، ١٩٩٠/٦/١٢).

ويشكك الصحفي دوف جنحوفيسكي في قدرة هذه الحكومة على مواجهة المسائل الهامة والقضايا الملحة، ولا يتوقع منها الكثير (المصدر نفسه).

ويرى المعلق السياسي لصحيفة «يديعوت أحرونوت»، شمعون شيفر، أن شارون كان وراء تشكيل هذه الحكومة، وأنه سيظل يخيم عليها، وإذا شاء أحدث هزة فيها، وإذا أراد جعلها تؤدي مهامها في هدوء. وسوف تكون في حوزة شارون مليارات الشيكلات، لتنفيذ خطط ومشاريع للبناء والاستيعاب، حسبما يشاء. وسوف تؤثر خطواته على السياسة الخارجية الاسرائيلية... وهذه الحكومة ستكون حكومة أريئيل شارون. ويقول شيفر: إن في هذه الحكومة أربع شخصيات لخلافة شامير: موشيه نسيم، الذي تولى منصب نائب رئيس الحكومة ووزير الصناعة والتجارة؛ دافيد ليفي نائب رئيس الحكومة ووزير الخارجية؛ موشيه آرنس، الذي تولى مضطراً منصب وزير الدفاع؛ وأريئيل شارون وزير البناء والاسكان. وثمة تصميم لدى ليفي لبذل قصارى جهده من أجل النجاح في منصبه الجديد. والخطوة الأولى بالنسبة له كوزير خارجية ستكون في اتجاه مصر والمغرب، ثم ـ بعد ذلك ـ في اتجاه الولايات المتحدة. ويدرك ليفي أن الفشل في وزارة الخارجية يمكن أن يضر بفرصه لخلافة شامير. أما موشيه آرنس، فيدرك أن شارون سوف يمسك بخناقه منذ اليوم الأول له في وزارة الدفاع، وأن انتقادات شارون لرابين ـ بسبب عدم تصديه للانتفاضة كما «يجب» ـ ستكون شيئاً لا يذكر إذا قورنت بالانتقادات التي سيوجهها له (المصدر نفسه). وتجدر الاشارة هنا الى ما أعلنه شارون من أنه لن يتردد في خوض نضال داخل هذه الحكومة بالنسبة لآرائه في مسائل الأمن، وأنه إذا اتضح له أن الحكومة الجديدة لا تعطي ردوداً على مشاكل الأمن فسوف يعتبر نفسه حراً في اتخاذ كل الاجراءات والتدابير التي يراها (هآرتس، ١٩٩٠/٦/١٠).

ويضيف المعلق شيفر أن موشيه آرنس لا يعتزم التخلي عن دوره في رسم وصياغة السياسة الخارجية الاسرائيلية. كما يؤكد (المعلق) أن المادة اللاصقة الوحيدة، التي تعزز من هذه الحكومة المسماة «وطنية»، هي السلطة. ويقال: إن هذه المادة اللاصقة أقوى من كل العقبات (يديعوت أحرونوت، ١٩٩٠/٦/١٢).

وفي إطار الحديث عن اضطلاع الوزارات الحكومية بمهامها، يرسم المعلق العسكري والسياسي، رون بن ـ يشاي، صورة لما يمكن أن تكون عليه آفاق العمل بالنسبة لعدد من الوزارات. فبالنسبة لوزارة الدفاع، يرى بن ـ يشاي أن تولي موشيه آرنس مسؤوليتها يبشر بعهد أكثر راحة للصناعات الأمنية ولقيادة الجيش الاسرائيلي. ولكن الخوف الرئيسي في جهاز الدفاع يتمثل في أن تتغلب أحياناً الميول الشخصية والعقائدية لدى آرنس على اتزانه واعتباراته الموضوعية. وسيحظى رئيس الأركان والقادة بقدر أكبر من الحرية في المجال العملياتي، حيث سيكتفي آرنس بالرقابة والاشراف من أعلى، كما كان يفعل خلال توليه الوزارة ذاتها في السابق. وستكون هناك قرارات مدروسة ومتزنة بالنسبة لبرامج التزود بالأسلحة والاستعداد للحرب القادمة؛

ولكن يده ستكون مكبلة بقيود الميزانية... وسيقوم آرنس بتشكيل طاقم للنظر في أساليب عمل جديدة لقمع الانتفاضة، وكذلك سن تشريعات تسهل على الجيش القيام بعمله. وربما يجرب بحذر بعض الوصفات التي يقترحها شارون، ولكنه كوزير خارجية سابق سيكون مدركاً للأضرار التي يحتمل أن تلحق باسرائيل من جراء انتهاج سياسة القبضة الحديدية. وبالنسبة للتعيينات التي سيعرضها عليه رئيس الأركان، لن يتسرع آرنس في اتخاذ القرار.

وبالنسبة للسياسة الخارجية الاسرائيلية، هناك عدد من المسائل الملحة: استئناف المسار السياسي كشرط لوقف التدهور في العلاقات مع الولايات المتحدة؛ والتهديد الذي أطلقه زعيم الاتحاد السوفياتي، ميخائيل غورباتشوف، بشأن استمرار الهجرة، يتطلب علاجاً فورياً للعلاقات مع الاتحاد السوفياتي. وهناك ــ أيضاً ــ احتمال أن تقوم دول المجموعة الأوروبية بفرض عقوبات على اسرائيل، إذا تفاقم الوضع في المناطق [المحتلة] (يديعوت أحرونوت، ١٩٩٠/٦/٨).

وحول إمكانيات وزير الخارجية الجديد، دافيد ليفي، الذي لا يتحدث الانجليزية وأعلن أنه سيتقنها، يقول دانيال بن ــ سيمون: ليست اللغة الانجليزية هي التي ستنقذ علاقات اسرائيل مع العالم من الانهيار. وليس هناك فرق إذا ما قال ليفي لبيكر «لا» باللغة العبرية أو بالانجليزية؛ فالنتيجة واحدة. ولذلك فإن النقاش حول تعيين دافيد ليفي ينبغي أن ينصب على الأساس والجوهر، وليس على الشكل والأمور التافهة. فإذا تبنى نظرية الاشتراطات كسياسة رسمية للحكومة الجديدة، فمن المؤكد ــ تقريباً ــ أن الانهيار في العلاقات الدولية لاسرائيل سوف يتعاظم. وإذا تبنى ــ في المقابل ــ أنماط التفكير المعتدلة التي وجهته في مطلع الثمانينيات، فهناك احتمال كبير أن ينجح في منصبه الجديد (دافار، ١٩٩٠/٦/١١).

وهنا يبدي الكاتب آريه ناؤور قدراً من التفاؤل بالنسبة لمسيرة السلام في ظل تولي ليفي وزارة الخارجية، قائلا بوجود احتمال بأن يترك وزير الخارجية دافيد ليفي بصماته على المسيرة السياسية، عن طريق طرح مبادرات (يديعوت أحرونوت، ١٩٩٠/٦/١٢).

وبالنسبة للاستيعاب، يرى المعلق رون بن ــ يشاي أن الحكومة الجديدة ستواجه واقعاً دولياً صعباً في هذا المجال: ائتلاف من الدول العربية وم.ت.ف والاتحاد السوفياتي، الذي يعارض بشدة توطين يهود في المناطق [المحتلة]. وقد لاقى هذا الموضوع آذاناً صاغية لدى أفضل أصدقاء اسرائيل (يديعوت أحرونوت، مصدر سبق ذكره).

وفضلا عن ذلك، يحتمل حدوث ازدواجية تصل الى حد التنازع على الصلاحيات في مجال الاستيعاب بين وزير الاستيعاب، الحاخام يتسحاق بيرتس، ووزير الاسكان آريئيل شارون، الذي يرأس أيضاً المجلس الوزاري لشؤون الهجرة والاستيعاب. وقد أوضح الوزير بيرتس أن أي انتقاص من صلاحياته كوزير للاستيعاب سيؤدي الى اتخاذه قراراً بالاستقالة من الحكومة (هآرتس، ١٩٩٠/٦/٨).

وحول تأثيرات الحكومة اليمينية على النسيج الاجتماعي لدولة اسرائيل، يرى البروفيسور أوريئيل فروكتشه، أستاذ القانون في الجامعة العبرية، أن الحكومة اليمينية ستؤدي الى استقطاب شديد بين مختلف قطاعات الشعب، وأن هذا الاستقطاب قد يؤدي الى تقويض النسيج الاجتماعي والقضاء على دولة اسرائيل بالشكل الذي نعرفها به حتى الآن. فلن تكون اسرائيل هي تلك الدولة التي نراها الآن... فنصف جيش الشعب لن يشعر بضرورة الحرب القادمة، وسيتقوض الاجتماع الأمني... ولذلك ثمة احتمال كبير بأن نخسر هذه الحرب، حيث يكون ذلك بمثابة خراب الهيكل الثالث... وفضلا عن ذلك، فإن الحكومة اليمينية تعتمد على ائتلاف ضاغط مع المتدينين المتعصبين. وهؤلاء سوف يوسعون الخلافات مع العلمانيين، حيث يزيد الاحساس بالاغتراب. وهذا الاستقطاب بين المتدينين والعلمانيين، والانتصار المتخيل لدولة الشريعة، سيؤديان الى تعاظم هجرة المتعصبين الى داخل حدود الدولة، والى تزايد الهجرة العلمانية من الدولة الى العالم الحر. وثمة مخاوف

أخرى من حدوث استقطاب طائفي، حيث يؤيد الحكومة السكان السفارديم [اليهود الشرقيون]، بينما يعارضها السكان الاشكناز [اليهود الغربيون]... ويؤكد البروفيسور أوريئيل أن «هذه لعبة بوكر خطرة» (يديعوت أحرونوت، ١٩٩٠/٦/٨).

**تعليقات صحفية**

ارتأت افتتاحية «دافار» (١٩٩٠/٦/١٢) أن الحكومة اليمينية الجديدة لا تبشر بالخير لدولة اسرائيل. وارتأى الصحفي شيفاح فايس أنها «حكومة خلافات»، خلافات مع العالم، مع الشعب اليهودي، وخلافات داخل المجتمع الاسرائيلي ذاته. وأضاف أن الاسرائيليين سيكونون تواقين، مرة أخرى، الى حكومة الوحدة الوطنية (المصدر نفسه، ١٩٩٠/٦/١١).

وأشار يشعياهو بن ـ بورات الى أن هذه الحكومة، التي تتحدث عن أرض ـ اسرائيل الكاملة، تضع أفضل أصدقائنا في موقف حرج (يديعوت أحرونوت، ١٩٩٠/٦/١٠).

وذكرت افتتاحية «عل همشمار» (١٩٩٠/٦/١٠) أنه لا يوجد في حكومة شامير الجديدة ولو شعاع ضوء واحد، وأن تركيبتها لا تضمن وجود حكومة قادرة على التصدي للمشاكل... وأن هذه الحكومة، التي تتألف من أنصار ضم المناطق [المحتلة] وإقامة مستوطنات جديدة، قد تجد نفسها في مواجهة عنيفة مع الادارة الأميركية، بل ربما تتعرض لعقوبات اقتصادية...

وفي هذا السياق، ترى افتتاحية الصحيفة ذاتها («عل همشمار»، ١٩٩٠/٦/١٢) أن تشكيل حكومة شامير اليمينية المتعصبة سيسجل في التاريخ البرلماني لاسرائيل كإحدى أخطر الفرص المهدرة. فهذه هي أسوأ حكومة يمكن أن تتشكل في هذه الفترة؛ اذ يمكن أن تقود الى حرب داخلية وخارجية... وإن دولة اسرائيل تدلف الى فترة صعبة ومعقدة، تسيطر فيها على مقاليد الحكم حكومة يمينية متطرفة، تنطوي على مغامرة وتفتقر الى المسؤولية، حكومة تعاني العمى والانغلاق والطيش وعدم الاتزان... ولا نملك إلا أن يحدونا الأمل بأن تكون هذه الحكومة قصيرة العمر وألا تطول أيامها...

وفي هذا السياق، يرى شلومو غينوسار أن تلك هي حكومة إهدار الفرص، وأنها كارثة داهمة ومفجعة، وستزيد من النفور المتزايد تجاهنا، وتضع يهود الغرب في موقف حرج. ويقول: إن الأمل الوحيد هو ألا يطول عمر هذه الحكومة بسبب عيب خلقي... ولكن هذا ليس مؤكداً، وربما يكون مجرد حلم (دافار، ١٩٩٠/٦/١٢).

ويرى دون غولدشتاين أن ايام هذه الحكومة لن تطول، قائلا: المؤكد أن شامير يدرك أن شراكة ائتلافية كهذه، تعتمد على ستة شركاء (ثلاثة من اليمين وثلاثة من المتدينين)، وعلى ليكود منقسم على نفسه لم يمنع الصراع داخله الا حب السلطة، لن تطول أيامها أكثر من الفترة المطلوبة، للعودة لتشكيل حكومة شراكة مع المعراخ أو لاجراء انتخابات جديدة (معاريف، ١٩٩٠/٦/٧).

وعلى نقيض ذلك، يرى حمي شيلو أن هذه الحكومة سوف تستمر، ولكنها ستصنع كوارث، مثل حكومة بيغن الثانية (دافار، ١٩٩٠/٦/٨).

وترى افتتاحية «هآرتس» (١٩٩٠/٦/١٢) أن حكومة شامير تتسم بطابع سياسي واضح، وهو ما يسمى في النظام الديمقراطي ـ البرلماني بالطابع الحزبي... ومن الناحية المبدئية، ينبغي أن «نهنيء» أنفسنا للعودة الى الحكومة التي تتسم بطابع ما، حسبما يتطلب النظام... ولكن الصحيفة ترى أن السياسة اليمينية المتطرفة لا يمكن أن تحقق أهداف الحكومة، وإنما ستزيد من عزلة اسرائيل، على الساحتين الاقليمية والدولية...

ويرى دانيال بلوخ أن النقطة الايجابية الوحيدة في هذه الحكومة المصغرة والمتطرفة أنها تعطي فرصة ـ ربما تكون الأخيرة ـ لحزب العمل، للقيام بوقفة حساب مع النفس، وتنظيم بيته من الداخل، والعمل كمعارضة محاربة ذات احتمال للعودة الى الحكم (دافار، ١٩٩٠/٦/١٠).

ويقول عضو الكنيست من حزب العمل، شيفاح فايس: إذا انتهجت الحكومة سياسة تقوم على القوة، سوف نخوض نضالا ضدها؛ أما إذا بادرت الى مسار هادىء من الاستعداد لتسوية سياسية، فسوف نضظر الى تأييدها ونحن خارج الصورة وخارج دائرة اتخاذ القرار. واذا أبدت الحكومة تهاوناً تجاه المشاكل الاقتصادية، سنقيم لها المتاريس... وسوف نتصدى لخطط وبرامج الحكومة المتطرفة والمتعصبة، التي تنطوي على مقامرة... (عل همشمار، ١٠/٦/١٩٩٠).

وتقول افتتاحية «دافار» (١٠/٦/١٩٩٠): من الواجب أن تقف في مواجهة هذه الحكومة، التي تنطوي على كارثة، معارضة قوية ومقاتلة، تسعى دوماً ــ وبدأب ــ الى إسقاطها وإجراء انتخابات مبكرة... إن حكومة شامير يمكن أن تتحلل من الداخل، ولكن ينبغي أن نساعد على ذلك، ومن دون إرجاء.

**مصطفى محمد الحسيني**

* *

## حزب العمل: صراع على الزعامة وصراع على النهج!

لم تمض سوى فترة وجيزة على فشل رئيس حزب العمل، شمعون بيرس، في حشد أغلبية ضئيلة تؤيد ائتلافاً حكومياً برئاسته حتى عاد التنافر القديم بينه وبين يتسحاق رابين ليطغى على كل ما عداه من تنافرات وصراعات في هذا الحزب. وتعمق هذا التنافر أكثر فأكثر في أعقاب تعميم تقرير ما يسمى بـ «لجنة استخلاص العبر من نتائج الانتخابات للكنيست الثانية عشرة ونتائج الانتخابات للسلطات المحلية»، التي أنشأها الحزب لفحص تآكل قاعدته بين جمهور الناخبين في الدرجة الأولى. فقد وجه هذا التقرير انتقادات مباشرة الى رئيس الحزب، اعتبرت ــ على الرغم من صياغاتها الرقيقة ــ لاسعة حياله، على ضوء تعمق تآكل شعبيته داخل حزبه وبين الرأي العام بعد فشله الأخير.

تقول الصحفية أورلي أزولاي ــ كاتس: إنه لدى إقامة لجنة الفحص السالفة، لم ينظر إليها أحد بعين الجدية، وطغى الافتراض بأن اللجنة ستنهمك بمواضيع هامشية، وسيزج باستخلاصاتها في أحد الأدراج المخبوءة في أرشيف الحزب. غير أن الصراع المتجدد بين بيرس ورابين، وخيبة الأمل من بيرس جراء فشله في تركيب حكومة، جعلا تلك اللجنة واستخلاصاتها محط أنظار الجميع. وبات معسكر أنصار بيرس ومعسكر أنصار رابين، على حد سواء، يترقبان ما سيفضي اليه عمل اللجنة، لتجييره في الصراع الدائر بينهما. وتراشق المعسكران بالاتهامات قبل تعميم أية استخلاصات: معسكر رابين اتهم اللجنة بخصي ما توصلت اليه بحثها من نتائج حقيقية، تحت ضغط بيرس وأنصاره. ومعسكر بيرس اتهم، بالمقابل، بعض أعضاء اللجنة بأنهم متماثلون مع رابين، وجل همهم منحصر في خدمة مصالحه، عن طريق إلقاء تبعة تراجع نفوذ الحزب على كاهل بيرس (يديعوت أحرونوت، ٢٨/٥/١٩٩٠). وخلصت كاتس الى القول: إنه في خاتمة المطاف صدر عن تلك اللجنة تقرير، «هو بمنزلة حل وسط ناتج عن ضغوط سياسية». ولهذا فإنه، في تقديرها، وثيقة أخرى «ستشغل الصحافة يوماً أو يومين، ثم تدون في أرشيفات الحزب» (المصدر نفسه).

هذا التقييم ينطبق على التقرير من زاويتين:

**الأولى** ــ زاوية قراءة حيثياته سواداً على بياض.

**الثانية** ـ زاوية الاحاطة بتركيبة لجنة الفحص وآلية عملها ومساره.

بالنسبة للزاوية الأولى، فان التقرير يغوص في تحليل التطورات التي مر عليها الحزب، لكنه يحجم عن إصدار توصيات شخصية بحق القيادة، ويستعيض عن ذلك بتوزيع مسؤولية فشل الحزب في الانتخابات على القيادة العليا، التي تشمل رئيس الحزب وسكرتيره العام ورئيس طاقم الانتخابات. وهم ـ على التوالي ـ شمعون بيرس وعوزي برعام وعيزر وايزمن. والى ذلك، أضاف التقرير أن أعضاء اللجنة «متفقون على أن رئيس الحزب، وخصوصاً في ضوء مركزية دوره في إدارة معركة الانتخابات على المستوى العملي، يتحمل مسؤولية أكثر إزاء نجاحات الحزب وإخفاقاته السياسية... ومع ذلك، تشدد اللجنة على رفضها لظاهرة تحميل المسؤولية الكاملة لرئيس الحزب» (عل همشمار، ١٩٩٠/٥/٢٨).

وقالت مصادر قريبة من لجنة الفحص لصحيفة «يديعوت أحرونوت»: إنه، في المراحل الأخيرة من صياغة التقرير، جرى توسيع قاعدة المسؤولية عن إخفاقات الحزب. وعليه، لم يعد بيرس بمفرده مسؤولا عما حصل، وأضيف اليه، بدرجة أقل من المسؤولية، عوزي برعام سكرتير الحزب السابق، وعيزر وايزمن، الذي شغل منصب رئيس طاقم الانتخابات. وأوضحت المصادر نفسها أن هذا التعديل جرى بعد تسرب تفاصيل عن مسودة التقرير، أثارت حنق بيرس، وجعلته يشن هجوماً شديداً على كاتبيه (١٩٩٠/٥/٢٨). ولم يكن هذا هو التعديل الوحيد. فقد شطبت من التقرير، كذلك، فقرة تشير الى أن شعبية يتسحاق رابين في أوساط المتأرجحين بين التصويت للعمل أو التصويت لليكود تفوق شعبية شمعون بيرس (المصدر نفسه).

أما بالنسبة للزاوية الثانية، فتجدر الاشارة، باديء ذي بدء، الى أن تركيب لجنة الفحص المؤلفة من تسعة أعضاء كان «عبارة عن حل وسط »، حسبما تقول صحيفة «هآرتس» (١٩٩٠/٥/٢٧)، التي أضافت أن «تشكيلة اللجنة التي اقترحها سكرتير الحزب، عضو الكنيست ميخا حاريش، فاجأت أعضاء الحزب، فسارعوا الى الادعاء بأن التعيين يثبت وجود نية واضحة لطمس الخلاصات والاستخلاصات التي ستتوصل اليها».

وفي معرض التعريف بهوية أعضاء اللجنة السياسية، قالت «عل همشمار» (١٩٩٠/٥/٢٨): إن اثنين من أعضاء اللجنة محسوبان على معسكر بيرس، واثنين آخرين محسوبان على معسكر رابين. وفي هذا ما يفسر كيفية تسرب معلومات عن مضمون التقرير قبل تعميمه على الملأ. أما رئاسة اللجنة، فقد أنيطت بالبروفيسور يورام ليس، المدير العام السابق لوزارة الصحة، الذي «نحا منحى توجيه انتقادات لاسعة لبيرس، وكان من بين الذين حاولوا قيادة اللجنة نحو التوصل الى استخلاصات قاطعة ضد رئيس الحزب» (هآرتس، ١٩٩٠/٥/٢٧). ولم يخف ليس، خلال رئاسته للجنة، نيته في التنافس على احتلال مركز مضمون في قائمة الحزب لانتخابات الكنيست. كما لم يخف أنه يستغل اللجنة لدفع مصالحه الشخصية الى الامام (يديعوت أحرونوت، ١٩٩٠/٥/٢٨). وفي مقابلة صحفية أدلى بها لجريدة «حداشوت»، عشية تعميم تقرير اللجنة، طالب جهاراً بعزل بيرس عن رئاسة الحزب (١٩٩٠/٥/٢٥). وفي أعقاب كل ذلك، تعرض لحملة انتقاد شديدة، أدت الى استقالته من رئاسة اللجنة، واستبداله بأحد أعضاء اللجنة المحسوبين على معسكر بيرس، وهو عضو الكنيست الأسبق دافيد فتال (هآرتس، ١٩٩٠/٥/٢٧). غير أن ليس صرح بعيد استقالته بأن خطوته هذه جاءت «بعد إتمام صياغة تقرير اللجنة» (المصدر نفسه).

كما تجدر الاشارة الى أن رئيس «العمل»، بيرس، سخف أكثر من مرة عمل لجنة الفحص وحصيلته المستقبلية، في أعقاب تسرب معلومات حول مضمون التقرير إليه، ودرج على القول: إن التقرير ستذروه الرياح، ويصير الى ضياع (دافار، ١٩٩٠/٥/١٨). بيد أن إذاعة تقرير لجنة الفحص أمام اجتماع مركز «العمل»، المنعقد في ٢٧ أيار ١٩٩٠، كانت ـ رغم ذلك كله ـ مناسبة ظهر الحزب خلالها يعاني من الانقسامات القديمة، المتجددة بشكل غير مسبوق منذ عدة سنوات.

ومثل هذا الأمر، أكثر ما مثل، ظهور يتسحاق رابين وأنصاره في هذا الاجتماع. فقد أعلن رابين أنه «ارتكب خطأ عندما صمت لمدة تسع سنوات، مفضلا السلام الداخلي على الحوار». وأضاف أن على «حزب العمل أن يستعد للجلوس في صف

المعارضة، ولانتخاب قيادة جديدة من جانب عموم أعضاء الحزب، لكي يتم استخلاص النتائج الشخصية» (عل همشمار، ١٩٩٠/٥/٢٨).

أما البروفيسور حاييم آسا، عضو لجنة الفحص ومن أنصار رابين، فقد أعلن أن الحزب يعاني «شرخاً عميقاً جداً في هيبته. وإذا لم يتحمل قادته المسؤولية، وخصوصاً المسؤولية الأكثر، فإنهم سيضيعون سوية معه». وركز آسا هجومه على رئيس الحزب، مؤكداً ان الاشارة الواردة في التقرير الى المسؤولية الأكبر التي يتحملها، جراء اخفاقات الحزب، هي «النقطة المحورية فيه» ومنوهاً بأن بيرس في خطابه الذي استغرق (٤٥) دقيقة تطرق الى هذه النقطة لمدة (١٥) ثانية، بينما تكلم عن الليكود لمدة (٣٠) دقيقة، وعن التغيرات في العالم لمدة (١٥) دقيقة (المصدر نفسه).

وقال البروفيسور يورام ليس، الرئيس المستقيل للجنة الفحص: إنه، عندما أدرك أنه ارتكب خطأ بالادلاء بتصريحات صحفية قبل تعميم التقرير، أخذ على عاتقه مسؤولية الخطأ واستقال. وأضاف: «إن الاحساس بالمسؤولية يوجب حملها على الكاهل وتقديم الاستقالة من دون عذاب. وهذا يلزم كل فرد فينا بشكل شخصي، ويلزم أولا وقبل كل شيء رئيس القائمة لانتخابات الكنيست الـ ١٢» (دافار، ١٩٩٠/٥/٢٨).

أما شمعون بيرس نفسه، فقد اعتبر أن التقرير لم يوجه اليه أية تهمة، يمكن محاكمته عليها، وأن حزب العمل «ليس حزب انتخابات فقط ... فلو كان كذلك لكنا ننتج ما يروق لذوق المستهلك، بينما يقع على الحزب دور في تطوير الذوق لأموريست موجودة» (عل همشمار، ١٩٩٠/٥/٢٨). وأضاف أنه لا يجوز الاستعداد للانتخابات المقبلة، بمواعين معركة انتخابات ولت، لأن سلم الأولويات تغير ويتغير (المصدر نفسه).

## • صراع بيرس ــ رابين

### ليس الجزء المليء من الكأس

تجدد «حرب النفوذ» بين بيرس ورابين لا يشكل، بأية حال، الجزء المليء من كأس الأزمات والصراعات التي تعصف بحزب العمل، وبالمجتمع الاسرائيلي برمته.

يقول عضو الكنيست ميخا حاريش، السكرتير العام لحزب العمل: إن الحزب موجود في أزمة كبيرة، يتعين عليه حيالها أن يمر في عملية «بحث وجدل حول مواقف واضحة من أجل بلورة الاتجاه المستقبلي». وأضاف أنه لا يرى أي أفق لاستقرار الحزب من دون عقد مؤتمر عام، يجري التحضير له بناء على إحصاء جديد لأعضاء الحزب. وأوضح أن هذا الاحصاء سيبدأ في ١٥ تموز/ يوليو القادم، وينتهي في ٣٠ تشرين الثاني/ نوفمبر. أما الموعد المرتقب لعقد المؤتمر العام القادم للحزب، فهو شهر أيار ١٩٩١. ورفض حاريش ذكر موعد التنافس على رئاسة الحزب، مكتفياً بالقول: إن رئيس الحزب سينتخب من قبل جميع الأعضاء (هآرتس،، ١٩٩٠/٥/١).

وتناقلت الصحف الاسرائيلية (راجع دافار، ١٩٩٠/٥/١٦)، بعد ما قاله حاريش، تصريحاً لرئيس الحزب شمعون بيرس، قال فيه انه انتخب لفترة أربع سنوات تنتهي في ١٩٩٢؛ وكل من يطالب بتنحيته فانه يستبق الأحداث، ولن «ينال مرامه حتى لو حاول ذلك بكل ما أوتي من قوة».

ومع ذلك، فان بيرس بدأ، مؤخراً، بتنظيم صفوف معسكره، لكي ينشط بين أعضاء الحزب (دافار، ١٩٩٠/٥/١٨). ويعتقد أنصاره أن بيرس سيفوز في التنافس على رئاسة الحزب، بأكثرية (٦٠) بالمئة من أصوات أعضاء الحزب. ومن بواكير نشاط معسكر بيرس تنظيم (٢٠) اجتماع بمشاركته في فروع الحزب المختلفة (المصدر نفسه). أما يتسحاق رابين، فإنه شرع في عقد اجتماعات خاصة مع شخصيات مختلفة، لم تكن في عداد معسكر أنصاره (المصدر نفسه).

وفي المقابل، أعلن عضو الكنيست والسكرتير السابق للحزب، عوزي برعام، أنه يرى نفسه بين المتنافسين على رئاسة الحزب. وقال: «معسكر برعام لم يقم بعد، لكنه سيقوم لأن له احتمالا كبيراً» (هآرتس، ١٩٩٠/٥/١١). وقد عقد برعام اجتماعاً كبيراً في تل ــ أبيب، ضم مئتين من أعضاء مركز الحزب، برز بينهم أعضاء الكنيست لوفا إلياف ودافيد ليبائي وعمير بيرتس، وكذلك رئيس دائرة الاستيعاب في الوكالة اليهودية، أوري غوردون، وسكرتير شبيبة الحزب، آڤي يحزكيل، وعضو اللجنة المركزة للهستدروت، ماني وايزمن (المصدر نفسه).

كذلك أعلن عضو الكنيست ووزير الطاقة السابق، موشيه شاحال، عن نيته التنافس على رئاسة الحزب. وقال شاحل، في اجتماع عقده لمجموعة من أعضاء مركز الحزب في مقر الحزب المركزي بتل ــ أبيب: إنه يجب منع بيرس ورابين من تدمير الحزب، «فكلاهما قد فات أوانه، خيراً أم شراً. وعلى الحزب أن ينهمك أكثر فأكثر في المجال الأيديولوجي في مواجهة الليكود؛ وبالانطلاق من ذلك يتعين انتخاب قيادة له» (هآرتس، ١٩٩٠/٥/١١).

ويقول الصحفي دان مرغليت: إن الصراع بين بيرس ورابين سيتمحور حول عدة مواضيع، أهمها أن الأول سيحاول تحديد (من حدة) المعركة من أجل السلام، بينما سيشدد الثاني على أن الأمن له موقع الأسبقية على السلام، فضلا عن أنه شرط له (هآرتس، ١٩٩٠/٥/١٥). وأضاف أن رابين يروم حسم الصراع قريباً، بينما يؤثر بيرس تأجيله، «لأن أي تأجيل من شأنه أن يتيح له مجال الانتعاش. ومن هذه الزاوية، فإن فترة من ثلاثة أشهر، يبدو أن رابين غير معارض لها، محبذة في عينيه، وخصوصاً إذا ما ترافقت مع قيام حكومة يتسحاق شامير الجديدة وسقوطها» (المصدر نفسه).

ويرى الصحفي دانيئيل بلوخ أنه من الأفضل تقريب المنافسة على رئاسة حزب «العمل»، وإلا فان «جو التنافس سيبدد بقايا الهواء النقي شذر مذر» (دافار، ١٩٩٠/٥/١٦). ويضيف أن التطورات القادمة المتوقعة لا تتيح لحزب العمل ارجاء التنافس الى موعد استحقاقه القانوني في ١٩٩٢، لأنه يتعين عليه أن يكون مستعداً في أي وقت لاحتمال إجراء انتخابات جديدة مبكرة. ولهذا فمن المحبذ حسم مسألة قيادة العمل في أقرب فرصة، للحؤول دون عدم الوضوح، ولاتاحة المجال أمام القيام بدور معارضة مقاتلة، والتحضير سوية مع ذلك للانتخابات القادمة. ويعتقد بلوخ أن لحزب «العمل» مرشحين جيدين لتزعمه، فضلا عن بيرس ورابين، مثل عوزي برعام، ومردخاي غور، سيمحا دينيتس، وميخا حريش، وجاد يعقوبي، ودافيد ليبائي، وأورا نمير، ويسرائيل كيسار، وموشيه شاحال (المصدر نفسه).

وعلى النقيض من هذا الرأي، يرى مردخاي نسياهو أن التنافس على رئاسة الحزب من شأنها «أن تفاقم وتشوه الأزمة القائمة». ولهذا فان البديل المطلوب ــ برأيه ــ هو توصل بيرس ورابين الى تسوية، تقضي بالفصل بين منصب رئيس الحزب وبين مرشح الحزب لرئاسة الحكومة، على أن يتولى بيرس المنصب الأول ويكون رابين المرشح لتولي رئاسة الحكومة (دافار، ١٩٩٠/٥/٢٢). ويعتقد نسياهو أن «التنازل عن رابين كرئيس للحكومة هو سذاجة سياسية من الدرجة الأولى، ووصفة أكيدة لخسارة الانتخابات القادمة» (المصدر نفسه).

وتتفق مع هذا الرأي ايلانه تشيرنوفرودا، التي تقول: «يدعي بيرس بمثابرة أن الوصول الى الحكم لا يهمه، وأن عملية السلام تقف في رأس سلم اهتماماته. وإذا كان ادعاؤه صحيحاً، فعليه أن يساعد حزبه على تسلم الحكم؛ وذلك عن طريق تقديم استقالته، والتنازل عن زعامة الحزب لصالح رابين خصمه. وخطوة كهذه هي دليل على زعامة أصيلة. ونفس نقية وعقلية حكيمة وجدية». وأضافت: «اذا لم يرتفع حزب العمل الى مستوى الضرورة الحيوية للفوز بالانتخابات، فانه سوف يندثر، سواء كان في المعارضة أم في إطار حكومة وحدة» (عل همشمار، ١٩٩٠/٦/٣).

أما الصحفي بوعز شابيرا، فقد عبر عن معارضته للصراعات الشخصية على زعامة الأحزاب من وجهة نظر مغايرة. فكتب يقول: «منذ مدة طويلة، كفت السياسة لدينا عن أن تكون حلبة سباق بين الأيديولوجيات، وتحولت الى حلبة السباقات

الشخصية فقط . والساسة عندنا ينتهجون هذا النهج، لأنه ـ في خاتمة المطاف ـ لا فارق بينهم. ويبدو أن الهوة الأيديولوجية غير عميقة، ليس فقط بين الأشخاص الأعضاء في الحزب ذاته، وإنما أيضاً بين الأحزاب نفسها» (هآرتس، ١٩٩٠/٦/١).

ويرى المعلق السياسي شلوموشفير أنه لا وجود حالياً لحالة التعادل الصعب، وإنما هناك أكثرية يمينية (فأغودات يسرائيل حزب يميني أيضاً). «ويتعين تغيير هذا الوضع عن طريق نشاط سياسي طويل المدى من جانب حزب العمل في مقاعد المعارضة، لا عن طريق ائتلاف حكومة «وحدة» غير واقعية، ولا عن طريق تحالفات غير مشرفة مع الأحزاب الحريدية... وفي هذا يكمن شرط هام لعودة الحزب الى تسلم الحكم في المستقبل» (دافار، ١٩٩٠/٥/١٥).

أما المعلق ران كسليف، فيؤكد أنه، لو تصرفت قيادة حزب «العمل» وفق المنطق السياسي، لكان يتوجب عليها أن تنحي بيرس عن رئاسة الحزب، بعد الفشل الأول في الانتخابات البرلمانية، أو ـ على أكثر تعديل ـ بعد الفشل الثاني. وكل هذا كان ينبغي حصوله قبل عدة سنوات. ولأن هذه القيادة لم تفعل ذلك، فها هي ذي تدفع الثمن باهظاً (هآرتس، ١٩٩٠/٥/١٥).

ويضيف كسليف أنه في حساب المفاضلة، فإن رابين ليس أحق من بيرس حالياً برئاسة الحزب. فهو الذي أدخله الى حكومة شامير، التي فشلت فشلا ذريعاً؛ وهو الذي أصر على بقاء الحزب في الحكومة رغم انفضاح فشلها لكل العاملين؛ وهو مستعد ـ الآن ـ للزحف نحو حكومة كهذه لو يتاح له المجال لذلك. مع ذلك، فإن رابين يبقى المرشح الوحيد لرئاسة حزب العمل ـ برأي كسليف ـ لأنه، في ظل قيادة هذين الاثنين للحزب، لم تنشأ قيادة بديلة عنهما من زعماء الصف الثاني (المصدر نفسه).

وفي هذا السياق، يرى المعلق أ. شفايتسر أن الوصفة الأكيدة لبعث حزب العمل من جديد هي إيجاد زعيم، ولو من الصنف الثاني، مقارنة مع بيرس ورابين، يؤمن بحزبه، ومستقبله كحزب حاكم حقيقي، ويكون مستعداً لتكريس كل جهده في بنائه من جديد وفقاً لطراز حزب «مباي» التاريخي (هآرتس، ١٩٩٠/٥/١٤).

أما المعلق غدعون سامط ، فيرى أن الصراعات داخل العمل لا تثير لديه أدنى استغراب، وإنما تشكل دليلا على أن هذا الحزب مستغلق على هضم الأسباب القريبة، التي آلت به الى هذا الوضع، فما بالك بالأسباب البعيدة؟ (هآرتس، ١٩٩٠/٥/١٦).

ويضيف سامط : «إن حزباً يفشل في أربع معارك انتخابات، مع القيادة ذاتها، ليس مجرد حسم سياسي في أزمة عابرة، بل إنه جسم منهوك متكلس، وربما أسوأ من ذلك بكثير» (المصدر نفسه).

ويرى بن ـ درور يميني أن هناك قسطاً من الذنب في ما هو حاصل داخل الحلبة الحزبية الاسرائيلية، وخصوصاً في العمل، يقع على عاتق الجمهور؛ فيقول: نعم، الجمهور مذنب. لقد رأى ما هو الوضع. رأى البطالة، رأى الانتفاضة، ورأى التحريض، ورأى سفك الدماء. وإذا كان قد فضل، بعد كل ذلك، أن ينتخب أولئك الذين ينتجون كل ذلك، ـ فهو أيضاً ـ شريك في الذنب» (يديعوت أحرونوت، ١٩٩٠/٥/٢٤).

● **أزمة نهج لا أزمة زعامة**

في غمرة الحديث، الذي يرجع أزمة حزب العمل المستحكمة الى ختل القيادة، انفردت صحيفة «عل همشمار» بالقول إن الحزب يواجه أزمتين متصلتين: «أزمة القيادة وأزمة النهج؛ وعليه أن يحسم الأزمتين»، وإلا ـ تضيف افتتاحية الصحيفة ـ «فسيواصل الحزب الظهور أمام الجمهور كحزب مفتقد الى عمود فقري، ومهان، وسيخسر ناخبيه أكثر فأكثر» (١٩٩٠/٥/٢٨). وحسم أزمة النهج يتطلب ـ برأي الصحيفة ـ تحديد الفوارق بين حزب العمل وحزب الليكود في القضايا السياسية ـ الاجتماعية. وسوية مع ذلك، فإن الصحيفة مقتنعة بأنه ليس بمقدور بيرس أن يقود الحزب الى النجاح في الانتخابات القادمة.

وتوافق صحيفة «هآرتس» في افتتاحيتها (١٣/٥/١٩٩٠) الرأي القائل: إنه ينبغي على حزب العمل أن يطرح نفسه كبديل لليكود، أمام الجمهور في انتخابات الكنيست الـ ١٣؛ وذلك عن طريق الجلوس في المعارضة، والكشف دون هوادة ــ عن أخطاء الحكومة وتجاوزاتها. وتتابع الصحيفة، قائلة: إن الحزب أحوج ما يكون، في سبيل ذلك، الى زعامة شابة، تستطيع أن تثبت قوتها، وتوضح طريقها السياسي بما يفضي الى تبني نهج يدعو بحزم الى التخلي عن السيطرة على مليون ونصف مليون عربي. وينبغي ــ بعد ذلك ــ أخذ زمام المبادرة لتقريب الانتخابات.

ويرى دان مرغليت أن تقريب موعد الانتخابات بات «المخرج الصحيح الوحيد لأزمة البلاد ومختلف الأحزاب» (هآرتس، ٣/٦/١٩٩٠).

أما صحيفة «معاريف»، فترى في افتتاحية لها (٢٨/٥/١٩٩٠) أن التنافس على الرئاسة «يمنع حزب العمل من بناء نفسه من جديد». وتضيف: «يستطيع حزب العمل أن يعزي نفسه بأن الوضع في الليكود ليس أفضل. لكن المفارقة أن كل الخناقة سيطويها النسيان خلال ساعات، إذا ما قامت حكومة وحدة قومية، وعاد جميع وزراء المعراخ الى مكاتبهم الحكومية الوثيرة».

● **أصوات من «العمل»**

اختلفت الآراء وتباينت التقييمات، داخل حزب العمل، حول الطريق التي يجب أن يسلكها الحزب، للتخلص من أزماته والعودة الى موقع الصدارة في الحياة السياسية العامة.

يقول عضو الكنيست ميخا حاريش، السكرتير العام للحزب: إن فشل «العمل» في تشكيل حكومة برئاسته دفع به الى فوهة أزمة شعبية وداخلية. «ونحن نقف على عتبة قضايا حاسمة صعبة، بالنسبة لأساليب النشاط وسلم الافضليات وتركيبة القيادة» (دافار، ١٤/٥/١٩٩٠). ويضيف أن المهمة الأرأس أمام الحزب شعبياً، من الآن فصاعداً، هي كسر حالة التعادل لصالحه.

وبرأي حاريش، فان الخيارات المطروحة أمام حزب العمل، في الوقت الراهن، تنحصر في: ١ ــ خوض الانتخابات بصورة مبكرة؛ ٢ ــ الانضمام الى حكومة وحدة قومية شريطة أن يتراجع شامير عن رفضه لدفع عملية السلام الى الأمام؛ ٣ ــ الجلوس في المعارضة. ويتابع أن الخيار الثالث هو الواقعي، لكنه «خيار صعب وغير مريح لحزب العمل في ظروفه الحالية وأزماته». ويخلص الى القول: «أما الخيار الأكيد الذي يقف الحزب قبالته، فهو الصراعات الداخلية الصعبة والمتواصلة. ويتوجب علينا مواجهة هذه الأزمة حتى الانتخابات القادمة للكنيست».

ويرى عضو الكنيست ووزير الصحة السابق، يعقوب تسور، أحد أنصار رابين، أنه يجب الاسراع في إنهاء التنافس على رئاسة الحزب، «في سبيل نزع التوتر الداخلي في الحزب» (دافار، ١٨/٥/١٩٩٠). ويضيف: أعتقد بأن إقامة حكومة ضيقة برئاسة شامير ــ تلزمنا بمواجهتها من موقع المعارضة. وبكلمات أخرى، فإن دورنا هو أن نقصر قدر الامكان عمر حكومة اليمين، وتقريب موعد الانتخابات. وهذا الأمر يلزمنا بأن نحسم في هذه المرحلة، وليس لاحقاً، مسألة من سيكون مرشح الحزب لرئاسة الحكومة» (المصدر نفسه). وبرأي تسور، فان التنافس على رئاسة الحزب بين أعضاء الحزب كافة جعلت ظاهرة المعسكرات أقل حدة. وقال: إن رابين يتمتع بين الجمهور الواسع بثقة كبيرة، بنتيجة مقدرته على الجمع بين «الكفاح بلا هوادة في الميدان الأمني والجاهزية لتسوية سياسية بالغة الأهمية» (المصدر نفسه).

أما عضو الكنيست ونائب وزير المالية السابق، يوسي بيلين، فيرى أن التنافس على رئاسة الحزب «يجب أن يتمحور على النهج لا على طمسه». وهو مقتنع بأن الغلبة ستكون من نصيب بيرس، الذي يعتبر بيلين من أقرب المقربين اليه (دافار، ١٨/٥/١٩٩٠). ويقول بيلين: إن معسكر بيرس «كان قائماً حتى ١٩٨١، وكان يضم أكثر من ٨٠ بالمئة من أعضاء الحزب. لكن

معسكر بيرس لم يعقد اجتماعاً واحداً منذ ذلك التاريخ، بينما حافظ معسكر رابين على وحدته، واهتم بتوزيع المناصب على أعضائه، ومع ذلك ليس صحيحاً القول: إن هناك انسحاباً من طرف مؤيدي بيرس، وزحفاً صوب مؤيدي رابين» (المصدر نفسه).

وقال عضو الكنيست ووزير الاتصال السابق، جاد يعقوبي: إن على حزب العمل ألا يكتفي بحساب داخلي، أو بالجلد الذاتي، بل عليه أن يوضح برنامجه السياسي بالتعاطي مع الظروف القائمة، التي تؤكد أن شركاءنا هم الفلسطينيون فقط ، وبالاستعداد لتقسيم البلاد بيننا وبينهم، للامتناع عن قيام «أبرتهايد» وعن تحول اسرائيل الى دولة ثنائية القومية (دافار، ١٩٩٠/٥/٢٠). وأضاف أن استمرار الوضع القائم يؤدي الى مس اضافي بقدرة الحزب على احداث تغيير على المستويين القومي والاجتماعي (المصدر نفسه).

وأضاف يعقوبي، في سياق آخر، أن «استمرار الوضع السياسي القائم هو وصفة لكارثة. وغياب الاستعداد للتسوية مع الفلسطينيين سيؤدي الى تدهور آخذ في الاستمرار في كل مجالات حياتنا» (يديعوت أحرونوت، ١٩٩٠/٥/٢٤).

ولكن، يبقى أن أفضل خلاصة للجدل الدائر بين الاسرائيليين، وحول أزمة حزب العمل، تكمن فيما ذكره عضو الكنيست ووزير العلوم السابق، عيزر وايزمن، حين قال: «إنني لا أتبع لهذا ولا لذاك، لا لرابين ولا لبيرس. ولو توجب علي اليوم أن أصوت، لما كنت لأنتخب لا هذا ولا ذاك. إن سبب ما نحن عليه الآن هو الخناقات المستمرة فيما بينهما منذ (١٦) عاماً... العالم يشتعل؛ الانتفاضة على بعد كيلومترين منا؛ الجماهير العربية في اسرائيل ثائرة كالبركان في الجليل ووادي عارة؛ يجب الخروج بحل واضح؛ يجب الجلوس مع عرفات، ففي يديه المفتاح للسلام مع الفلسطينيين» (عل همشمار، ١٩٩٠/٥/٢٨).

**أنطوان شلحت**



* * *

# الانتفاضة ـ الانطلاقة الثانية وحتمية الحل السياسي

بعد مرور ثلاثين شهراً على اندلاع الانتفاضة الفلسطينية المستمرة في الأراضي المحتلة، اعتقد البعض من الاسرائيليين أنها (الانتفاضة) تمر بمرحلة من الخمود وانطفاء الجذوة؛ وذلك بالنظر الى مسارات الارتفاع و«الهبوط» في نشاطها من يوم لآخر ومن منطقة لأخرى؛ وأيضاً على خلفية الممارسات التعسفية التي يقوم بها الجيش الاسرائيلي وسائر قوات الأمن الأخرى ضد المنتفضين الفلسطينيين، رجالاً ونساء، شيوخاً وأطفالاً.

وعلى حين غرة، شهدت الأراضي المحتلة في الضفة الغربية وقطاع غزة، ومناطق ١٩٤٨ داخل تخوم الخط الأخضر، تفجرات شعبية عارمة، أعادت الى الأذهان بداية اندلاع الانتفاضة في الثامن من كانون الأول/ ديسمبر سنة ١٩٨٧. وقد جاءت تلك التفجرات ــ التي تمثل الانطلاقة الثانية للانتفاضة ــ على خلفية المجزرة التي ارتكبها شاب اسرائيلي يدعى عامي بوبر، قيل إنه «مختل عقلياً»، عندما أطلق النار عامداً متعمداً، ومع سبق الاصرار والترصد، يوم الأحد ١٩٩٠/٥/٢٠، على عمال فلسطينيين من قطاع غزة في ريشون لتسيون؛ فقتل سبعة منهم، وأصاب أحد عشر آخرين (هآرتس، ١٩٩٠/٥/٢١). إذ كانت تلك المجزرة هي الشرارة التي أشعلت الحريق، وأذكت نيران الانتفاضة؛ حيث شهدت الأراضي المحتلة ــ في اليوم ذاته ــ إضطرابات عنيفة قتل خلالها ستة فلسطينيين، وأصيب أكثر من ٦٥٠ شخصاً في قطاع غزة، رغم فرض حظر التجول

العام على القطاع بأكمله، وعلى مدن الخليل ونابلس وطولكرم، وغالبية قرى ومخيمات الضفة الغربية (يديعوت أحرونوت، ١٩٩٠/٥/٢١).

يصف أحد كبار رجال الأمن الاسرائيليين أحداث يوم الأحد ١٩٩٠/٥/٢٠، بقوله: «منذ اندلاع الانتفاضة في سنة ١٩٨٧، لم نشهد تفجراً كهذا» (عل همشمار، ١٩٩٠/٥/٢١). وقد حدت هذه الانطلاقة الجديدة للانتفاضة بكثيرين من المراقبين والمعلقين الاسرائيليين الى تكذيب ادعاءات قادة الجيش بأن الانتفاضة تمر بمرحلة من الخمود، والى عقد مقارنات بين بداية الانتفاضة في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٧ وبين الأحداث التي تفجرت عقب المذبحة في أيار/ مايو ١٩٩٠. على سبيل المثال، يقول المعلق السياسي لصحيفة «هآرتس»، فولص: كان هنالك، على الدوام، أساس للتشكك في التقديرات المتفائلة لرؤساء الجيش الاسرائيلي والادارة المدنية ومنسق العمليات في المناطق [المحتلة]؛ وذلك بالنظر الى أحداث هذا الأسبوع. ويمكن القول بأن الانتفاضة تعززت من الداخل. فالجماهير الفلسطينية ضربت عرض الحائط بأوامر حظر التجول، وخرجت الى الشوارع في مواجهات مع الجنود... وإذا كان مقتل أربعة من العمال الفلسطينيين في حادثة طريق مأساوية سنة ١٩٨٧ هو الشرارة التي أشعلت الحريق الهائل، فلا عجب ان أدى القتل المتعمد لسبعة من العمال الفلسطينيين في سنة ١٩٩٠ الى قيام الجماهير الفلسطينية بمظاهرات عنيفة (هآرتس، ١٩٩٠/٥/٢٥).

وفي هذا السياق، يقول المعلق العسكري، زئيف شيف: ان الاشتعال العفوي، الذي طرأ على أحداث الانتفاضة، يشير الى وجود برميل ضخم من البارود في المناطق [المحتلة]، ويكفي وقوع حادث واحد للتسبب في انفجار هائل. وذلك لأن الظروف الأساسية، التي أدت الى اندلاع الانتفاضة، ليس فقط أنه لم يتم القضاء عليها طيلة الوقت، بل إنها تفاقمت وتعمقت أيضاً. والادعاء الذي ذكرته عناصر عسكرية، مؤخراً، بأن الانتفاضة تخبو وتقترب من نهايتها، هو ادعاء خاطىء ولا أساس له (هآرتس، ١٩٩٠/٥/٢١).

وتؤكد افتتاحية «عل همشمار» (١٩٩٠/٥/٢٢) أن «كل من توهم بأن الانتفاضة تخبو، وأن الفلسطينيين أصابهم التعب من جراء النضال من أجل حقوقهم الوطنية، قد جاءته المذبحة البشعة في ريشون لتسيون لتثبت له أن من المستحيل إعادة العجلة الى الوراء، وأن انعدام مسار سياسي لحل النزاع ينطوي على أخطار عديدة بحدوث حريق، قد يتجاوز المناطق المحتلة ليصل الى داخل الخط الأخضر، داخل اسرائيل. إن حكومة اسرائيل تلعب بالنار، التي لا تطفئها الا مسيرة سياسية مستمرة وجادة».

**ممارسات الجيش ــ ارهاب وتعسف**

عقب وقوع المذبحة، حذر رئيس أركان الجيش الاسرائيلي، دان شومرون، سكان المناطق [المحتلة] من مغبة القيام بأعمال عنف، وقال: إننا لن نسمح ــ بأي حال من الأحوال ــ بخروج جماهير السكان الى الشوارع للتظاهر (يديعوت أحرونوت، ١٩٩٠/٥/٢١). ورغم هذا التحذير، خرجت الجماهير الفلسطينية في موجات غضب عارمة، مما جعل الجيش الاسرائيلي يدفع بتعزيزات ضخمة من قواته الى المناطق، كما زود الشرطة بمعدات مكافحة الشغب في مناطق ١٩٤٨. وبالرغم من ذلك، كانت هناك قناعة لدى القادة ورجال الأمن باستحالة القضاء على موجات الغضب هذه قضاء مبرماً.

يقول الصحفي عمانوئيل روزن: «لا توجد أوهام لدى الجيش الاسرائيلي وجهاز الدفاع. فكل واحد يعرف أن قطاع غزة ينطوي على شحنة ناسفة هائلة، وعلى قدر كبير من الكراهية والاحباط والعنف، لا يمكن القضاء عليه...» (معاريف، ١٩٩٠/٥/٢٥). ويضيف: إن الجيش الاسرائيلي سنة ١٩٩٠، قد استقبل التفجر الجديد للانتفاضة بالتجربة والخبرة والوسائل التي لم تكن متوفرة لديه قبل عامين ونصف العام. ويقول الضباط بينهم وبين أنفسهم، إنه كان من الممكن ــ حتى في

اليومين الصاخبين التاليين للمجزرة ـ أن ننتهي من المهمة بعدد أقل من القتلى [من الفلسطينيين]... ولكن الجنود ـ وليس السكان فقط ـ كانوا في سورة غضب قتالية؛ كانت طائرات هليكوبتر «يسعور» تهبط في خضم الاضطرابات وتقوم بتفريغ عشرات الجنود من داخلها، حيث يندفع الجنود باتجاه الخارج مباشرة الى رائحة الغاز ودخان الاطارات المشتعلة. وكان الجو مشبعاً برائحة الحرب (المصدر نفسه).

وهذا الجو المشبع برائحة وشعور الحرب أدى الى سقوط عدد من القتلى ومئات الجرحى، مما دفع منظمة العفو الدولية «أمنيستي» الى توجيه نداء عاجل الى الحكومة الاسرائيلية لتغيير أوامر اطلاق النار الصادرة للجنود الذين يخدمون في المناطق [المحتلة]. وجاء في بيان صدر في جنيف، من جانب المنظمة، أنها قلقة جداً من استمرار قتل مدنيين فلسطينيين عزل على أيدي القوات الاسرائيلية، وأن أكثر من ٢٦٠ شخصاً قتلوا خلال سنة ١٩٨٩، بينما قتل ٥٩ شخصاً منذ مطلع سنة ١٩٩٠ (دافار، ٢٥/٥/١٩٩٠). وأعلنت «أمنيستي» أن أوامر إطلاق النار، وأشكال القتال وما يعقبها من تحقيقات ـ كل ذلك يشير الى أن حكومة اسرائيل تشجع أعمال القتل ضد فلسطينيين عزل، بأيدي قوات الأمن، ومن دون إطار قضائي. واتهمت المنظمة اسرائيل بانتهاج وسائل غير ملائمة للسيطرة على الاضطرابات والمظاهرات، مثل الاستخدام الموسع للأسلحة النارية (يديعوت أحرونوت، ٢٣/٥/١٩٩٠).

وتجدر الاشارة الى أن من دواعي المفارقة إعلان الجيش الاسرائيلي في يوم المذبحة ذاته أنه يقوم بإدخال نوعين جديدين من الطلقات الى حيز الاستخدام في المناطق [المحتلة]، بهدف الاصابة من مدى قصير جداً (١٥ الى ٤٠ متر)، حيث تكون الاصابة مؤلمة ولكن غير قاتلة. وهذان النوعان هما طلقات رملية وطلقات مطاطية من نوع جديد، تم إخراج المعدن منها (معاريف، ٢٠/٥/١٩٩٠). وفي إطار تبرير ممارسات الجيش، أعلن ضابط اسرائيلي رفيع المستوى، في اليوم التالي، أن كل المنظمات [الفدائية] أصدرت توجيهات الى رجالها بتصعيد أعمال العنف واستخدام الذخيرة الحية في المناطق، وفي تخوم الخط الأخضر... (هآرتس، ٢٢/٥/١٩٩٠).

وكان الفرع المحلي التابع للمنظمة السويدية ـ الأميركية قد أعد تقريراً مفصلا، يعتبر لائحة اتهام شديدة ضد الجيش الاسرائيلي. ويعرض التقرير معطيات حول إصابات الأطفال الفلسطينيين ـ ممن تقل أعمارهم عن ١٦ سنة ـ خلال العامين الأولين من الانتفاضة؛ وحصيلة ذلك ١٥٩ طفلا قتيلا وخمسين ألف جريح. وعلى حد قول التقرير، الذي وزع على منظمات دولية، وأعضاء كونغرس في الولايات المتحدة، وبعض كبار الشخصيات وصحفيين، فان غالبية الأطفال الذين قتلوا في هذين العامين (أي نسبة ٥٢٪) لم يشتركوا في حوادث عنف، ولم يتواجدوا ـ لدى إصابتهم ووفاتهم ـ على مقربة من أية عمليات احتجاجية. وذكر التقرير أن ١٩٪ فقط من الأطفال الذين أصيبوا كانوا مشتركين في الحوادث (هآرتس، ١٨/٥/١٩٩٠).

وفي سياق الحديث عن ممارسات الجيش الاسرائيلي، شكا عضو الكنيست دادي تسوكير، قبل حوالي الشهرين، لدى رئيس الحكومة والقائم بأعمال وزير الدفاع، يتسحاق شامير، من أنه يتم يومياً، في أجهزة الاتصال الخاصة بالجيش الاسرائيلي في غزة، استخدام مصطلح «قذرين» ككلمة ودية تطلق على العرب. وفي معرض الرد، علم من وزارة الدفاع أن ذلك تم بمبادرة شخصية، وأن قائد الوحدة المقصودة أصدر أمراً بوقف استخدام هذا المصطلح. «وبالأمس، توجه تسوكير ـ مرة ثانية ـ الى شامير، وأعلن له أن استخدام ذلك المصطلح لا يزال مستمراً، وليس فقط في غزة، وإنما في الضفة الغربية أيضاً» (هآرتس، ١٦/٥/١٩٩٠).

كما بعثت مجموعة من شخصيات طولكرم، في الضفة الغربية، ببرقية احتجاج الى رئيس الادارة المدنية في الضفة، أعربوا فيها عن احتجاجهم على قيام جنود من الجيش الاسرائيلي بانتهاك حرمة مسجد زيد في الضاحية الجنوبية من طولكرم،

حيث شطبوا آيات قرآنية مكتوبة على جدران المسجد، وكتبوا عليها عبارات من الشتائم والألفاظ النابية (عل همشمار، ١٩٩٠/٥/١٧).

وفي إطار الحيل والمكائد التي تقوم بها قوات الأمن الاسرائيلية، أفادت مصادر فلسطينية عن وجود ظاهرة جديدة في قطاع غزة، في الآونة الأخيرة، تتمثل في إرسال منشورات ورسائل الى منازل سكان قتل أقارب لهم بتهمة التعاون مع السلطات الاسرائيلية. وهذه الرسائل مذيلة بتوقيع الجيش الشعبي ـ فتح. وتتضمن هذه الرسائل توجهاً الى أسر القتلى بتهمة التعاون، جاء فيه: «لقد قمنا بالتحقيق في ملابسات مقتل ابنكم، واتضح لنا أنه كان ابناً من أبناء فلسطين، وأنه كان بريئاً ولم يرتكب أي خطأ، وأن قتله كان عبثاً. ونطلب إليكم الحضور للحصول على تعويض من مندوب م.ت.ف في منطقتكم». وقد توجهت الأسر التي تلقت رسائل كهذه الى الصحافة المحلية، طالبة نشر صيغة الرسالة، ولكن الصحافة عارضت ذلك بعدما ارتأت أن المقصود رسائل مزيفة، وزعتها قوات الأمن الاسرائيلية (هآرتس، ١٩٩٠/٥/١٤).

**مناخ التطرف اليميني وراء المذبحة**

تقول افتتاحية صحيفة «دافار» (١٩٩٠/٥/٢١): «المؤكد أنه من الصعب الافتراض بأن القاتل إنسان سوي. وحسب كل الدلائل، فإنه عمل وحده. ولكن حقيقة أنه أخرج إحباطاته وجنونه على العرب بالذات تستوجب منا وقفة حساب مع النفس. لقد سرق القاتل السلاح الذي استخدمه، ولكن الرغبة في القتل استمدها من المناخ المحيط به من كل حدب وصوب، ومن فوقه أيضاً. إنه مدرك لحقيقة أن رئيس الحكومة ووزير العدل ورئيس الكنيست قد صوتوا لصالح إصدار عفو عن القتلة في التنظيم السري اليهودي، وأن رئيس الدولة صادق على سلسلة من عمليات عفو كهذه، في صورة تخفيف فترة العقوبة. وقد سمع أنه من المفترض أن يكون من بين أعضاء الحكومة الجديدة رفائيل إيتان ورحبعام زئيفي...»

ويقول يورام ليفي: إذا ثبت وجود مرض ما في رأس القاتل، فليس ثمة شك في أن المناخ العام تجاه العرب قد ساهم بشكل كبير في تفاقم المرض. فعندما تقوم جماهير بمرافقة الحاخام موشيه ليفينغر الى السجن، حيث يقضي هناك خمسة أشهر بتهمة التسبب في وفاة عربي من الخليل «من دون قصد»؛ وعندما يدعو الحاخام موشيه تسفي نيريا الى إطلاق النار ذات اليمين وذات الشمال؛ وعندما يصبح أعضاء كنيست عرب بمثابة رجال م.ت.ف غير جديرين بالجلوس في الائتلاف؛ وعندما تتكشف في المحاكم العسكرية، يومياً، فظائع ارتكبها جنود وضباط الجيش الاسرائيلي ضد سكان عرب؛ وعندما تصدر قرارات بتخفيف عقوبات سجناء حوكموا بتهمة قتل عرب ـ عندما يحدث كل ذلك، فليس من قبيل الدهشة والعجب أن يمسك شخص ما بالسلاح ويقتل عرباً، لا لشيء سوى كونهم عرباً... (المصدر نفسه). وينفي ليفي؛ بشكل غير مباشر، احتمال أن يكون القاتل مخبولاً، قائلاً: لقد اختار المكان والزمان الملائمين، حيث يوجد عدد ضخم من العرب. وقد ارتدى الزي العسكري للجيش الاسرائيلي لكي يضفي على نفسه نوعاً من المصداقية. وقام بتفحص بطاقات ضحاياه للتأكد من أنه لن يقتل يهوداً. وكان يعرف أن عرب غزة معتادون على أن يطلب الجنود اليهم إبراز هوياتهم في أية مناسبة. وفقط بعد أن تأكد من أن الذين أمامه هم عرب فحسب، أخذ يطلق النار حتى قتل أو أصيب، كل من كان في المكان من العرب (المصدر نفسه).

وتلقي شولاميت هارئيفين بمسؤولية المجزرة على اثنين من الحاخامين، بقولها: يقولون إنه مختل عقلياً، وأن الأسوياء والعاقلين ليسوا مسؤولين عن تصرف شخص مجنون. ولكن أسوأ المخبولين لا يمكن أن يطلق النار إلا على من أبيح دمه. فهناك من ضغط على الزناد، وهناك من أوعز له في مسامعه، أو حتى جهاراً وعلى رؤوس الاشهاد، بأنه لا توجد أية غضاضة في الضغط على الزناد تجاه أهداف معينة. فالسيد ليفينغر أباح دم هؤلاء الذين يسعون الى أرزاقهم ولقمة عيش لأولادهم في ريشون لتسيون، عندما قال: «من دواعي أسفي أنه لم يكن من حقي الاعتداء على عربي». ولن أسميه بالحاخام، لأن اسم حاخام لا يطلق على من يدنس اسم الرب... والسيد موشيه تسفي نيريا أباح دم العمال العرب عندما قال بـ «وجوب إطلاق

النار ذات اليمين وذات الشمال». ولن أطلق عليه لقب حاخام أيضاً، لأن شريعته هي شريعة القتل، حيث لم يستجب لوصية «لا تقتل».... (يديعوت أحرونوت، ١٩٩٠/٥/٢١).

وفي هذا الاطار، تقول افتتاحية «عل همشمار» (١٩٩٠/٥/٢١): «ان الحكومة غير مسؤولة بشكل مباشر عن هذه الجريمة، ولكنها لا تستطيع التملص من مسؤوليتها بالنسبة لتهيئة مناخ الكراهية، الذي أدى الى الجريمة... فالحكومة لم تتخذ أية تدابير للحيلولة دون ظواهر الجنون... و«المخبولون» السابقون، وأعضاء التنظيم السري اليهودي، تم إطلاق سراح معظمهم من السجون، سواء عن طريق إصدار عفو أو لأسباب صحية أو لأسباب أخرى... كما أن الحكومة الانتقالية الحالية رفضت مبادرات دولية عديدة للبدء في إجراء مفاوضات، كانت آخرها مبادرة بيكر. ولكن على الحكومة أن تفهم ان أية مماطلة أخرى ستؤدي الى دوامة من الدماء».

ويوجه الخبير النفساني والأستاذ في جامعة بن ـ غوريون، دان بار ـ أون، أصابع الاتهام الى المجتمع الاسرائيلي بأسره، الذي يستطيع أن يغمض له جفن في الليل وينام قرير العين، بينما تسيل الدماء كالمياه. ويقول: لقد آن الأوان لأن نستعيد أهم قيمة لنا، وهي قيمة حياة الانسان لكونه إنساناً (دافار، ١٩٩٠/٥/٢٣).

### انتفاضة العرب في اسرائيل ـ بركان الغضب

تقول افتتاحية صحيفة «دافار» (١٩٩٠/٥/٢٢): إن النيران التي أطلقها القاتل في ريشون لتسيون أشعلت حريقاً لم يعد يوجد معه فارق بين الضفة الغربية وقطاع غزة... وبين تجمعات العرب في اسرائيل. ويؤكد المعلق العسكري، آفي بنيهو، أن المذبحة كانت الفتيل الذي فجر برميل البارود بين العرب في اسرائيل (عل همشمار، ١٩٩٠/٥/٢٥).

وينظر الصحفي أفنير ريغف، الى تفجر بركان الغضب لدى الفلسطينيين في اسرائيل من زاوية عنصر المفاجأة، قائلا: في يوم الغفران سنة ١٩٧٣ فوجئنا بحرب بادرت بها الدول العربية. وفي كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٧ فوجئنا بالانتفاضة التي بادر بها سكان المناطق [المحتلة]. وفي أيار/ مايو ١٩٩٠، فوجئت عناصر معينة بقوة وشدة الأحداث بين عرب اسرائيل (عل همشمار، ١٩٩٠/٥/٢٣).

ويشير كثيرون ممن كانوا ضالعين في الحياة السياسية والاجتماعية في البلاد منذ ١٩٤٨ الى أن هذه هي أول مرة ترد فيها الزعامة العربية في اسرائيل رداً سريعاً جداً وقاطعاً جداً. وتتمثل أهمية القرار الذي اتخذته لجنة المتابعة ـ التي تمثل زعامة للعرب في اسرائيل ـ بالاضراب لمدة يوم والحداد لمدة ثلاثة أيام في القطاع العربي، في أنه يتزامن مع قرار الاضراب في المناطق [المحتلة]؛ أي «إضراب شامل في كل أرجاء فلسطين»، وفي أن «النضال يوحد فلسطين ـ الأرض والشعب»... (دافار، ١٩٩٠/٥/٢٨).

وفي معرض الحديث عن مظاهر الانتفاضة داخل تخوم الخط الأخضر، تشير الصحيفة ذاتها الى أنه في يوم الاثنين ١٩٩٠/٥/٢١، يوم الاضراب، كانت الأرض تغلي رداً على المذبحة. كانت الناصرة وباقة الغربية والطيبة وكفرقاسم تبدو مثل نابلس. إطارات مشتعلة، حواجز، قذف حجارة، زجاجات حارقة، جنود شرطة، أفراد حرس حدود، سيارات جيب، جياد، هراوات وغاز مسيل للدموع. وحدثت مواجهات بين الشبان وأفراد الشرطة وحرس الحدود. وقال الشبان في الناصرة: لقد تعلمنا أساليب الانتفاضة، وإن الناصرة تبعد الآن عن جنين [في الضفة الغربية] مسافة ربع الساعة (المصدر نفسه).

وقد أشارت مصادر أمنية الى أن حوادث ذلك اليوم لم يكن لها مثيل، بل إنها كانت أكثر عنفاً من أحداث يوم الأرض سنة ١٩٧٦. وأشارت تلك المصادر الى سمات جديدة تكشفت في ذلك اليوم؛ حيث انضمت ـ لأول مرة ـ الى موجات العنف قرى هادئة في المثلث ووادي عارة، ولأول مرة ظهر ملثمون داخل دولة اسرائيل، كما أقيمت حواجز في مدن مختلطة كبرى (عل همشمار، ١٩٩٠/٥/٢٥).

وبرى زئيف شيف أنه في أعمال الاخلال بالنظام، التي قام بها عرب اسرائيل، برز تدخل عناصر إسلامية أصولية، حيث رفعت الرايات الخضر للاسلام، والرايات السود تعبيراً عن الحداد والحزن، أكثر من أعلام م.ت.ف (هآرتس، ١٩٩٠/٥/٢٢).

وعلى سبيل العرض السريع لمظاهر الانتفاضة داخل اسرائيل، فقد شهدت الناصرة، يوم ١٩٩٠/٥/٢١، اضطرابات عنيفة أصيب خلالها ١٤ شخصاً و ٤ من أفراد الشرطة. كما تم اعتقال ٣٥ شخصاً، بينهم قرينة رئيس بلدية مدينة الناصرة. وفي المثلث، أصيب أحد أفراد الشرطة ومواطن من آريئيل. وتم اعتقال عدد من الشبان للتحقيق معهم. وفي الطيرة، شاركت جماهير غفيرة في مسيرة احتجاجية ضد المذبحة. وفي جلجولية، تم رفع الأعلام الفلسطينية. وعند مدخل كفر قاسم، تم وضع حواجز من الحجارة وإشعال إطارات السيارات. وفي اللد، وقعت بعض المصادمات ورفعت الأعلام الفلسطينية (هآرتس، ١٩٩٠/٥/٢٢). وفي حيفا، التي توجد فيها حياة ملؤها التعاون والتفاهم بين العرب واليهود، حدثت مظاهرات ردد خلالها العرب هتافات «بالدم والنار نفديك يا فلسطين» و«الدم العربي ليس مباحاً» و«بلادي بلادي» (عل همشمار، ١٩٩٠/٥/٢٢). وبعد أيام على ذلك، استمرت مظاهر الفوران في القطاع العربي. في اللد ــ على سبيل المثال ــ تعرض أحد حراس شركة «موكيد ٩٩» لاعتداء على أيدي عمال عرب، مما أسفر عن إصابته بجروح. وتم اعتقال أربعين شخصاً على ذمة التحقيق (هآرتس، ١٩٩٠/٥/٢٧).

وقد أثارت موجات العنف، التي قام بها العرب في اسرائيل، قدراً كبيراً من ردود الفعل والتعليقات، اتفقت في غالبيتها على التحذير من مغبة انتقال الانتفاضة الى تخوم الخط الأخضر بهذا الشكل، وطالبت ــ من ناحية أخرى ــ بضرورة إصلاح أحوال وأوضاع العرب في اسرائيل.

في جلسة كتلة الليكود، قال رئيس الحكومة، يتسحاق شامير: من الواجب أن نقول للعرب مواطني اسرائيل إنهم تجاوزوا حدود المسموح به. وطالب بضرورة توقف الحوادث في اسرائيل (دافار، ١٩٩٠/٥/٢٣). وقال عضو الكنيست آريئيل شارون: إن الناصرة تبدو مثل غزة، وربما أسوأ منها؛ والسبب في ذلك يرجع الى الانتفاضة (عل همشمار، ١٩٩٠/٥/٢٣).

وفي إطار التعليقات، يرى المعلق العسكري زئيف شيف أن «أعمال الاخلال بالنظام» في القطاع العربي في اسرائيل قد ألقت ضوءاً شديداً على الاتجاهات السلبية التي تحدث بين الأقلية العربية. فمنذ اندلاع الانتفاضة في المناطق [المحتلة]، حدث شيء ما لدى عرب اسرائيل. والوضع الذي كان سائداً حتى كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٧ لا يمكن أن يعود الى الوراء، بل إن الاتجاهات السلبية بين عرب اسرائيل سوف تتفاقم ما لم يحدث تقدم في مسيرة السلام. واستمرار الاحتلال والمواجهات الدامية في المناطق [المحتلة] سيؤديان في نهاية الأمر الى نقل الانتفاضة الى داخل حدود اسرائيل. وستكون هذه بمثابة مواجهة بين دولة اسرائيل والأقلية العربية فيها... (هآرتس، ١٩٩٠/٥/٢٥).

ويقرر شيف أن عرب اسرائيل متعاطفون مع الانتفاضة، ثم يعرض للتفاقم في «عدد الاعتداءات» داخل اسرائيل، حيث يشير الى وقوع ٧٠ «اعتداء» في سنة ١٩٨٧، وارتفاع هذا العدد الى ٢٤٠ «اعتداء» في سنة ١٩٨٨، ثم وقوع ٢١٠ «اعتداءات» في سنة ١٩٨٩. ويعرض شيف، أيضاً، لاتجاهات الانفصام بين دولة اسرائيل والعرب فيها، مشيراً الى أن الاحساس بعدم المساواة خلق مساراً خطيراً... ثم يقرر أن «النظرية القائلة بأن عرب اسرائيل يمكن أن يكونوا جسراً بين الفلسطينيين والدولة ثبت زيفها...» وإذا خضعت الأقلية العربية لمحرضيها على تقليد ومحاكاة الانتفاضة، فسوف يحدث أمران: ستظهر أصوات تطالب بالمساس بحقوق العرب، بما في ذلك حقهم في المشاركة في انتخابات الكنيست؛ ولذلك ينبغي عليهم توخي الحذر في المساس بالديمقراطية التي تحميهم. حتى وإن كانوا يشعرون بالظلم والاحباط . والأمر الثاني أن اليمين سيدعي أن النضال يدور حول كل شيء. فإذا كان الفلسطينيون يريدون حيفا ووادي عارة، فما معنى التخلي عن الضفة الغربية وقطاع غزة؟... (المصدر نفسه).

ويرى المستشار السابق لرئيس الحكومة للشؤون العربية، عاموس غلبواع، أنه «منذ سنة ١٩٦٧ نمت الهوية الفلسطينية لعرب اسرائيل. وكلما نمت هذه الهوية وتبلورت، كلما زاد التناقض بين هذه الهوية وبين انتمائهم لدولة اسرائيل. وقد أدت الانتفاضة الى تعاظم وتفاقم هذا التناقض؛ كما مزقت قلب العربي الاسرائيلي؛ فهو هنا في اسرائيل، وقلبه مع أشقائه أبناء شعبه». ويضيف غلبواع أن كثيرين من عرب اسرائيل يعتبرون أنفسهم، أكثر فأكثر، فلسطينيين يعيشون ــ لسوء حظهم ــ في دولة اسرائيل؛ وأن مصطلح «عربي اسرائيلي» بدأ ينمحي من المعجم... (معاريف، ١٩٩٠/٥/٢٥). وفي مقال آخر يوضح غلبواع ضرورة إصلاح أوضاع عرب اسرائيل، وعدم انتظار الحريق الهائل. ويقول: إن رئيس الحكومة شامير أمامه فرصة ذهبية لذلك. ولكنه يقرر أيضاً، «وبالتوازي مع ذلك، وجوب أن نوضح لهم ولزعمائهم، بشكل قاطع وواضح، أن الدولة ستقضي على أية محاولة للاخلال بالقانون والنظام. وعليهم أن يفهموا أن المطالبة بالمساواة تتطلب المسؤولية أيضاً»... (معاريف، ١٩٩٠/٥/٢٣).

وفي هذا السياق، يذهب دوف جنحوفيسكي أبعد من ذلك، حيث يقرر أن «ما بدر من عرب اسرائيل لا يتماشى والمطالبة بالمساواة» (يديعوت أحرونوت، ١٩٩٠/٥/٢٢). ولكن زميله يشعياهو بن ــ بورات يرى أن «عدم منحنا العرب حقوقاً متساوية يجعلهم يخرجون الى الشوارع» [للتظاهر]؛ غير أنه ــ في الوقت ذاته ــ لا يبرر أعمال قذف الحجارة من جانبهم (المصدر نفسه، ١٩٩٠/٥/٢٣).

ويرى عوزي بنزيمان أن الملثمين الحقيقيين ليسوا سكان الضفة وغزة، ولا الشبان الذين قاموا بأعمال شغب في الناصرة والطيبة، وإنما هم يتسحاق شامير والوزراء التابعون له، الذين يغطون عيونهم لكي لا يروا نتائج سياستهم تجاه القضية الفلسطينية على عرب اسرائيل... ويضيف: «لن يغفر للحكومة أنها تسير بالنزاع في اتجاه العنف، والى النقطة التي يتعين فيها على عرب اسرائيل أن يحسموا، فعلا، بين تعاطفهم مع أشقائهم الفلسطينيين في المناطق [المحتلة] أو انصياعهم وولائهم للدولة...» (هآرتس، ١٩٩٠/٥/٢٤).

ويرى عوزي محنايمي أنه، إذا لم يتم حل المشاكل المتعلقة بالظلم وعدم المساواة لعرب اسرائيل، فإن الانتفاضة في المناطق [المحتلة] ستبدو وكأنها «لعب أطفال» إذا ما قورنت بما سوف يحدث هنا [في اسرائيل]. وطالب محنايمي بالدخول الحتمي والفوري في المسيرة السياسية... حيث أن بركان الغضب لدى عرب اسرائيل بدأ يعتمل (يديعوت أحرونوت، ١٩٩٠/٥/٢٢).

**الجنون الاسرائيلي واحتمالات نشوب حرب**

يقول عضو الكنيست عن حركة حقوق المواطن (راتس)، يوسي ساريد: لا شك في أن دولة اسرائيل تقيم لنفسها، في الأسابيع الأخيرة مكانة دولة مجنونة... فاذا كان من بين علامات الجنون الانفصال شبه الكامل عن الواقع، وعدم القدرة على فهم مغزى التصرفات وتقدير نتائجها ــ فإن المجانين هم هؤلاء الذين يجلسون في حكومتنا... وعلى سبيل المثال، فإن من يخصص ٤١ مليون شيكل للاستيطان لا يمكن أن يكون إنساناً عاقلا وطبيعياً... ويرجع ساريد بعجلة التاريخ الى الوراء، الى صبيحة يوم الثامن والعشرين من حزيران/ يونيو سنة ١٩١٤، عندما أطلق شخص واحد طلقة أو طلقتين مما أشعل نيران الحرب العالمية الأولى... ويقرر أنه من أجل الحيلولة دون نشوب حرب، لا بد أن نبطل مفعول الشحنة الناسفة ــ أي القضية الفلسطينية. ويمكن عمل ذلك من خلال ثلاثة اجراءات:

أولا: انسحاب القوات الاسرائيلية من المناطق [المحتلة] باستثناء قوات محدودة لتأمين محاور المرور الرئيسية، ووقف الاستيطان والعقوبات الجماعية ونسف المنازل والطرد، والافراج عن المعتقلين الاداريين...

ثانياً: البدء ــ في أقرب وقت ــ في محادثات، حول حكم ذاتي في المناطق، مع الزعامة الفلسطينية المحلية؛ وهي زعامة معروفة ولا داعي لاجراء انتخابات لتحديدها، أي مع فيصل الحسيني، رضوان أبو عياش، سري نسيبه...

ثالثاً: فور تأسيس الحكم الذاتي، وفي ظل مناخ ـ أكثر هدوءاً ـ من الثقة المتبادلة، تدعو اسرائيل م.ت.ف لبدء مفاوضات حول الوضع النهائي للمناطق. وتكون اسرائيل مستعدة لاقامة دولة فلسطينية مستقلة الى جانبها، اذا ما قبلت تلك الدولة قيوداً صارمة لجعلها دولة منزوعة السلاح على مدى سنوات.

ويقرر عضو الكنيست ساريد أن «هذا هو الحل، ولا حل غيره. ولكن السؤال: هل سيأتي هذا الحل قبل الحرب القادمة أم بعدها؟»؛ ويقرر ـ أيضاً ـ أن الكارثة وراء الباب (يديعوت أحرونوت، ١٩٩٠/٥/٢٥).

وحول الاحتمال ذاته بشأن نشوب حرب، يرسم الصحفي تسفي تيمور سيناريو حرب، كان يمكن أن يحدث عقب المذبحة في ريشون لتسيون، مشيراً الى أن الحرب العالمية الأولى نشبت في أعقاب مقتل ولي العهد النمساوي فرانتس فرديناند نتيجة إطلاق أحد الطلبة النار عليه. ويقول: صحيح أنه كانت هناك أسباب أخرى للحرب؛ ولكن حادث القتل كان عود الثقاب الذي أشعل نيران الحرب. ويضيف: لا داعي للذهاب بعيداً قبل ستة وسبعين عاماً، ويكفي أن نعود الى سنة ١٩٨٢، عندما نشبت حرب لبنان عقب محاولة اغتيال سفير اسرائيل في لندن؛ وهو الاغتيال الذي كان مبرراً وذريعة لتحريك عجلات الحرب. ويشير تيمور الى مخاطر الوضع الحالي على اسرائيل من ناحية الحلقة المفرغة من الدماء واحتمالات نشوب حرب. ثم يقرر أنه لا مخرج سوى الحل السياسي، الذي ينبغي البدء فيه اعتباراً من الآن (عل همشمار، ١٩٩٠/٥/٢٣).

ويقول حانوخ بارطوف: إن الجو مشبع بأبخرة قابلة للاشتعال، وإن أي مجنون أو مختل عقلياً يمكن أن يتسبب في نشوب حريق الحرب، مثلما حدث في الحرب العالمية الأولى. وإن الجمرات المتوهجة يمكن أن تتحول الى حريق؛ وهذا الحريق لا يطفئه الا الحل السياسي... (معاريف، ١٩٩٠/٥/٢٢).

**ردود فعل رسمية**

أدان رئيس الدولة، حاييم هيرتسوغ، المذبحة في ريشون لتسيون، وقال: إن مثل هذه الأعمال «المخبولة» تثير الاشمئزاز في قلب كل انسان، وفي الأمة كلها (يديعوت أحرونوت، ١٩٩٠/٥/٢١). ورغم ذلك، انتقد هيرتسوغ القرار الخاص بعقد مجلس الأمن الدولي لمناقشة الأوضاع في المناطق [المحتلة] عقب المذبحة، وقال: إنه لو حدث في إحدى دول العالم الثالث أو في الدول العربية ما حدث في اسرائيل، لما كان أحد قد دعا الى انعقاد مجلس الأمن. ورأى هيرتسوغ أن أعضاء مجلس الأمن خضعوا لضغوط سياسية من جانب الدول العربية (هآرتس، ١٩٩٠/٥/٢٤). كما اتهم الأسرة الدولية بالعنصرية والتحامل على الشعب اليهودي؛ وهو الأمر الذي يتمثل ـ حسب وجهة نظره ـ في انعقاد مجلس الأمن الدولي رداً على مقتل سبعة من العمال الفلسطينيين. وقال رئيس الدولة: إن أحداً لم يطالب بانعقاد مجلس الأمن، عندما وقع اعتداء على باص سياحي اسرائيلي في مصر، أو عندما تسبب عربي «مخبول» في انقلاب باص في طريق القدس، مما أسفر عن وفاة ستة عشر شخصاً واصابة كثيرين آخرين (دافار، ١٩٩٠/٥/٢٥).

وادعى رئيس الحكومة، يتسحاق شامير، أنه ليوم حزين ذلك اليوم الذي قتل فيه عرب أبرياء جاؤوا للعمل في اسرائيل. وقال: إن هذه الكارثة يمكن أن تذكي الكراهية، وتؤدي الى حدوث تصعيد بين اسرائيل والفلسطينيين (يديعوت أحرونوت، ١٩٩٠/٥/٢١). ومن ناحية أخرى، ذكر رئيس الحكومة أنه، إذا قرر مجلس الأمن الدولي إيفاد مراقبين للاشراف على مجريات الأحداث في المناطق [المحتلة]، فلن تسمح اسرائيل بتنفيذ القرار (عل همشمار، ١٩٩٠/٥/٢٥). وفي هذا الصدد، أعلن وزير الخارجية، موشيه آرنس، أنه «إذا تمت المصادقة ـ لا قدر الله ـ على إيفاد مراقبين الى الضفة الغربية وقطاع غزة، فلن تسمح اسرائيل بتنفيذ ذلك» (المصدر نفسه).

**وعلى الصعيد البرلماني:** ناقش الكنيست، يوم ١٩٩٠/٥/٢١، ثلاثة عشر اقتراحاً مدرجاً على جدول الأعمال، حول

# القلق ينتاب الصقور أيضاً

هآرتس، ١٩٩٠/٥/١٨

يسرائيل هرئيل*

يحاول يتسحاق شامير تشكيل حكومة تضم أكثر من نصف أعضاء الكنيست، بينما يساور القلق معسكر اليسار: العلاقات مع الولايات المتحدة ستأخذ في التأزم، والانتفاضة قد تزيد وتتصاعد، وسيتم إقامة المزيد من المستوطنات، والاهتمام بالهجرة والاستيعاب سيكون فاشلا مثلما كان، وهلم جرا. والحقيقة أنه ليس اليسار وحده الذي يساوره القلق، وإنما أيضاً قطاعات لا يستهان بها من اليمين، وحول المسائل ذاتها. وهناك ــ على سبيل المثال ــ أزمة الثقة مع الولايات المتحدة. فمشروع الانتخابات بين عرب يهودا والسامرة [الضفة الغربية] وغزة، الذي قدمه يتسحاق شامير قبل عام الى الادارة الأميركية، دون أن تكون لديه النية لتنفيذه، هو الذي أدى ــ من غير شك ــ الى هذه الأزمة. ومن غير الممكن أن نقول للرئيس بوش: «إذهب لتعلق الاتفاق في المتحف»، مثلما قال شامير للبروفيسور يوفال نئمان بعد أن خرق الاتفاق مع حركة هتحياه ومع الحراديم [المتدينين المتزمتين]، واتجه الى تشكيل حكومة مع المعراخ. والصقور، رغم أنهم متهمون (في أفضل الأحوال) برؤية غير سليمة للواقع، حذروا ــ قبل عام ــ من أن هذه «المبادرة» خطيرة، وتنطوي على مغامرة، وستؤدي الى نتائج من بينها النتائج التالية:

إذا تم تنفيذ هذا المشروع، فإنه سيكون معبراً وممراً لاقامة دولة فلسطينية. وأحد السيناريوهات هو: بعد أن يتم انتخاب زعامة رسمية لعرب يهودا والسامرة وغزة، ومن خلال انتخابات ديمقراطية، فلن يستطيع أي شيء إيقاف تلك الزعامة عن إعلان قيام دولة، ستحظى فوراً باعتراف غالبية دول العالم. وأيدي اسرائيل، التي بادرت باجراء الانتخابات، ستكون مكبلة، حتى أنها ستدعي بحق أن الزعامة المنتخبة قد عملت بما يتعارض والاتفاقات. وماذا ستفعل اسرائيل حينئذ؟ حتى الاتحاد السوفياتي، الذي يعتبر دولة عظمى، لا يستخدم قوة ملموسة ضد دول البلطيق التي تعلن استقلالها؛ كما أن استعراض القوة ليس من شأنه ــ في نهاية الأمر ــ الحيلولة دون تقدم تلك الدول في اتجاه الاستقلال.

### أكثر صحة، أكثر واقعية وأقل خطراً

إذا لم يكن رئيس الحكومة قد اعتزم، منذ البداية، تنفيذ المشروع، وإذا لم يكن ذلك سوى مناورة أخرى على غرار «إما أن يموت الوحش وإما أن يموت الكلب»، فهذا الأمر يثبت أنه لا يعرف ذاته وقدرته، وأنه لا يفهم طبائع الادارة الأميركية الجديدة. فجورج بوش ليس رونالد ريغان، وجيمس بيكر ليس جورج شولتس. كما أن الوضع على الأرض يختلف تماماً: لا يوجد وجه شبه بين وضع هادىء نسبياً كالذي كان سائداً حتى كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٧ [أي قبل اندلاع الانتفاضة]، والوضع في أيار/ مايو ١٩٨٩ موعد تقديم المشروع، بعد مرور قرابة العام ونصف العام على اندلاع الانتفاضة.

في أيار/ مايو ١٩٨٩، ادعى كثيرون من اليمين السياسي أن من الأصح والأكثر واقعية والأقل خطراً أن نقول للأميركيين وللشركاء الاسرائيليين في الائتلاف: طالما أن العنف مستمر، فلا مجال لمسار سياسي ينطوي على إنجاز سياسي للانتفاضة.

---

* رئيس مجلس يهودا والسامرة [الضفة الغربية] وغزة، ورئيس تحرير صحيفة «نيكوداه»

المذبحة. وقد وجه أعضاء الكنيست من اليسار، وأعضاء الكنيست العرب، اتهامات الى اليمين المتطرف بأنه خلق الظروف لهذا العمل، بينما رفض أعضاء اليمين هذه الاتهامات (هآرتس، ١٩٩٠/٥/٢٢).

وفي مجمل النقاش الذي دارفي الكنيست، قال ممثل الحكومة، الوزير روني ميلو: إن المأساة أعطت ذريعة لبعض الذين يطلقون على أنفسهم لقب القيادة الوطنية، من بين سكان المناطق [المحتلة]، لمحاولة إذكاء النيران في تلك المناطق. وأعرب رئيس الكنيست بالوكالة، عوفاديا عالي، عن تعازيه لأسر القتلى؛ وقال: إن حادث القتل هذا يستوجب الادانة الكاملة، ومن صميم القلب. وقد نشبت عاصفة عندما منع عوفاديا عالي النائب العربي عبد الوهاب دراوشه من التحدث، بزعم أنه تأخر في اعتلاء المنصة، حيث قال له دراوشه: «أنت عنصري». وقال النائب حاييم أورون (مبام): من قال بأن الانتفاضة تخبو، سرعان ما ثبت زيف كلامه. إنها تدخل الآن مرحلة جديدة فائقة القوة. وأشار النائب دادي تسوكير (راتس) الى أن الانتفاضة تغير مسارها، حيث ارتفعنا درجة جديدة من الدماء والنيران وأعمدة الدخان. وقال النائب هاشم محاميد (حداش): عندما يوصف الفلسطينيون بأنهم «صراصير مسمومة» في زجاجة، فما هي قيمة حياتهم، لأن الصرصور الذي يسبب إزعاجاً أو يؤذي ينبغي دهسه بالأقدام والقضاء عليه. وتباكت النائبة غيئولاه كوهين على الضحايا، وناشدت حركات اليسار عدم إلهاب النفوس (دافار، ١٩٩٠/٥/٢٢).

وفي إطار ردود الفعل البرلمانية، أعلن وزير الدفاع السابق، النائب يتسحاق رابين (المعراخ)، أنه لو لم تكن مسيرة السلام قد توقفت، لما كنا في الوضع الذي نعيشه الآن في المناطق [المحتلة] وفي الشرق الأوسط . وذكر أن المذبحة في ريشون لتسيون وقعت على خلفية التطورات في الساحة، وتوقف مسيرة السلام، والتطورات في العالم العربي (هآرتس، ١٩٩٠/٥/٢٤).

وفي جلسة لجنة الخارجية والأمن التابعة للكنيست، والتي حضرها رئيس الأركان والمفتش العام للشرطة، تعرض الجيش الاسرائيلي لهجوم من جانب اليسار، الذي أعرب عن اعتقاده بأن استخدام القوة من جانب الجيش لاخماد المظاهرات كان مبالغاً فيه وعشوائياً، ودون وازع أو كابح. وحذر أعضاء اليسار من خطورة أن يصبح الجيش ورقة التين للتغطية على العجز السياسي للحكومة. وفي المقابل، اتهم أعضاء اليمين الجيش بأنه لم يخلع القفازات الحريرية في تعامله مع المنتفضين، ولم يستخدم القوة المتاحة له (دافار، ١٩٩٠/٥/٢٥).

### تعليقات إعلامية

أثارت الأحداث العنيفة في الارض المحتلة، ودخول الانتفاضة الفلسطينية مرحلة جديدة، ردود فعل اعلامية، اتفقت في معظمها على استحالة استمرار الوضع الحالي في المناطق، وعدم قدرة اسرائيل على الاحتفاظ بالمناطق المحتلة طيلة الوقت، ووجوب التوصل الى حل سياسي.

يقول الأديب الاسرائيلي عاموس عوز: «سبق أن عرفنا أن الكراهية لا تولد الا الكراهية، والجنون لا يولد الا الجنون...» وألقى بالمسؤولية على عاتق اليمين المتطرف والحكومة الاسرائيلية؛ وطالب بالدخول فوراً في الحل الوحيد، الأوحد والحتمي، وهو الحل السياسي، للخروج من دائرة الدماء؛ وذلك من خلال: اعتراف مقابل اعتراف، سيادة مقابل سيادة، أمن مقابل أمن، وحسن جوار مقابل حسن جوار (يديعوت أحرونوت، ١٩٩٠/٥/٢٧).

وفي حين طالب أبيعيزر جولان بدفع تعويضات لأسر القتلى، وباصدار بيان فوري في هذا الشأن (المصدر نفسه، ١٩٩٠/٥/٢١)، يرى موشيه زاك أن ياسر عرفات يمتطي الآن ظهر ذلك الاستفزاز الذي حدث في ريشون لتسيون، ليصل ــ من خلال جنيف ــ الى تحقيق حلمه القديم بأن يكون مراقبون دوليون بمثابة رأس جسر لاقامة دولته (معاريف، ١٩٩٠/٥/٢٥).

ويشاركه الرأي زميله عوديد غرانوت، بل ويذهب أبعد منه، قائلا: إن الرابح الوحيد، حتى الآن، من حوادث الأيام الأخيرة هو ياسر عرفات. فحادث القتل في ريشون لتسيون لم يجعل فقط الانتفاضة تحتل، من جديد، العناوين الرئيسية في الصحف

العالمية، وإنما مهد له الطريق ــ أيضاً ــ للمطالبة في قمة بغداد باستئناف الدعم المالي لــ م.ت.ف، من أجل مواصلة إذكاء نيران الانتفاضة (المصدر نفسه، ١٩٩٠/٥/٢٣).

ويرى المعلق العسكري، رون بن ــ يشاي، أن «استمرار الأوضاع الحالية يمثل، على المدى البعيد، تهديداً لوجود اسرائيل. فهناك مساران يحدثان اليوم خارج حدود دولة اسرائيل: تبلور ائتلاف من دول عربية مسلحة جيداً ولديها الدافع الكبير، من الناحية الشرقية لنا؛ واستعداد واشنطن للانتقال من التهديدات الى الأفعال في كل ما يتعلق بتقليص المعونة لاسرائيل». ويتساءل بن ــ يشاي: ما الذي يمكن أن تفعله اسرائيل لمنع الانتفاضة من تغذية هذين المسارين، اللذين يشكلان تهديداً لوجودها؟ ويجيب: من الأفضل لو كان هناك طريق للقضاء على الانتفاضة. ولكن، وفقاً لغالبية الخبراء، فإن هذا الهدف غير قابل للتحقيق... لأنه لا يمكن القضاء على الانتفاضة عسكرياً... فاستخدام القوة المفرطة لن يؤدي إلا الى هدوء مؤقت، حيث يمكن أن تشتعل المناطق من جديد؛ كما يمكن أن يؤدي ذلك الى عصيان مدني شامل من جانب السكان، أو الى عودة الفلسطينيين المحبطين في الشتات الى «الارهاب» ضد اسرائيل على الساحة الدولية. ناهيك عن تأثير استخدام القوة على وحدة الشعب في اسرائيل، عندما يتضح لبعض القطاعات ما يفعله أبناؤهم في المناطق [المحتلة]... ويخلص بن ــ يشاي الى استنتاج مفاده أنه لا حل سوى الحل السياسي... ومن أجل انهاء الانتفاضة سريعاً، لا بد من إيجاد مساريتم فيه إشراك م.ت.ف بشكل ما. وإذا لم تتوصل حكومة اسرائيل الى ذلك من تلقاء ذاتها، فمن المحتمل جداً أن يقدم الأميركيون مبادرة ويجرون دولة اسرائيل من مؤخرة رأسها الى المسار السياسي... (يديعوت أحرونوت، ١٩٩٠/٥/٢٥).

وترى افتتاحية «هآرتس» (١٩٩٠/٥/٢٢) أن من الواجب على الحكومة الاسرائيلية ــ أية حكومة، بما في ذلك الحكومة التي يحاول شامير تشكيلها الآن ــ أن تفهم أن اسرائيل لا تستطيع المحافظة على سيطرتها على الضفة الغربية وقطاع غزة، إلا عن طريق استخدام القوة؛ وهو ما يؤدي الى فقدان البقية الباقية من التأييد والدعم من جانب الولايات المتحدة... ناهيك عن دول أوروبا، وأخيراً ــ وهذا هو الأهم ــ عن مصر... وسيترك العالم اسرائيل وحيدة ومعزولة، إذا لم تسع الى إنهاء الاحتلال...

وفي هذا الصدد، يقول الصحفي فولص: لقد آن الآوان لتدرك الحكومة أنه بات من المستحيل على اسرائيل مواصلة الاحتفاظ بقوات الجيش الاسرائيلي في المناطق رغم أنف سكانها الفلسطينيين (هآرتس، ١٩٩٠/٥/٢٥).

أما افتتاحية «عل همشمار» (١٩٩٠/٥/٢٩) فتؤكد أن الحكومة تدفن رأسها في الرمال، وتنشغل بتعزيز جبهة الرفض الاسرائيلية... رغم عدم وجود خلاف ولا جدال على أن الجمود السياسي هو الذي يؤدي الى تفاقم الوضع، والانزلاق في منحدر العنف...

فهل تدرك ذلك الحكومة اليمينية المتطرفة، التي انتهى يتسحاق شامير من تشكيلها للتو؟

يبدو أن من غير الصعب الاجابة على هذا السؤال!

م.م.ح

عيسى يوسف الكويتي

* *

# الولايات المتحدة ـ اسرائيل: توتر محكوم بالتحالف

في الوقت الذي كانت فيه الادارة الأميركية، تنتظر رداً ايجابياً من اسرائيل، على مبادرة وزير خارجيتها، جيمس بيكر، بشأن خطته ذات النقاط الخمس، لبدء الحوار بين وفد فلسطيني وآخر اسرائيلي في القاهرة، تمهيداً للانتخابات في الأراضي المحتلة، سقطت حكومة الوحدة الوطنية، برئاسة يتسحاق شامير، بتاريخ ١٩٩٠/٣/١٥؛ وبذلك دخلت عملية السلام في منطقة الشرق الأوسط في ثلاجة الجمود، لفترة أخرى غير محددة، انتظاراً لتشكيل حكومة اسرائيلية جديدة غير واضحة المعالم حتى كتابة هذا التقرير، وإن كان من المتوقع أن يسيطر عليها مجدداً الليكود بزعامة شامير، سواء كانت حكومة يمينية ضيقة القاعدة البرلمانية، أو كانت حكومة وحدة وطنية يشارك فيها المعراخ من جديد.

وبينما الأمر كذلك، دخلت حكومة شامير الانتقالية لعبة شد الحبل مع الادارة الأميركية في عدد من القضايا المتعلقة بأزمة المنطقة، في محاولة لاجبار ادارة بوش ـ بيكر على التراجع عن مواقفها المعلنة بشأن عملية التسوية في المنطقة، وكإشارة ـ أيضاً ـ الى التوجهات الاسرائيلية المستقبلية، بخصوص مسيرة السلام بكاملها في منطقة الشرق الأوسط .

وإتساقاً مع النوايا الاسرائيلية تلك، تم الاعلان بصورة شبه واضحة عن أن شامير لن يرد بالايجاب على مقترحات بيكر؛ وكذلك تم الاعلان عن اقامة مستوطنات جديدة، وبناء بعض الأحياء في القدس الشرقية، والسطو على مبنى فندق ماريوحنا، التابع للكنيسة الأرثوذكسية في القدس؛ وفوق ذلك كله طلب قرض أميركي بقيمة ٤٠٠ مليون دولار لتمويل إستيعاب هجرة اليهود القادمين من الاتحاد السوفياتي.

**سوء فهم**

والمتتبع لتفاصيل الأمور، بين الادارة الاميركية واسرائيل، يكاد لا يجد مؤشرات واضحة على وجود خلافات، أو حتى أية ملامح للتباعد بين الموقفين الأميركي والاسرائيلي، مثل تلك التي يحذر بعض الاسرائيليين من وجودها. ويبدو أن حكومة شامير الانتقالية تريد استغلال الفترة الانتقالية الحالية في تحقيق إنجازات عدة على صعيد العلاقات مع الولايات المتحدة الأميركية، مستفيدة من المتغيرات الدولية والاقليمية، لتعزيز الدور الاسرائيلي كحارس للمصالح الأميركية في الشرق الأوسط ، وتوسيع هامش القرار الاسرائيلي على صعيد الخيارات السياسية المطروحة لحل الأزمة في المنطقة.

أشار الصحفي موشيه زاك الى أن الخلاف يعود الى وهم لدى الادارة الأميركية بأن الذي أسقط الحكومة الاسرائيلية في الكنيست (حزب العمل) بامكانه تشكيل حكومة جديدة، وأن الادارة الأميركية «سوف تتمكن بواسطة الحكومة الجديدة من السير قدماً في عقد لقاء القاهرة، بين وفد فلسطيني وآخر اسرائيلي». ونقل زاك عن وزير الخارجية الأميركية، جيمس بيكر، أنه قال في إحدى المناسبات في مدينة دالاس الأميركية: إن الأغلبية في الكنيست «أعلنت موقفاً إيجابياً تجاه تقدم الحوار الاسرائيلي ـ الفلسطيني». واستناداً الى ذلك، أعرب الوزير الأميركي عن أمله بأن «تتشكل الحكومة الجديدة بالسرعة الممكنة، وتتخذ القرارات للتقدم في عملية الحوار بين اسرائيل والفلسطينيين» (معاريف، ١٩٩٠/٤/٢).

ويبدو أن الادارة الأميركية يتملكها الشعور بأن شامير يستخف بها، بسبب سياسة المراوغة والتأجيل، التي يتبعها في تعاطيه مع مبادرة بيكر لبدء حوار بين الفلسطينيين والاسرائيليين، حسب ما قال الصحفي رامي طال في صحيفة «يديعوت أحرونوت» (١٩٩٠/٣/١٩). وفي رأي طال أن سبب الخلافات، بين اسرائيل والادارة الأميركية، يعود الى النظريات الاستراتيجية الجديدة للولايات المتحدة الأميركية، وأن «تغيير رئيس الحكومة [الاسرائيلية] لن يوقف تبلورها وتجسيدها». كما يرى أن المكانة المميزة التي بنتها اسرائيل، منذ العام ١٩٦٧، مع الولايات المتحدة الأميركية، واعتبارها «ثروة استراتيجية» في

المنطقة، كانت تتعزز في ضوء الاستقطاب العالمي في ظروف الحرب الباردة بين الجبارين. ومع انهيار النظام العالمي، اختفى التهديد السوفياتي. وبالتالي، فان اسرائيل التي بدت في نظر الأميركيين «كحصن معاد للسوفيات» تجد نفسها ــ الآن ــ في وضع «عربة الأحصنة» التي تلاشت فائدتها، بعد أن تمت صناعة السيارات الحديثة. «ولا يفهم من ذلك أن علاقاتنا مع الولايات المتحدة الأميركية سوف تصل قريباً الى الهاوية التي وصلت اليها في العام ١٩٥٦، عندما أصدر [الرئيس] أيزنهاور أمراً بانسحاب اسرائيل من سيناء، ونفذت اسرائيل الأمر كولد مطيع. فاسرائيل اليوم أقوى بكثير، وشبكة علاقاتها مع الولايات المتحدة الأميركية لن تتدهور بسرعة. لكن الأيام السعيدة لريغان وشولتس، حيث اعتبرت [اسرائيل] في حينه «ثروة لا بديل لها»، ونفذت في الشرق الأوسط ما أرادت تنفيذه، من دون خشية الرد الأميركي... تلك الايام تبدلت، ولن تعود بسرعة». ويعود التوتر الحالي في العلاقات الى أن الادارات الأميركية المتعاقبة ــ كما رأت صحيفة «هآرتس» (١٩٩٠/٤/٢٠) ــ لم تشهد هذا الأسلوب الذي اتبعه معها رئيس الحكومة الاسرائيلية، وذلك بالرفض الواضح للرغبة الأميركية. فمكتب رئيس الحكومة لم يحاول ــ من جهته ــ تخفيف اللهجة التي تحدث بها رئيس الحكومة، في ما يتعلق بالرد على خطة بيكر؛ إذ أكد المكتب أن حكومة شامير سقطت نتيجة رفض شامير نفسه الرد إيجابياً على اقتراحات وزير الخارجية الأميركي.

وكانت الناطقة باسم الخارجية الأميركية، مارغريت تاتويلر، ردت بلهجة مماثلة، حين قالت: «إن الولايات المتحدة الأميركية فعلت الكثير من أجل دفع المسيرة السياسية. وقد تحقق تقدم بارز، خصوصاً في موضوع استعداد الفلسطينيين من سكان المناطق [المحتلة] للدخول في حوار مع اسرائيل». وربطت الناطقة بين التقدم في مسار السلام وقيام حكومة في اسرائيل يكون بإمكانها الرد إيجابياً على اقتراحات بيكر. وأضافت: («في رأينا أن تقدم المسيرة السياسية مرتبط الآن بأن تقوم في اسرائيل حكومة قادرة على إتخاذ قرارات، وتكون على استعداد للتقدم في اتجاه السلام») (المصدر نفسه).

من الواضح ــ إذن ــ أن ما ينشده الاسرائيليون من الادارة الأميركية هو التأكيد الكامل للخطوات والاجراءات الاسرائيلية على الصعد كافة، والاندماج الكامل مع السياسة الاسرائيلية في المنطقة. والبديل لذلك هو استخدام كل أدوات الضغط على الادارة الأميركية، بحجة أن سياسة الادارة تلك تلحق الضرر بالمصالح الاسرائيلية. وفي هذا الاطار، قالت المصادر الاسرائيلية: إن الرئيس جورج بوش هو أقل رئيس أميركي خلال السنوات الأربعين الأخيرة يهتم بحاجات اسرائيل.

لكن بوش سيبقى في منصبه حتى العام ١٩٩٦. ونظراً لأن أصدقاء اسرائيل في الولايات المتحدة الأميركية يتركزون في الكونغرس الأميركي، فإن الاعتماد الاسرائيلي على الكونغرس سيبقى الى فترة طويلة «للتصدي للتطورات السلبية تجاه اسرائيل في ادارة الولايات المتحدة. ولذلك، يطرح هنا سؤال: هل تستطيع اسرائيل أن تعتمد على تأييد الكونغرس، مهما تكن الخطوات التي تتبعها حكومتها؟» (أريئيل غيناي، يديعوت أحرونوت، ١٩٩٠/٤/٣).

والجواب على هذا السؤال يجده الصحفي غيناي في البند الثالث من قرار الكونغرس بشأن القدس، حيث دعا الأطراف المعنية بمسار السلام «للاستمرار في مساعيهم الهادفة الى اجراء مفاوضات بين ممثلين اسرائيليين وفلسطينيين... وهو القرار الذي حصل على أغلبية ٨٣ صوتاً من أصوات مجموع الأعضاء البالغ مائة عضو؛ وذلك بسبب هذه الصيغة» (المصدر نفسه).

ونقل الصحفي ذاته أقوالاً لأعضاء في الكونغرس، منذ العام ١٩٨٨، عندما لاحت في الأفق احتمالات قيام شامير بتشكيل حكومة تستند على تأييد اليمين المتطرف، وما سينتج عنها من معارضة لأية مفاوضات حقيقية. وقد أوضح المتحدثون في حينه أنه، في مثل هذه الحالة، سيكون صعباً عليهم أن يصادقوا في الكونغرس على أي مشروع قانون لصالح اسرائيل، وسوف تضعف قدرتهم على معارضة اجراءات غير ودية من الادارة الاميركية (المصدر نفسه).

ويمثل الموقف من الاستيطان في الأراضي المحتلة إحدى صور الاحراج التي يسببها الاسرائيليون للادارة الأميركية. فالموقف الأميركي المعارض للاستيطان منذ ١٩٦٧ لم يتغير؛ وهو موقف لا يلقى استجابة من جانب الاسرائيليين. ففي الزيارة الأخيرة، التي قام بها رئيس الحكومة الاسرائيلية الى واشنطن، في نيسان/ أبريل ١٩٨٩، أبلغه الرئيس بوش بوجوب عدم اقامة

مستوطنات جديدة في المناطق المحتلة. وحسب المصادر الأميركية، فإن شامير تعهد أمام الرئيس الأميركي بعدم إقامة مستوطنات جديدة (شمعون شيفر، يديعوت أحرونوت، ١٩٩٠/٥/١٨). ولكن، بعد يومين فقط من ذلك التعهد، أعلنت اسرائيل عن اعتزامها بناء مستوطنات جديدة. ورأى الصحفي شيفر أن جميع المحاولات لتنقية الأجواء، بين الولايات المتحدة الأميركية ورئيس الحكومة الاسرائيلية فشلت. وذلك لأسباب، أهمها: أولا ـ حسب شخصيات مقربة من شامير، فان [رئيس الحكومة] لا يعتزم أن يتعهد لأي طرف، بمن في ذلك رئيس الولايات المتحدة الأميركية، بالتوقف عن بناء مستوطنات في المناطق [المحتلة]. ثانياً ـ بالرغم من عدم اتخاذ قرارات شاملة بشأن الاستيطان في المناطق [المحتلة]، فالمعلومات عن النشاطات في هذا المجال الحساس تأخذ من تلقاء ذاتها مكاناً بارزاً في وسائل الاعلام العالمية. وثمة من يريد إذكاء (النار)، التي انتشرت في نسيج العلاقات بين بوش وشامير» (المصدر نفسه).

ومن جهته، لاحظ وزير الخارجية الاسرائيلية، موشيه آرنس، أن أسباب التوتر في العلاقات مع الادارة الأميركية تعود الى أن واشنطن لم تكن قادرة على استيعاب تسارع الأحداث الأخيرة في اسرائيل، والتي أثارت «المرارة والاحباط ». وذلك لأن كتلاً صغيرة تتحكم في مسار الأحداث، فضلاً عن انتقال عضو كنيست من كتلة الى أخرى، وكذلك الأحاديث عن الفارين. وأوضح آرنس أن طبيعة العلاقات القائمة مع الادارة الأميركية يحكمها منذ عهد ريغان مبدأ «اتفقنا على أن لا نتفق». وما يحدث الآن، حسب آرنس، أنه على الرغم من أن الولايات المتحدة الأميركية «لم تغير مواقفها التقليدية إزاء اسرائيل، فالدولتان تجتازان فترة من التوتر» (معاريف، ١٩٩٠/٥/١١). واتهم آرنس الولايات المتحدة الأميركية باتخاذ خطوة لا سابق لها؛ وهي موافقة مندوبها على مسودة قرار في مجلس الأمن «بشأن مصيري بالنسبة لاسرائيل، وهو الهجرة. وقد تم تنسيق ذلك بين سفيرها في الأمم المتحدة، توماس بيكرينغ، وممثل اليمن الجنوبي، الدولة التي كانت ـ حتى وقت قريب ـ في قائمة الدول التي ترعى الارهاب الدولي» (المصدر نفسه).

ومن جانبه، ذهب عضو الكنيست زلمان شوفال (ليكود) بعيداً في اتهام واشنطن بأنها لا تساهم دائماً في خلق أجواء الثقة المطلوبة؛ ذلك أن «تصريحات بوش وبيكر بشأن القدس والاستيطان وما شابه ذلك، والاتصالات المكثفة بين الولايات المتحدة الأميركية وم.ت.ف، لم تزد فقط من التخوفات، حتى لدى أولئك الاسرائيليين المؤيدين لحلول وسط بعيدة المدى، أو تسببت ـ بشكل غير مباشر ـ في أزمة حكومية فحسب؛ وإنما قدمت ـ أيضاً ـ ذخيرة للمتطرفين وسط (جبهة الرفض) الفلسطينية» (معاريف، ١٩٩٠/٤/١٨).

والواقع أنه، على الرغم مما تفوه به الاسرائيليون عن وجود توترات في العلاقات مع واشنطن، فإن هذه الادعاءات الاسرائيلية سرعان ما طوقت. إذ لم يتجاوز الغضب الأميركي على اسرائيل، بشأن السطو على فندق ماريوحنا في القدس، حدود فرض غرامة بقيمة ١,٨ مليون دولار، اقتطعت من مجموع القرض البالغ أربعمائة مليون دولار، والمقدم للمساعدة في استيعاب المهاجرين الجدد. وتمثل قيمة العقوبة المبلغ الذي دفعته وزارة الاسكان الاسرائيلية لتمويل صفقة شراء الفندق باسم الشركة البنمية الوهمية (يديعوت أحرونوت، ١٩٩٠/٥/٢٠).

وفي السياق ذاته، تبين لدى عرض موضوع الاستيطان في مجلس الأمن الدولي أن الموقف الأميركي الأولي كان تكتيكاً مؤقتاً سرعان ما تحول الى موقف داعم لاسرائيل من دون تردد. وحسب مصادر أميركية، فان الأزمة في علاقات اسرائيل بالولايات المتحدة الأميركية، على خلفية طرح موضوع الاستيطان على مجلس الأمن، كانت نتيجة «عدم تفهم اسرائيل». ونسبوا عدم التفهم الى الطرح المشوه لمواقف الولايات المتحدة الأميركية من قبل ممثلي اسرائيل في الأمم المتحدة. وأضافت المصادر عينها أنه كان في نية الادارة الأميركية منذ البداية أن تستخدم حق الفيتو ضد الصيغة المتطرفة، التي أصر معدوها على أن تتضمن «حق العودة» للاجئي ١٩٦٧، والتي قررت أن الاستيطان اليهودي في القدس الشرقية يناقض معاهدة جنيف الرابعة، ووصفت الاستيطان في المناطق المحتلة بأنه غير قانوني (هآرتس، ١٩٩٠/٥/١١).

وادعت المصادر الأميركية أن دبلوماسيين وسياسيين اسرائيليين أخطأوا في تفسير النوايا الأميركية. وقد اكتشفوا ذلك فقط عندما وصلت المداولات في مجلس الأمن الى نقطة حاسمة، بتاريخ ١٩٩٠/٥/١٠، ويبدو أن الادارة الأميركية، وعلى ضوء التطورات السياسية الداخلية في اسرائيل، واحتمالات تشكيل حكومة يمينية ضيقة فيها لم ترغب حتى في تصعيد المجابهة الكلامية مع الحكومة الاسرائيلية، مع أن ذلك التصعيد سعت اليه أطراف ليكودية مقربة من شامير. واتساقاً مع هذا الموقف الأميركي، ردت الناطقة باسم وزارة الخارجية الأميركية، مارغريت تاتويلر، على أقوال نسبت الى وزير الخارجية الاسرائيلي، مفادها أن العلاقات بين الدولتين وصلت الى أدنى مستوى في تاريخها، ويسودها «التوتر». وفي ردها ذاك، نصحت تاتويلر الصحفيين بأن يسألوا آرنس نفسه عما كان يقصده. وأضافت أن آرنس «يعرف سياستنا جيداً». وكررت الناطقة الموقف الأميركي المؤيد لهجرة اليهود السوفيات بواسطة رحلات جوية مباشرة، ومعارضة كل جهد يبذل لاحباط الهجرة، قائلة: إن «علاقاتنا الثنائية قوية جداً؛ وهي مثل كل صداقة قوية، توجد فيها خلافات في الرأي حول مواضيع معينة. ولكن يجب توضيح هذا بصورة مريحة للطرفين». وأوضحت الناطقة الأميركية أن الولايات المتحدة الأميركية تميز بين استيعاب المهاجرين في اسرائيل وبين «توجههم الى المناطق المحتلة. وإن حكومة اسرائيل تعرف جيداً رغبتنا في أن لا يحصل يهود الاتحاد السوفياتي على التشجيع للتوجه الى المناطق [المحتلة]» (المصدر نفسه).

**ولاء مزدوج**

وفي حقيقة الأمر، تشكل الطائفة اليهودية في الولايات المتحدة الأميركية صمام الأمان الدائم لاحداث التوازن المطلوب، بين توجهات الادارة الأميركية وسياسة حكومة اسرائيل. فقد أدرك اليهود الأميركيون منذ قضية بولارد خصوصاً، حيث أرسل ــ لأول مرة منذ العام ١٩٤٨ ــ يهودي أميركي الى السجن، بسبب تهريبه السلاح الى اسرائيل، أن ثمة حالات يحتمل أن «ينتج فيها تعارض بين اخلاصهم لاسرائيل وإخلاصهم للولايات المتحدة الأميركية» (يوفال أليتسور، معاريف، ١٩٩٠/٥/١٤). وكذلك بالنسبة لموضوع «من هو اليهودي» حيث اعتبر معظم يهود أميركا أن اسرائيل تتدخل في مكانتهم داخل مجتمعاتهم. وفي هذا الاطاريرى بعض الاسرائيليين أنه لا يحق ليهود الولايات المتحدة الأميركية أن يكونوا انتقائيين في مسألة تدخلهم في شؤون اسرائيل. فإذا كانوا شركاء لها حسب ما يقوله هؤلاء، فيجب أن تكون الشراكة كاملة، «ونتوقع من يهود أميركا، ومن رؤسائهم، أن يشاركوا كل يهود اسرائيل، بالاضافة الى نصف اسرائيل، الذي لن يكون ممثلاً في الحكومة المقبلة، في كل المواضيع التي هي محل خلاف. فإذا كان مصيرنا مرتبط بمصيرهم، فعلينا أن نكون حساسين لما يجري في خان يونس وكريات شمونة وتل ــ أبيب، وليس لما يجري فقط في حي النصارى في القدس القديمة» (المصدر نفسه).

ونقلت الصحفية داليا شاحوري في رسالة لها من واشنطن (عل همشمار، ١٩٩٠/٤/٢٧) الأجواء السائدة في أوساط يهود الولايات المتحدة الأميركية، وخصوصاً التنظيمات الأشد اخلاصاً لاسرائيل، ووصفتها بأنها مخيبة للآمال، نتيجة تصرفات حكومة شامير الانتقالية، ومشاركتها في تمويل عملية الاستيطان في حي النصارى في القدس القديمة. وعادت الصحفية بالذاكرة الى الانتخابات الأخيرة للكنيست الثاني عشر، عندما استجاب شامير لطلب المتدينين بشأن تغيير قانون «من هو اليهودي»، حيث أصيب يهود الولايات المتحدة الأميركية بالذهول، لأن جزءاً كبيراً من صفوفهم لن يعتبر يهودياً، حسب قانون دولة اسرائيل. وقد مارسوا على شامير ضغوطات قوية، من أجل عدم التنازل للمتدينين. وعلى الرغم من أن رئيس الحكومة استجاب لمطالبهم، فإن قلقهم لم يتبدد، وتملكهم الشعوربأن عدم الخضوع للمتدينين ــ بشأن «من هو اليهودي» ــ هو مسألة مؤقتة.

وبعد أن انتهى الصراع حول قضية «من هو اليهودي»، تحول الى مجال آخر، عندما بدأت الادارة الأميركية بالحوار مع

م.ت.ف. ولعناد حكومة شامير في هذا الشأن، كان أن اضطرت الطائفة اليهودية الأميركية للاختيار بين الاخلاص لاسرائيل والاخلاص للولايات المتحدة الأميركية. وقد بدأ يهود الولايات المتحدة الأميركية «بالتخلي عن اسرائيل. كما قطعت الادارة الأميركية على نفسها عهداً بأن لا تتحدث عن ذلك، حتى لا تساعد شامير ـ على ما يبدو ـ في تشكيل الحكومة».

وتشمل الانتقادات التي يوجهها يهود الولايات المتحدة الأميركية الى سياسة حكومة اسرائيل، عدداً كبيراً من المجالات، منها ما يتعلق بالسياسة الداخلية وأسلوب الحكم في اسرائيل، ومنها ما يتعلق بسياسة الحكومة الاسرائيلية إزاء بعض القضايا الحساسة المتعلقة بأزمة المنطقة. فمنذ حرب لبنان ١٩٨٢، سادت في الولايات المتحدة الأميركية آراء تقول: إن حكومة اسرائيل «تخلت عن طابعها الليبرالي. وهي تتخلى تدريجياً عن القيم الديمقراطية، وعن النبوءة التي ورثتها عن آباء الصهيونية» (شلومو شامير، هآرتس، ١٩٩٠/٥/٦).

وقد وفرت حكومة الوحدة الوطنية السابقة على يهود أميركا وزعامتهم كثيراً من المشاكل. إذ ساعدت الشراكة بين الحزبين الكبيرين رؤساء الطائفة اليهودية في المحافظة على حد أدنى من التفاهم، ومنع الانقسام داخل المؤسسة اليهودية الأميركية. وما يقلق زعماء اليهود ـ الآن ـ هو احتمال أن تقوم في اسرائيل حكومة يمينية ذات قاعدة ضيقة. وحتى أولئك الذين يوصفون عادة بأنهم مؤيدون لليكود، يخشون من تشويش في العلاقات مع الادارة الأميركية. ويقول زعماء يهود في أميركا: إن الاحباط السائد في الادارة من سياسات اسرائيل، إزاء موضوع السلام، آخذ في الازدياد؛ وإن حكومة يمينية ضيقة القاعدة تعطي دفعة لشعور «التناقض تجاه اسرائيل، وهو ما كان ملموساً مؤخراً في مجلس النواب والشيوخ الأميركيين» (المصدر نفسه).

وباستثناء حق اليهود في الاستيطان في جميع أنحاء اسرائيل، فإنه لا يوجد اتفاق عام بين اليهود الأميركيين، بشأن تصرفات الحكومة الاسرائيلية ازاء المواضيع الأخرى، حسب ما قاله، ألفرد غوتشلك، من زعماء اليهود الأميركيين. ويعارض غوتشلك نشاط الاستيطان في المدينة القديمة، خصوصاً وأن ذلك يلحق الضرر باسرائيل، الآن، بسبب صورتها الهابطة كثيراً. ورأى غوتشلك أن جيل كبار السن، الذي حمل رسالة الصهيونية على أكتافه، تلاشى «ولا تزال المؤسسات اليهودية تدار بواسطة أشخاص من جيل ٦٠ ـ ٧٠ عاماً، يملكون اتصالات وثيقة مع اسرائيل. فهم يعرفون أعضاء المؤسسة الاسرائيلية القدامى... ولا يوجد لأبناء جيل ٤٠ ـ ٤٥ عاماً أي ارتباط عاطفي كبير باسرائيل. ولا تملك هذه الدولة اليوم وسيطاً من الدرجة الأولى، مثل أبا إيبن أو غولده مائير، يمكنه أن يشرح مواقفها الى الشعب الأميركي بشكل عام، والى اليهود بشكل خاص» (عاموس بن ـ فيرد، هآرتس، ١٩٩٠/٥/٢). وأعطى غوتشلك مثالا على هبوط تأييد اسرائيل، يتمثل في دخل الجباية لاسرائيل. ففي مدينته، «ساهم هذا العام نحو مئتي شخص، في حين ساهم في السنوات السابقة حوالي خمسمائة شخص على الأقل. ولا يزال الجميع يؤيدون الجباية الموحدة، من أجل استيعاب يهود الاتحاد السوفياتي. ولكن لا يوجد دافع للتبرع من أجل الحاجات العامة لاسرائيل» (المصدر نفسه). وأوضح غوتشلك أن الجباية الموحدة ترتبط ، هذه الأيام، بالسياسة الداخلية لاسرائيل. فمعظم المتبرعين للجباية هم من اليهود والاصلاحيين والمحافظين. ويقدم المتدينون الدعم الى المدارس الدينية مباشرة، ويقدمون أقل من ذلك بكثير الى الجباية الموحدة. وقد فوجىء الجميع عندما تبين أن حاخاماً واحداً من بروكلين، يحظى بتأييد ٦٠ ألف مؤيد، لا يقوم فقط بتحديد الى أين توجه الأموال، وإنما يقرر أيضاً من يجب أن يشكل حكومة، في حين أن أكثر من مليون يهودي اصلاحي يتحملون معظم العبء المالي» (المصدر نفسه). وحسب تقديرات غوتشلك، فان هذه التعابير السلبية سوف تنعكس على الكونغرس. صحيح أن الكونغرس يضم أصدقاء لاسرائيل أكثر مما في الادارة الأميركية؛ لكن هناك شعوراً بالتحول في العلاقات في أوساط أعضاء مجلس النواب، الذين ينتخبون مرة كل سنتين. ولذلك، فإنهم أقرب كثيراً الى تطلعات الشعب والناخبين. وفي الوقت الذي يلاحظون فيه التحول في الرأي العام، فإنهم سوف يعبرون عن ذلك في خطاباتهم وتصريحاتهم... ويشعر مؤيدو اسرائيل بالاحباط . فالجيل القديم أصيب بالملل. والشبان غير

متحمسين ولا يملكون الوسائل للاجابة على الانتقادات بشكل جيد... وينتظر يهود أميركا أن يحدث شيء ما، يخرج أسرائيل من الوضع الذي لا يشير الى اتجاه ابراز زعامات تقوم بعرض المسائل بصورة جيدة. واذا استمرت الأمور كما هي عليه الآن، فثمة خطر بأن يطور يهود الولايات المتحدة الأميركية مواقفهم؛ وباستثناء الاعراب عن التعاطف مع اسرائيل، فإنهم لن يفعلوا شيئاً آخر» (المصدر نفسه).

**حكومة يمينية وأخطارها**

والسؤال الذي يطرحه المراقبون، في سياق هذه التطورات هو، هل أن طريقة عمل الحكومة الانتقالية الحالية، بزعامة يتسحاق شامير، هي نفسها طريقة عمل الحكومة المقبلة، إذا ما نجح شامير في تشكيلها؟ وهل أن التوترات القائمة حالياً بين الادارة الأميركية وحكومة شامير هي في إطار تحديد نقاط الاتفاق ونقاط الاختلاف بين الطرفين، قبل أن ترى حكومة كهذه النور؟ وكيف تنظر الادارة الأميركية والطائفة اليهودية في الولايات المتحدة الأميركية الى حكومة يمينية ضيقة القاعدة بزعامة الليكود؟

في حقيقة الأمر، يجمع معظم أصحاب الرأي في اسرائيل على أن الادارة الأميركية، وكذلك المؤسسات الأميركية الأخرى، لا تشعر بالارتياح من احتمال قيام حكومة يمينية في اسرائيل. فإذا كان بالامكان، حتى الآن، اصلاح بعض الخلل في علاقات اسرائيل مع الولايات المتحدة الأميركية، خصوصاً وأن الكونغرس هو بمثابة «خزان لا ينضب ــ تقريباً ــ من الود تجاه اسرائيل»؛ الا أنه «إذا ما تشكلت حكومة يمينية في اسرائيل... حكومة استيطان مع زئيفي، غيئولاه، ورفائيل ويكون آريئيل شارون فيها ركناً أساسياً، وسيكون شامير (يا للسخرية) الرمز اليساري فيها، فعندها سيتعزز الشعور في واشنطن بأن من غير الممكن، في الوضع القائم، التعاطي مع اسرائيل. فالادارة الأميركية تشبه الديسم البدين والثقيل، الذي يرد ببطء ، ويتحرك بخمول. ولكن عندما يقرر التوجه، فمن الصعب جداً إحتجازه؛ ويبشر الاتجاه المتبلور، الآن، بوضع سيء تجاه اسرائيل» (رامي طال، يديعوت أحرونوت، ١٩٩٠/٥/٢٠).

وفي الاطار ذاته، كتب الصحفي يوئيل ماركوس أن الادارة الأميركية تستعد لاحتمال تشكيل حكومة ضيقة برئاسة شامير؛ «وليس سراً ــ أيضاً ــ أنه من دون غيئولاه كوهين ورحبعام زئيفي، في حكومة يكون فيها وزراء الاشتراطات في مناصب أساسية، ستكون هناك درجة معينة من عدم الثقة تجاه شامير. فالرئيس جورج بوش لا يخفي عدم ثقته بشامير، حيث ينتابه الشعور بأنه ضلله» (هآرتس، ١٩٩٠/٥/٤). ورأى الصحفي ذاته أن الادارة الأميركية على قناعة بأن شامير لن يقول نعم لبيكر، لأنه لو أراد ذلك، لفعله من خلال الحكومة الانتقالية. ويعتقد الأميركيون أنه لو قامت حكومة ضيقة، فليس ثمة أمل بأن ترد بالايجاب على بيكر.

ونظراً لأن الادارة الأميركية تدرك الظروف الداخلية في اسرائيل، فقد طلبت تجميد استمرار الاتصالات، من أجل دفع مبادرة السلام الى الأمام، حتى تنتهي مهمة تشكيل الحكومة، حسب ما قاله الصحفي عكيفا إلدار في «هآرتس» (١٩٩٠/٥/٢١). وحسب معلومات وصلت من واشنطن، واستند اليها إلدار، فإن وزير الخارجية الأميركي «لن يترك شامير وشأنه إزاء مبادرة السلام، عندما يتمكن الأخير من تشكيل الحكومة. ويستند أسلوب بيكر على تقويم يقول: إن الانتقاد المتزايد تجاه اسرائيل في الكونغرس، ولدى الطائفة اليهودية، وفي وسائل الاعلام، سوف يستخدم كخلفية مريحة لزيادة الضغط على حكومة اسرائيل، للبدء في مفاوضات مع الفلسطينيين. وكذلك تعهدت الدول الأكثر أهمية في أوروبا بأن تقدم تأييدها لاتباع سياسات أقسى تجاه اسرائيل. وقد أوضحت أنها لن تتردد في فرض عقوبات عليها» (المصدر نفسه).

والنتيجة التي وصلت اليها واشنطن، من التطورات السياسية في اسرائيل، أن شامير هو القادر على تشكيل الحكومة الجديدة. وفي هذا السياق، قال موظف أميركي بارز: إنه لن يفاجأ ــ في حال قيام حكومة ضيقة في اسرائيل برئاسة شامير ــ إذا

اتخذت قراراً بالذهاب الى القاهرة للتفاوض مع وفد فلسطيني. وعندما سئل كيف؟ قال الموظف الأميركي: إن شامير لن تواجهه مشكلة كيف يشكل وفداً اسرائيلياً. فهو لا يعيش في ظل شعور بأن بيرس وأنصاره يفرضون عليه حصاراً. واذا ما نجحنا، نحن، في أن نشرح للفلسطينيين أنه من الأفضل لهم البدء بمسار مع حكومة يمينية، بدلا من العيش في الأوهام وفقدان الأمل، فربما نصل عند ذلك، مع شامير، أيضاً، الى القاهرة» (شمعون شيفر، يديعوت أحرونوت، ١٩٩٠/٥/١٨).

أما الصحفي عوزي بنزيمان، فقد وجه الاتهام الى بيكر بتسببه في انهيار الحكومة الاسرائيلية، وبأنه هو الذي تسبب، أيضاً، في أن تسيطر في اسرائيل حكومة أكثر يمينية من سابقتها. فإذا ما نجح شامير في تشكيل حكومة ضيقة، فإن سياستها ستكون ــ بالتأكيد ــ أكثر تطرفاً من سابقتها. وإذا ما قامت حكومة وحدة وطنية من جديد، فالواضح منذ الآن أنها سوف تستند الى تجاهل أسئلة بيكر... وإذا ما تشكلت حكومة وحدة وطنية، فإنها لن تكون أيضاً قادرة على اتباع السياسات التي أدت الى حل حكومة الوحدة السابقة» (هآرتس، ١٩٩٠/٥/٢١). وتوقع الكاتب نفسه أن حكومة معراخية، برئاسة بيرس أو رابين، سوف تكون توجهاتها أكثر يمينية من السابق. «وعلى بيكر أن يعرف أنه، على خلفية ضغوطاته وأسئلته، يحتمل أن تدعم مثل هذه التطورات معسكر اليمين في الكنيست المقبل. فوزير الخارجية [الأميركي]، الذي أراد تشجيع القيادة الاسرائيلية على التحرك قليلا في اتجاه اليسار، لسان حاله يقول: خطوة صغيرة لليسار تؤدي الى خطوة كبيرة في اتجاه اليمين» (المصدر نفسه).

ورداً على سؤال: كيف تنظر الادارة الأميركية الى حكومة يمينية ذات قاعدة ضيقة برئاسة شامير، قال الصحفي شلومو شامير (هآرتس، ١٩٩٠/٥/٦): إن التقييمات السائدة لدى رؤساء المنظمات اليهودية في الولايات المتحدة الأميركية غير متجانسة. فبعضهم يعتقد أن الادارة سوف تبارك مثل هذه الحكومة، على أمل أن تسقط أو أن تضطر لتوسيع قاعدتها. ويعتقد آخرون أن التقويم السابق مبالغ فيه؛ فشامير «لم ولن يكون جنرالا صينياً»، حسب ما قاله رئيس إحدى المنظمات اليهودية الكبرى. وهو «سيأخذ في الاعتبار الرأي العام الأميركي، ووجهة نظر القيادة اليهودية... فالادارة سوف تحدد علاقاتها مع حكومة ضيقة بما يتلاءم والسياسة التي تقررها وتجسدها، وليس حسب شخصية شامير».

ونقل الصحفي شامير عن روبرت ليفتون، وهو أحد زعماء الطائفة اليهودية في الولايات المتحدة الأميركية قوله: إن السؤال ليس حول ماهية الحكومة القادمة في اسرائيل، سواء كانت يمينية أم يسارية، وإنما ما هو النهج الذي سوف تتبعه الحكومة المقبلة؟ فالنهج الذي تتبعه الحكومة، اليوم، يظهر تقوقعاً. واذا ما استمرت على ما هي عليه، «فإن أي ضغط من جانبنا على الادارة لن يفيد في شيء». ويجب على الحكومة التي سوف تقام في اسرائيل، أضاف ليفتون، أن تتذكر مسؤوليتها المستقبلية. وهذا يلزمها «بإظهار المرونة والتعاون مع الادارة» (المصدر نفسه).

وخلص الصحفي شامير الى نتيجة مفادها أن معظم رؤساء المنظمات اليهودية الأميركية يفضلون حكومة وحدة وطنية، لأن حكومة تستند على صوت أو صوتين، «لا تستطيع أن تتخذ قرارات سياسية حاسمة؛ وأن الادارة ويهود أميركا لا يمكنهم التسليم مع مثل هذا الوضع».

**علاقات وطيدة**

والسؤال الهام هنا هو: كيف ستكون شبكة العلاقات بين اسرائيل والادارة الأميركية، في المدى المنظور، على الرغم من كل الظروف والعقبات، التي يمكن أن تواجه تلك العلاقات؟

في حقيقة الأمر، تتباين آراء الاسرائيليين حول هذا الموضوع. فبينما يرى بعضهم أن ضرراً سيلحق باسرائيل نتيجة الخلافات مع الادارة الأميركية، ويتمثل ذلك بتخفيض حجم المعونات الاقتصادية والعسكرية، يرى آخرون أنه لن يطرأ تبدل جوهري في العلاقات المتبادلة، وأن الدعم الأميركي لاسرائيل سيبقى ثابتاً.

وبالنسبة للرأي الأول، رأى طاقم من الباحثين، من معهد ديفيس للعلاقات الدولية في الجامعة العبرية، أن الاستمرار في جمود المسيرة السلمية سيؤدي الى تدهور العلاقات بين الولايات المتحدة واسرائيل، الى درجة «فرض قيود من جانب الولايات المتحدة الأميركية على المساعدة العسكرية المقدمة لاسرائيل. وقد يصل الأمر الى درجة اتخاذ قرار من قبل الادارة الأميركية بالتخلي عن دورها في النزاع العربي ـ الاسرائيلي، مع كل ما يتركه ذلك من انعكاسات على العلاقات بين الدولتين».

وقال تقرير طاقم الباحثين: إنه «على الرغم من التغييرات الكبيرة في أوروبا الشرقية، فالمصالح الأميركية في الشرق الأوسط بقيت على حالها... وإن وجود السلاح غير التقليدي يثير خوفاً من حرب إقليمية، تترك إنعكاساتها على المستوى الاستراتيجي. ولذلك، فان الولايات المتحدة الأميركية معنية بإحلال الهدوء في المنطقة».

وحول مسيرة السلام في المنطقة، أوضح الباحثون أن «ثمة مصلحة أميركية في تشجيع مسيرة السلام، أكثر من مجرد عقد لقاء وزراء خارجية الدول الثلاث في القاهرة. ويشك كثيراً في أن يكون لدى اسرائيل ومؤيديها قدرة على منع خطوات أميركية في هذا الاتجاه». ولاحظ الطاقم وجود تيار أميركي، ينادي بأن تمكن واشنطن دول المنطقة من حل مشاكلها بنفسها، وذلك يعني التقليل من مكانة اسرائيل لدى الولايات المتحدة الأميركية. ولا يعتقد الباحثون في معهد ديفيس أن الولايات المتحدة الأميركية ستلجأ للتدخل في السياسة الاسرائيلية، لكنهم متأكدون من أن الأميركيين لن يترددوا في التصريح علناً بعدم الرضى إزاء كل جانب من جوانب الخلاف بين الدولتين؛ وفي إطار ذلك، يجب رؤية التصريحات الأخيرة بشأن بناء أحياء جديدة في القدس الشرقية، أو بشأن الاستيطان في الضفة الغربية. وهي تصريحات موجهة ومقصودة، وقد عبرت عن السياسة الأميركية الحالية تجاه اسرائيل. وسيكون لهذه التصريحات تأثير تراكمي على الرأي العام في الولايات المتحدة الأميركية. «واذا لم يطرأ تغيير هام في مواقف اسرائيل، فثمة خطر بالنسبة للسياسة التي سوف تنتهجها [واشنطن] تجاهها».

وأشار الباحثون من معهد ديفيس الى أن هذه المسارات تجري على خلفية التدهور المستمر لقوة اللوبي اليهودي والاسرائيلي في الولايات المتحدة الأميركية. ووجدوا أن تأثير اليهود في السياسة المحلية، وفي النقابات المهنية، قد انخفض، وكذلك في وسائل الاعلام، التي أصبحت لا تعبر عن تعاطف خاص مع اسرائيل.

واتفق الباحثون على أنه، بالرغم من غياب التناغم التام، بين الولايات المتحدة الأميركية واسرائيل، «لم تحدث فجوة كبيرة الى هذا الحد بين الطرفين، كما هو الأمر الآن... وإذا ما افترضت اسرائيل أن في وسعها ألا تعير اهتماماً لمتطلبات ومصالح الولايات المتحدة الأميركية، فإنها ستفقد المزيد من التأييد الأميركي؛ فالولايات المتحدة الأميركية لن تتخلى عن اسرائيل بصورة كبيرة عند اندلاع حرب، لكن اسرائيل سوف تضطر ـ في مقابل المساعدة الأميركية ـ الى دفع ثمن أكثر ارتفاعاً مما ترفض اليوم أن تدفعه» (يورام ليفي، دافار، ١٩٩٠/٥/٢٤).

ومن الجهة الأخرى، ثمة في اسرائيل من يرى عكس المسار السابق، وأنه مهما تكن طبيعة الحكومة القادمة، فلا يتوقع أن يحدث ضغط أميركي على اسرائيل، حسب ما كتبه الصحفي رامي طال في «يديعوت أحرونوت» (١٩٩٠/٥/٤). وقد أضاف طال هذا أن من يخشى أو يأمل أن يؤدي رد سلبي على اقتراحات بيكر الى «تخفيض المساعدة الأميركية لاسرائيل، والى أن تصوت أميركا ضد اسرائيل في المنظمات الدولية، أو تفرض عليها عقوبات أخرى، فهو خاطىء». وفي رأي الكاتب أن شامير لن يذهب بعيداً في تحدي الأميركيين، بل إنه يعرف الحدود التي يمكن تجاوزها مع الادارة الأميركية، وتلك التي لا يمكنه الاقتراب منها، وخصوصاً بالنسبة لتكثيف الاستيطان، وتعيين آريئيل شارون وزيراً للدفاع. «فبالنسبة لزيادة الاستيطان، فانه ـ من وجهة نظر الأميركيين ـ من الصعب الاعتقاد بأن شامير يتجرأ على فعل ذلك. فقد ظهر شامير حتى الآن سياسياً حذراً وكثير التردد. وهو بالتأكيد ليس على استعداد للقفز بإرادته، داخل مياه عميقة، في المواجهة المباشرة مع الولايات المتحدة

الأميركية... وفي حكومة يمينية ضيقة القاعدة، من المؤكد ــ تقريباً ــ أن شامير، المدعوم بالليكود والأحزاب الدينية، سيبذل جهوده للامتناع عن السير في مسار المواجهة مع الأميركيين» (المصدر نفسه).

والمواجهة بين الادارة الأميركية واسرائيل لن تحدث ــ حسب ما قاله الصحفي طال ــ حتى لو رد شامير بـ «لا» على بيكر، وخصوصاً لأن الادارة الأميركية غير مهتمة بمثل هذه المواجهة. ولكن سوف يكون من المستبعد «منع التباعد والجمود في العلاقات بين اسرائيل والولايات المتحدة الأميركية، على المدى البعيد». وتوقع طال أن يستمر نظام العلاقات القائم بين الدولتين سائداً، ولكن من دون «الروح العالية» التي اتسمت بها تلك العلاقات سابقاً. وكذلك لن يعود الشعور العميق المتبادل بالصداقة (المصدر نفسه).

ومن جهته، كتب الصحفي زئيف شيف مقالا تحليلياً في «هآرتس» (١٩٩٠/٥/١٨)، أكد فيه استمرار التعاون بين اسرائيل والولايات المتحدة الأميركية، في كل المجالات، وخصوصاً في مجال التعاون الاستراتيجي بين الدولتين. وأبرز مثال على ذلك، كان اللقاء نصف السنوي الذي عقد مؤخراً وانتهى بنجاح، حيث وصف الطرفان تلك المباحثات بأنها ناجحة، وخرجت اسرائيل منه رابحة أكثر من أي لقاء سابق. كذلك أضافت واشنطن مبالغ معينة الى المساعدة الأمنية لاسرائيل. وشبه شيف التوترات التي تعترض العلاقة الأميركية ــ الاسرائيلية بـ «الطفل المدلل، الذي يتلقى صفعة من والده تأنيباً على خطأ ارتكبه، ولكن سرعان ما تطوقه الأم بذراعيها وتطبع القبلات على خده، وتقدم له الحلوى، من دون أن توجه له ملاحظة بشأن الخطأ الذي سببه».

وأكد شيف في تحليله أنه، على الرغم من الانتقادات العلنية التي يوجهها الأميركيون الى اسرائيل، فإن مساعداتهم اليها تستمر من وراء الكواليس، بل إنها تتحسن أيضاً. ومع أن الفكرة التي تبنتها مجموعة الموظفين البارزين في وزارة الخارجية، برئاسة دينيس روس، قد فشلت (وكانت قد دعت الى الاعتماد على رئيس الحكومة الاسرائيلي شامير، وعلى خطته لمسار السلام) فإن السياسات الحالية لواشنطن تقول: «إنه يجب الامتناع عن المس بالقضايا الأمنية الواضحة لاسرائيل، والتي من المحتمل أن تقوض توازن القوى السائد في المنطقة. فثمة تقويم في البنتاغون، مفاده أنه تتطور في منطقة الشرق الأوسط أخطار جديدة، وخصوصاً في مجال السلاح غير التقليدي. وتدعو المصلحة الأميركية الى المحافظة على المستوى العسكري لاسرائيل كما هو عليه اليوم؛ أي المحافظة على الفجوة العسكرية النوعية لمصلحتها، وتمكينها من الاستعداد لمواجهة الأخطار الجديدة» (المصدر نفسه).

وبشأن تخفيض المساعدات المقدمة لاسرائيل، لاحظ شيف أن التخفيضات لا تمس المجال العسكري، لأن واشنطن تخشى ــ إذا ما أعلنت عن تحفظات للمساعدات العسكرية المقترحة لاسرائيل ــ من احتمال أن يظن العرب أن الولايات المتحدة الأميركية سحبت المظلة الدفاعية عن اسرائيل. وستكون هذه بمثابة دعوة لمصر، لكي تتخلى عن تسويات السلام؛ ويحتمل أن تستنتج دول عربية أخرى أنه يمكن البحث ــ مرة أخرى ــ عن حل عسكري للنزاع مع اسرائيل، دون خشية من الدخول في مواجهة مع الولايات المتحدة الأميركية. «فواشنطن تسير ــ إذن ــ على حبل دقيق في علاقاتها مع اسرائيل، التي تزيد من حدة مواقفها وتصرفاتها المتطرفة. وليس معنى ذلك أن سياسة «الرسائل المزدوجة» سوف تستمر في كل الأوضاع. واذا ما تشكلت حكومة يمينية ضيقة في اسرائيل، فان واشنطن ستجري ــ بالتأكيد ــ تقييماً جديداً حول كيفية التصرف، وكيفية الرد على تصرفات مثل تلك الحكومة. ويحتمل جداً أنها سوف تسلم مع خطوات تعلن عنها حكومة يمينية ضد مبادرة السلام التي طرحها شامير ذاته. وفي حالة كهذه، من غير المشكوك فيه أن تلجأ واشنطن الى خطوات عملية ضد اسرائيل، وتوجيه اتهامات صريحة، ورفع درجة الاتصالات مع الفلسطينيين».

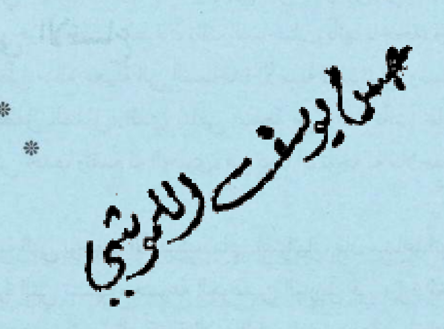
«وتميل واشنطن للانتظار حتى ينضج الوضع بصورة أفضل، وسوف تتعرض اسرائيل ــ خلال ذلك ــ الى ضغوط من المجموعة الأوروبية في الوقت الذي تكون فيه واشنطن تعالج مسائل أكثر اشتعالا. ومقابل ذلك، فإن الولايات المتحدة

الأميركية سوف ترد، من دون شك، على أي استفزاز اسرائيلي، سواء كان ذلك ضد خطوات تبادر اليها حكومة اسرائيل، أو ضد خطوات من قبل المستوطنين. ويتضمن مفهوم الاستفزاز عدة قضايا، مثل الاستيطان في حي النصارى في القدس القديمة، أو موجة من بناء مستوطنات جديدة، أو قمع وحشي للانتفاضة».

«إن تغييراً في السياسات لا يتم بين عشية وضحاها. ولذلك، لا يتوقع أن يجري تغيير حاد وفجائي في نظرة الولايات المتحدة الأميركية الى اسرائيل، في حال صعود حكومة يمينية متطرفة الى السلطة، حتى لو تسلم فيها أرييل شارون حقيبة الدفاع. فسوف يسبق ذلك تعمق في الانقسام النفسي بين الرأي العام الأميركي واسرائيل. ويمكن تشبيه الولايات المتحدة الأميركية كحاملة طائرات ضخمة، تتلقى تعليمات بتغيير خط سيرها. ويجب أن يمر وقت كاف منذ لحظة إصدار الأمر، لكي تبدأ السفينة في تغيير اتجاهها. وعندما يتم تغيير الاتجاه، فمن الصعب إعادتها الى مسارها السابق» (المصدر نفسه).

محمد عبد الرحمن

* * *



# السياسة الخارجيّة والعلاقات الدّولية

## • الولايات المتحدة

## هوة آخذة في الاتساع

دافار، ١٩٩٠/٥/٢٧

يورام بيري

منذ سنوات عديدة جداً والحمائم يحذرون من أن السياسة الخاطئة لحكومة اسرائيل ستؤدي الى حدوث هوة في العلاقات مع الولايات المتحدة، لدرجة أن هذه التحذيرات فقدت تأثيرها. والآن، حيث تحدث هذه الهوة، فإن أحداً لا ينفعل لذلك. ولقد أخطأ الحمائم ــ أيضاً ــ عندما أشاروا في تقديراتهم الى أن سياسة الولايات المتحدة سوف تتأثر كثيراً باعتبارات ومبررات أخلاقية، بسبب سياستنا تجاه الفلسطينيين. وهذا، أيضاً، غير صحيح. فالهوة الآخذة في الاتساع في علاقاتنا مع حليفتنا الكبرى تنبع من أسباب أخرى، فيما يلي خمسة منها:

*** من يقلق راحة الجيران؟**

التعاون بين الدولتين العظميين يتمثل في أمور من بينها الرغبة في تهدئة بؤر الاشتعال في العالم. وذلك يشمل الشرق الأوسط أيضاً. واسرائيل بالذات هي التي تشكل عائقاً أمام ذلك. وحتى إذا استمرت مسيرة السلام لسنوات غير قليلة، فإن وجود المسيرة ذاتها يخلق نوعاً من الهدوء. وبدلاً من ذلك، فإن اسرائيل لا تحول ــ فقط ــ دون وجود هذه المسيرة، وإنما تخلق ــ أيضاً ــ جلبة كبيرة من خلال القيام بعمليات مقصودة. والاستيلاء على الفندق في الحي المسيحي [في القدس]، أو تكثيف التواجد في نابلس هما مجرد مثالين على ذلك.

*** على من يمكن الاعتماد؟**

عندما تولى شولتس منصب وزير الخارجية، فإنه كان صديقاً للعرب. ومع مرور الوقت أصبح صديقاً حميماً لنا. والأمر الذي أدى الى هذا التغيير، أساساً، هو فقدان الثقة في أصدقائه القدامى. وفي المقابل، بدت له اسرائيل موثوقة ويعتمد عليها. وفي السنوات الأخيرة، حدث شيء نقيض. فرئيس الولايات المتحدة لا يثق في رئيس حكومة اسرائيل. وهو في هذا الصدد لا يختلف عن رؤساء حزب أغودات يسرائيل أو الليبراليين عندنا، كما لا يختلف عن كثير من الأشخاص الذين أبرموا صفقات مع شامير. ولا يتعامل وزير الخارجية الأميركي مع نظيره الاسرائيلي على أن من الممكن الاعتماد على مصداقيته (تلقيت معلومات موثوقة في هذا الصدد من مصدر داخلي رفيع المستوى في الخارجية الأميركية). وكيف يمكن إقامة علاقات تحالف مع من لا توجد ثقة فيه؟

* عدو صديقي

في المعادلة الاستراتيجية في الشرق الأوسط ، ومنذ سنوات، كان الاتحاد السوفياتي معنياً بالتوتر، بينما كانت الولايات المتحدة معنية بالاستقرار. وكانت اسرائيل، وكذلك الأردن ومصر في أواخر عهد السادات، محوراً لمثل هذا الاستقرار. ولذلك، وعلى سبيل المثال، حالت اسرائيل دون محاولة اسقاط الملك حسين، عندما أرسل رئيس سوريا ـ الأسد ـ دباباته الى ما وراء حدوده الجنوبية في سنة ١٩٧١.

إن محور الاستقرار اسرائيل ـ الأردن يتقوض، عقب التحول الدرامي في السياسة التقليدية لاسرائيل. والمقصود الرأي القائل بأن «الأردن هي فلسطين»، والذي يتبناه شامير وشارون. وينتاب القلق حسين ـ ومعه الحق في ذلك ـ من جراء هذه السياسة. ولذلك كان في حاجة الى حليف في صورة العراق. وفي الأسابيع الأخيرة، أضيء في عمان ضوء أحمر حقيقي. بدأ ذلك باطلاق النيران على يخت الملك في خليج العقبة، واستمر مع العنوان الرئيسي لصحيفة «هآرتس» في الأسبوع الماضي. والتفسير الذي صدر في الأردن، لنبأ تقوض استقرار حكم الملك حسين، كان يتمثل في أن ذلك تسريب متعمد من جانب حكومة اسرائيل، يهدف الى تشجيع هذا التقوض.

وفضلاً عن الرغبة التقليدية لدى الولايات المتحدة في المحافظة على استقرار المملكة في الأردن، هناك أيضاً صداقة شخصية بين الرئيس بوش والملك حسين. واسرائيل، التي ينظر اليها ـ الآن ـ على أنها تعتزم المساس بالملك، تصبح عدواً لصديقي.

* دمى خطيرة

في الآونة الأخيرة، طرأت عدة تطورات، أدت الى حدوث تغيير في سياسة الولايات المتحدة في مسألة الأسلحة غير التقليدية: توسع انتشار أسلحة غير تقليدية، فضلا عن أسلحة نووية؛ وتحسن القدرة الباليستية؛ وحدوث تغيير في توازن الرعب النووي في المنطقة. وأنا لا أسهب في هذه الأمور، لأن آلون بنكس* يتناولها في هذه الصفحة من الصحيفة ذاتها. والنتيجة أن الولايات المتحدة تنتهج ـ الآن ـ سياسة جديدة، وتريد التوصل الى تفاهمات، والى الاقلال من الظهور في هذا الشأن في المنطقة. وتواجه اسرائيل هذا الاتجاه. صحيح أنه في الماضي ـ أيضاً ـ لم يكن هناك تنسيق كامل بين اسرائيل والولايات المتحدة في هذا المجال، ولكن تغيير السياسة في واشنطن يخلق ـ الآن ـ توتراً أكثر من أي مرة سابقة، حيث يتجه مسار التطور الى مزيد من التفاقم.

* أيديولوجيا في مواجهة اتجاه أمني

إن ادارة بوش ـ بيكر تختلف كثيراً عن الادارة السابقة لها، ادارة ريغان ـ شولتس. فالادارة الأخيرة كانت لها وجهة نظر أيديولوجية، بينما الطاقم الحالي يعتبر طاقماً عملياً وبعيداً عن الأيديولوجيا. إنه طاقم ذو طابع أمني، يتحرك انطلاقاً من اعتبارات براغماتية. ولقد كان في مقدور اسرائيل الاستفادة من هذا الاتجاه الأمني، لو أنها كانت قد عرفت كيف تشنف مسامع هذا الطابع بالمعزوفة الملائمة. فلو أنها قدمت سياسة متشددة، تقوم على اعتبارات براغماتية وأمنية، لكانت قد وجدت مسارات الى مسامعهم. ولكن، ما هي النغمة التي تصدر عن القدس؟

إن حكومة شامير ينظر اليها ـ وهذا صحيح ـ على أنها تتحرك انطلاقاً من اعتبارات أيديولوجية، من وجهة نظر دينية، بل وأصولية. وهذا أسلوب غريب على واضعي السياسة في واشنطن، وهم يشعرون بقدر كبير من عدم الراحة مع هذا الأسلوب. وإن تحسن الوضع الاستراتيجي للولايات المتحدة، وهبوط قوة العالم العربي بالنظر الى تقوض الامبراطورية السوفياتية، كان من

---

* أنظر باب شؤون عسكرية وإستراتيجية.

الممكن لهما السماح باجراء حوار أمني ناجح بين القدس وواشنطن. ولكننا ـ بدلا من ذلك ـ نلوح بكتب التوراة، متسببين في إحداث إرباك للاستراتيجيين الهادئين في واشنطن.

وليست الاعتبارات الأخلاقية من جهة، ولا اتجاهات مقنعة لمعاداة السامية من جهة أخرى، هي التي تؤدي الى حدوث تغيير في السياسة الأميركية تجاه اسرائيل. فهذا التغيير ينبع ـ في الأساس ـ من سياسة معيبة من جانب حكومة اسرائيل، وبصورة أساسية من عدم قدرة الأشخاص القائمين عليها على التصدي الفكري للتحدي السياسي الماثل أمام اسرائيل في مطلع التسعينيات. ولو كان المقصود شركة تجارية، لكانوا ألقوا ـ منذ فترة ـ بالمدير العام خارج الشركة، ولكانوا أوفدوا أعضاء مجلس الادارة في إجازة طويلة. ولكن، منذ متى تصرفت اسرائيل على أنها شركة تجارية؟

* *

• **الاتحاد السوفياتي**

## اللعب بالنار

عكيفا إلدار

هآرتس، ١٩٩٠/٥/٢٠

الانتصار على الدب الروسي ينطوي على شيء ما رمزي. فالانهزاميون من بين أفراد الشعب لا يستطيعون التخلص من إحساس على غرار ما يحدث في كرة القدم، بأن السوفيات «يسمحون لهم بالانتصار»، لكي يحققوا بأساليب الغلاسنوست ما لم يستطيعوا تحقيقه بوسائل ستالينية. إلا أنهم فشلوا في حل شيفرة تصرف يتسحاق شامير، شأنهم في ذلك شأن كثيرين آخرين جيدين وغير جيدين.

ويبدو أن الاتحاد السوفياتي، ربما بسبب وضعه الاقتصادي الذي لا أمل فيه والمشاكل في دول البلطيق، ترتسم صورته هنا ككائن حي ضخم الاعضاء ولكنه يفتقر الى قوة الرجولة. فعندما يبدي الرئيس بوش نفاذ صبر إزاء اسرائيل، يعتمدون في اليمين على «أصدقاء اسرائيل». وعندما يعلن الرئيس غورباتشوف في مأدبة عشاء ـ تكريماً للرئيس مبارك ـ أن «توطين المهاجرين في المناطق [المحتلة] هو لعبة خطرة تجني على مصيرهم»، يتصورون في اليمين أن ذلك الكلام ليس إلا ضريبة كلامية تقليدية يدفعها السوفيات للعرب.

ويسارعون بايجاد تعزيز لوجهة النظر هذه في التحفظ العلني من جانب موسكو على سياسة التوازن الاستراتيجي التي تنتهجها سوريا، وفي إعلان موسكو أنه إذا كان الأسد يريد اللعب بالحرب، فسيكون عليه أن يمولها بنفسه.

وحتى عهد الغلاسنوست لم تسمح اسرائيل للاتحاد السوفياتي بالتدخل في مسيرة السلام، بسبب توجهه غير المتوازن حيال اسرائيل وحيال اليهود في روسيا. وفي العامين الماضيين، كان يبدو أن اسرائيل ترفض تدخل الاتحاد السوفياتي بناء على إحساس مفاده أن الاتحاد السوفياتي خلق توازناً في علاقته مع اسرائيل ومع اليهود، حتى من دون أن يتلقى دعوة للتدخل.

ومن جانبهم، يحتفظ السوفيات في حوزتهم بأوراق أخيرة: علاقات دبلوماسية كاملة، ورحلات جوية مباشرة. وكان السوفيات يأملون بأن يتولى المعراخ السلطة، ويحدث تحول سياسي حقيقي يقود اسرائيل الى اجتماع القاهرة؛ وذلك لكي يطرحوا على مائدة المباحثات تلك الأوراق أيضاً. وشامير لا يسمح لهم ـ حتى هذه اللحظة ـ بأخذ تلك الفرصة للقيام بذلك.

وطالما تركزت الجهود السياسية على سلام عديم الشكل، يرتبط بمفاوضات طويلة ومرصوفة بالعقبات، بين اسرائيل والفلسطينيين، فقد كان في مقدور الاتحاد السوفياتي، شأنه شأن الولايات المتحدة، العيش مع جمود سياسي. ومن الكلمات التي قالها مؤخراً غينادي تراسوف، أحد كبار مسؤولي قسم الشرق الأوسط في الخارجية السوفياتية ـ بشأن الخطر الكامن في مستودعات الأسلحة البيولوجية والصواريخ ورؤوسها على المصالح الآنية للاتحاد السوفياتي ـ يمكننا إدراك أن موسكو ترى الآن أن استمرار النزاع الاسرائيلي ـ العربي لم يعد بمثابة لعبة دبلوماسية هادئة، وإنما هو بمثابة اللعب الخطير بالنار.

وفي الندوة التي عقدها معهد بروكينغز في واشنطن، أوضح فيتالي نومكين، نائب مدير معهد الدراسات الشرقية في موسكو أن الاتحاد السوفياتي مصمم على نزع الأسلحة النووية من المنطقة. وبناء على ذلك، يعتبر المؤتمر الدولي عنصراً رئيسياً في استراتيجيته. فالاتحاد السوفياتي من الناحية الجغرافية يعتبر أكثر قرباً من مركز الخطر من الولايات المتحدة، وليس هناك كبير احتمال بأنه سيشطب الشرق الأوسط من جدول أعماله.

إن السوفيات لم يحصلوا على أي شيء من اسرائيل مقابل فتح الأبواب أمام هجرة اليهود. وقد أدت جملة واحدة تعيسة، تفوه بها شامير، الى الحاق ضرر كبير بالعلاقات بين الاتحاد السوفياتي والعرب. وقد تدخل في هذه الجزئية الرئيس مبارك، الذي اجتمع خلال زيارته لموسكو، أيضاً، مع وزير الخارجية بيكر. وطالما أن شامير أفشل مساعيه [مساعي مبارك] لجعل لقاء الدولتين العظميين تحت مظلة الحوار في القاهرة، فإن مبارك سيحاول أن يكون نصيراً للتقارب بين الكتلتين على سقالات إزالة الأسلحة. وقد قال بيكر: إن المؤتمر الدولي ينتظر في الدرج.

وفي ظل انعدام تناقضات في المصالح بين الدولتين العظميين، يجب ألا يندهش شامير اذا تم اخراج المؤتمر الدولي من الدرج. وحينئذ، قد يحن ويتوق الى أسئلة بيكر.

* *

# الصِّراع العَربي - الإسرائيلي

• عام

## بلا اعتدال وبلا مغامرة

هآرتس، ١/٦/١٩٩٠

افتتاحية

انتهى مؤتمر القمة العربي في موعد متأخر عما كان مقرراً؛ والصياغة النهائية لقرارات القمة سبقها ما وصف بأنه «نقاش ثاقب»؛ كما دارت إحدى الجلسات وراء أبواب مغلقة. وبشكل ظاهري، تم أخيراً التوصل الى اتفاق في الرأي، ولكن من وراء

كواليس هذا الاجماع ما زالت الخلافات كما هي. وقد أدى المؤتمر الى ارضاء صدام حسين بشكل كبير، حيث أنه عقد في العاصمة العراقية. ولكن، بشكل عام، امتنع المؤتمر عن تبني الخط المتشدد الذي اقترحه صدام وياسر عرفات. فقد عملت مصر والسعودية ضد المضيف، وإن كانتا ــ أيضاً ــ لم تحققا نجاحاً كاملا. بيد أن حسني مبارك كان راضياً عن القرار الذي نص على عقد مؤتمر القمة القادم في شهر تشرين الثاني/ نوفمبر في القاهرة.

وليس معنى هذه الأمور أن القرارات لم تتم صياغتها كلها بالأسلوب الموقع عليه بخاتم الراديكاليين. صحيح أن رئيس مصر، الذي أراد أن يصد هذا الاتجاه، قد ادعى أن «الرسالة العربية للعالم الخارجي ينبغي أن تكون إنسانية ومنطقية، طبقاً لقيم هذا الجيل». ولكن غالبية الزعماء العرب رفضوا تلبية ندائه. وهكذا، تمت المصادقة على مطالب لوقف هجرة اليهود من الاتحاد السوفياتي ــ من دون أي تحفظ ؛ كما قرر المؤتمر مشروعية مواصلة النضال بكل الوسائل، «لتحقيق حق العودة وتأسيس دولة فلسطينية مستقلة عاصمتها القدس»؛ وتقرر أن الأردن هو «قاعدة أمامية للأمة العربية»، وكل ذي عقل يستطيع أن يفهم ضد من مطلوب قاعدة كهذه؛ وتقرر ضمان تأييد حق العراق في امتلاك وسائل تكنولوجية، واتخاذ كل الاجراءات، واستخدام كل الوسائل التي تستصوبها لضمان أمنه القومي».

ولم تكن اسرائيل فقط هي الهدف الذي صوب باتجاهه المؤتمر؛ فقد تعرضت الولايات المتحدة ــ أيضاً ــ للنقد، حيث وصفت بأنها المسؤولة عن «سياسة الارهاب والتوسع الصهيونية»، بل وجهت اصابع اتهام الى الكونغرس الأميركي بسبب دعمه وتمويله للهجرة. ووصفت مواقف الكونغرس بأنها «متحيزة»، ومن السهل التكهن: من ــ في رأي المؤتمر ــ هو العنصر المتحيز.

والمؤكد أن حسني مبارك كان يريد أن يشطب تعبيرات كهذه من صيغة القرار النهائي. ولا ينبغي الافتراض، فعلا، بأن أعضاء الكونغرس الأميركي سوف ينفعلون من مثل هذا التشهير. وعلى الأرجح، فإن بعضهم ممن يتعاملون مع السياسة الحالية لحكومة اسرائيل بنوع من التحفظ ، بل والنقد، سوف يرفضون هذه الاهانات. ولا شك في أن من يتحدث اليهم بأسلوب كهذا لن يحظى بتأييد كبير.

ومع كل هذه البلاغة اللفظية، ورغماً عنها، فقد أحجم المشاركون في المؤتمر عن بعض أفكار عرفات. ففي الجلسات المغلقة، تمت مناقشة مطالبه «لاحياء مجلس الدفاع المشترك، وفرض عقوبات على الدول التي تساند الهجرة اليهودية»؛ بيد أن هذه المقترحات لم تحظ بالدخول ضمن القرار النهائي. ومغزى ذلك أن النبوءة الخاصة بتشكيل جبهة عسكرية مشتركة لكل الدول العربية لا تزال بعيدة عن التحقيق. كما أن الدول المصدرة للنفط توخت الحذر من محاولة استخدام «سلاح النفط» من جديد؛ بالشكل الذي استخدم به اعتباراً من سنة ١٩٧٣ فصاعداً.

ولا ينبغي الاستخفاف بمظاهر العداء التي تبرز في قرارات المؤتمر، ولا مجال لعدم الاكتراث في ما يتعلق باحتمال تجسد تهديدات المؤتمر تجاه اسرائيل ذات مرة. ولكن رفض مقترحات عرفات يثبت أن غالبية الزعماء العرب مدركون لقوة اسرائيل؛ ومن الواضح لهم أنهم لا يستطيعون ــ مرة أخرى ــ الاعتماد على دعم سوفياتي أوتوماتيكي. لقد كان مؤتمر القمة العربي بعيداً عن أية مظاهر لــ «الاعتدال»، ولكنه امتنع عن اتخاذ اجراءات تنطوي على مغامرة.

* *

# العالم العربي يكشف عن ضعفه

دان أفيدان

دافار، ١٩٩٠/٦/١

بالامكان أن نتعلم الكثير، حالياً، عن العالم العربي من خلال المداولات والقرارات التي صدرت عن مؤتمر القمة للقادة العرب، الذي عقد هذا الاسبوع في بغداد. فالخلافات في الرأي بين القادة العرب، ونقاط الاتفاق في ما بينهم، غالباً ما تنعكس خلال مؤتمرات القمة. وهذا ما حصل في قمة بغداد.

المشكلة المركزية، التي واجهت المشاركين في القمة الأخيرة، تتعلق بالوضع العربي المتعلق بالنزاع؛ أي، ما الذي يستطيع العرب القيام به، وما الذي ينبغي عليهم أن يفعلوه لتقريب الحل للنزاع الاسرائيلي ـ العربي، وقبل كل شيء إزاء ضائقة الفلسطينيين الذين يناضلون بالأفعال ضد استمرار السيطرة الاسرائيلية على المناطق [المحتلة]، وإزاء ضائقة السوريين، الذين ـ وإن كانوا لا يملأون الدنيا صراخاً ـ لا يستطيعون التسليم بضم الجولان الى اسرائيل؟

لقد عقد مؤتمر قمة بغداد، في موعده هذا بالذات، استجابة للاستغاثة التي أطلقها عرفات في أعقاب موجات الهجرة الكبيرة من الاتحاد السوفياتي، التي يعتبرها الفلسطينيون دليلا واضحاً على فشل نضالهم القومي ـ الانتفاضة. فقد طلب عرفات من القادة العرب التفاهم حول كيفية وقف هذا التيار من الهجرة، وشق طريق أمام تطلعات الفلسطينيين الى السيادة والى دولة خاصة بهم. ولكن، كان من البديهي أن يتسع النقاش ليمس قضايا أخرى مقلقة، تتعلق بالصراع العربي ـ الاسرائيلي. واضافة الى ذلك، فإن المضيف، صدام حسين، أدرج على جدول الأعمال المصلحة العراقية في مسألة النزاع. فقد طلب من القادة العرب بلورة موقف موحد، وعملا مشتركاً ـ إن أمكن ـ إزاء مخاوفه من عملية عسكرية اسرائيلية ضد منشآت في العراق، يجري فيها تجميع وتخزين سلاح غير تقليدي من أنواع مختلفة.

في ما يتعلق بمسألة الهجرة، أجاد المؤتمر في صياغة وتحديد أسباب معارضة العرب لهذه الهجرة، بتحديده أن «العملية المرسومة والمنظمة للهجرة اليهودية الى فلسطين وبقية الأراضي العربية المحتلة تشكل خرقاً لحقوق الشعب الفلسطيني على أرضه ووطنه». كذلك يقول القرار: إن اسرائيل تعتزم التسبب، بواسطة الهجرة، في «تهجير الشعب الفلسطيني من أرضه، وتخليد الاحتلال الاسرائيلي وتوسيعه، عن طريق النشاطات الاستيطانية المكثفة».

وبناء على هذا التعريف، يعتبر العرب الهجرة الجماعية الحالية تكراراً للهجرة الجماعية اليهودية، التي جاءت خلال السنوات الأولى من قيام الدولة، وأدت ـ وفقاً للمفهوم العربي ـ الى سلب أراضي الجماهير الفلسطينية، كما أدت سنة ١٩٦٧ الى توسع اسرائيل الى الجولان والضفة الغربية وغزة، واحتلال سيناء لما يزيد عن عشر سنوات.

ويخشى العرب أن تؤدي نتائج الهجرة الجماعية للتسعينيات الى إبطال احتمال اقامة دولة فلسطينية في الضفة الغربية وغزة، وإفشال احتمال إعادة هضبة الجولان الى السيادة السورية. وعلاوة على ذلك، فقد تبنى العرب عملياً نظرة الملك حسين حول أن الهجرة الجماعية الاسرائيلية ستؤدي الى تفكك الأردن نتيجة لهجرة الفلسطينيين الجماعية من مناطق الضفة الغربية وغزة الى المملكة الهاشمية... بل إن العرب ـ بسبب خوفهم من موجة الهجرة الحالية ـ لا يستبعدون أن يتفشى داء التوسع الاسرائيلي، بسبب الهجرة، الى مدى يسعى فيه لاحتلال مناطق شرقي نهر الأردن وجنوب لبنان، بل وأكثر من ذلك.

إن عرض خارطة «اسرائيل الكبرى» ـ الممتدة كما هو مزعوم من النيل الى الفرات ـ من جانب عرفات، خلال مناقشات القمة في بغداد، لم يتم لضرورات إعلامية بحتة، بل عكس اقتناعه الحقيقي بمخططات التوسع الاسرائيلية بعيدة المدى ـ وهو اقتناع أصبح أيضاً من نصيب معظم المشاركين في المؤتمر. وعلى هذا الأساس، قرر المؤتمر أن الهجرة الجماعية الى اسرائيل «تشكل تهديداً خطيراً للأمن العربي الشامل، وينبغي التعامل معها من هذا المنظور». وعليه، لا مجال للشك في أن

العرب يعتبرون موجات الهجرة القادمة الى اسرائيل بمثابة الكارثة القومية. ولكنه، الى جانب ذلك، لم ينجح القادة العرب في ترجمة الاحساس «بالكارثة» الى سياسة قوة تجبر الدول «المسؤولة» عن الهجرة، خصوصاً الولايات المتحدة، على التراجع عن تأييدها لها. واضافة الى ذلك، قرر مؤتمر القمة العربي أن الولايات المتحدة لا تفعل شيئاً من أجل دفع المسار السياسي الى الأمام وإنهاء السيطرة الاسرائيلية على المناطق [المحتلة]، على الرغم من النضال اليومي غزير الدماء، الذي يخوضه الفلسطينيون في الضفة الغربية وقطاع غزة، للتحرر من النير الاسرائيلي. ففي هذا الصدد، جاء في البيان الختامي للقمة أن «المؤتمر يضع على كاهل الولايات المتحدة المسؤولية الأساسية عن هذا الوضع، لكونها الدولة التي تزود اسرائيل بالموارد العسكرية والدعم المالي والغطاء السياسي، والتي من دونها لا تستطيع اسرائيل مواصلة هذه السياسة».

وفي ما يتعلق بالموضوع الثاني والأساسي، الذي انعقدت من أجله قمة بغداد ــ مخاوف العراق من هجوم اسرائيلي ضد منشآت السلاح غير التقليدي في أراضيه، أعرب المؤتمر عن التضامن مع العراق. لذلك، وفر المؤتمر شرعية رسمية للعراق لاستخدام سلاح غير تقليدي ضد اسرائيل، اذا اضطر لذلك لاحتياجات الدفاع عن نفسه. وفي هذا السياق، جر صدام حسين بقية القادة العرب لدعمه في جهوده ليقيم في العراق قوة غير تقليدية، تكون قادرة على ردع اسرائيل عن استخدام السلاح النووي الموجود بحوزتها ضد العرب، وكذلك لردع اسرائيل عن استخدام القوة لعرقلة جهود العرب (أي العراق) لتطوير سلاح غير تقليدي، مثلما فعلت سنة ١٩٨١ عندما دمرت المفاعل العراقي قرب بغداد.

لكن التأييد العربي لمواقف صدام حسين من مسألة السلاح غير التقليدي وضع العرب في مواجهة معضلة الى أي مدى يرغبون ــ إن كانت هناك فعلا رغبة ــ في أن يضرب هذا السلاح جذوراً له في المنطقة. فعملياً، درجت معظم الدول العربية ــ حتى الآن ــ على تجاهل حقيقة وجود سلاح نووي لدى اسرائيل، من خلال عدم الرغبة في التنافس معها في هذا المجال. ولا شك في أن مصر، على سبيل المثال، وهي أكبر وأقوى الدول العربية، تدرك قيودها الاقتصادية والتكنولوجية، التي تدفعها الى غض النظر عن تطوير سلاح ذري أو شرائه من مصادر خارجية. ولهذا السبب، اتخذ مؤتمر القمة قراراً، بمبادرة من الرئيس مبارك، يدعو الى النزع الكامل لأسلحة الدمار الشامل من الشرق الأوسط ، لجميع الأطراف المعنية وفي إطار تسوية سياسية شاملة. كذلك جاء في البيان الختامي للقمة أنه، في الوضع الحالي الذي تمتلك فيه اسرائيل سلاحاً ذرياً، لا يجوز منع العرب من التسلح بسلاح غير تقليدي من أي نوع كان... أي أن المؤتمر وفر الغطاء للخطوات التي يتخذها حالياً صدام حسين، في مجال تسليح العراق بالسلاح الكيماوي، وتطوير مدافع قادرة على إصابة أهداف بعيدة داخل اسرائيل، وفي أماكن أخرى.

لقد كشف مؤتمر القمة في بغداد عن الضعف العربي أكثر من كشفه عن القوة العربية. ومصدر هذا الضعف هو الضائقة الاقتصادية، التي تمر بها غالبية الدول العربية. وأبرز مثال على هذا الضعف هو خطاب الملك حسين أمام المؤتمر، الذي توسل فيه الى الزعماء العرب، طالباً منهم قراراً بشأن تقديم الدعم الاقتصادي المستعجل لبلاده. فقد ادعى حسين أنه، من دون مساعدة اقتصادية فورية، لن يتمكن الأردن من الصمود أمام التحديات التي تضعها اسرائيل أمامه، وأن حقيقة وجود الأردن أصبحت في خطر. وكان الرئيس مبارك ــ الذي يعرف جيداً معضلة الفقر من خلال التجربة التي راكمها خلال السنوات التسع لحكمه في مصر ــ هو الذي ألقى بكل ثقله ضد أي قرار ملزم للعرب بفرض عقوبات على الولايات المتحدة وعلى دول معينة في أوروبا، لئلا يؤدي الأمر الى عرقلة وصول الدعم من الغرب الى دول الشرق الأوسط ، وارتفاع حدة الأزمة الاقتصادية، التي تعيشها دول عربية كثيرة.

ولكن، على الرغم من القرارات غير الملزمة، التي اتخذها مؤتمر القمة بالنسبة للنزاع الاسرائيلي ــ العربي، فإنه يرشح منها إحساس واضح بعدم التسليم بالحالة التي يمر بها النزاع الآن. فقد شددت قرارات القمة على أن العرب ليسوا على استعداد للتسليم بظاهرة قيام الفلسطينيين بالقتال من أجل حقوقهم دون أن يسفر هذا النضال عن ثمار. وحتى الآن، لا يزال هناك قبول

عربي بادعاءات مبارك حول وجود احتمال كبير لتحقيق مسار سياسي، يقود الى إنصاف الفلسطينيين وتحقيق تطلعاتهم. لكن قدرة مبارك على الاقناع ستتضاءل تدريجياً، طالما بقي الجمود السياسي سائداً. وفي هذه الأثناء، ستجد التعبيرات المتطرفة لصدام حسين آذاناً صاغية في أوساط ودوائر عربية واسعة، بعدما حققت صدى كلامياً في مؤتمر القمة في بغداد.

ومن الواضح ـ الآن ـ أنه، إذا استمر الطريق المسدود أمام المسار السياسي، فستتعزز مكانة صدام حسين في العالم العربي؛ وكذلك ستتعزز الأوساط العربية، التي تؤمن بأن سياسة القوة وحدها هي التي تحقق الحل للمشكلة الفلسطينية. والحقيقة هي أن زعماء فلسطينيين داخل المناطق أصبحوا يؤمنون ـ أكثر فأكثر ـ بأن استخدام وسائل الارهاب والحرب أكثر نفعاً، بينما أصبح قادة منظمات مختلفة في م.ت.ف ـ مثل أبو العباس ـ يجسدون بالأعمال «الارهابية» ايمانهم بأنه، من دون استخدام القوة من جانب العرب، لن يحقق الفلسطينيون تطلعاتهم.

* *

• الأردن

# مخاوف حول الأردن

هآرتس، ١٩٩٠/٥/٢٠

إفتتاحية

إذا كان صحيحاً تقييم العناصر الموثوقة، الذي أفادت به صحيفة «هآرتس» يوم الجمعة الماضي، والذي يفيد بأن «عرش الملك حسين يتعرض لخطر ملموس، وأن من غير المستبعد إسقاطه في المستقبل غير البعيد وإنهاء الأسرة الهاشمية في الأردن»، فمن المؤكد أن هناك سبباً يجعل اسرائيل تنظر الى هذا الاحتمال نظرة قلق.

فنبوءة اندلاع حرب أهلية، بين العنصر البدوي والعنصر الفلسطيني من سكان الأردن، ينبغي أن تثير القلق، وبصفة خاصة بالنظر الى احتمال أنه، في حالة كهذه، قد يتدخل الجيش العراقي لصالح الملك، كما أن من غير المستبعد أن تتدخل سوريا ـ ولو فقط من أجل ألا تسمح للعراقيين بالتعزز عقب بسط وتوسيع نفوذهم على الأردن. واذا كانت اسرائيل تستطيع العيش مع لبنان واحد، فهل لها أن تستطيع البقاء، من دون خطر فادح، مع لبنان ثان من ناحية الشرق؟

ربما أن هذه العناصر الموثوقة تبالغ في تقييمها، مثلما أنها ـ أو بعض منها ـ تبالغ في الخطر المتوقع من جانب سوريا. فالنظام الهاشمي في الأردن يعتبر النظام الأكثر استقراراً من كل الأنظمة في المنطقة. وكان ابن سعود قد طرد والد جد الملك حسين من مكة في سنة ١٩٢٤ ـ بعد عامين من تنصيب البريطانيين عبد الله [أميراً] على عرش الامارة في عمان. وتمت الاطاحة بالنظامين الملكيين في مصر والعراق في عامي ١٩٥٢ و ١٩٥٨؛ ومن لا يزال يتذكر أسماء كل من حسني الزعيم وأديب الشيشكلي في دمشق؟ فالنظام الهامشي ظل كما هو، حيث يعتبر الأقدم والأطول عهداً في أرجاء الشرق الأوسط .

والحركة الصهيونية، التي وافقت مضطرة على الكتاب الأبيض لسنة ١٩٢٢، أثرت ـ في عامي ٤٧ ـ ١٩٤٨ ـ الملك عبد

الله على الحاج أمين الحسيني. وبالرغم من المعارضة من جانب لجنة الأمن التابعة لحزب مبام، وجه دافيد بن ـ غوريون حرب الاستقلال بالأساس ضد مصر. وعلى هذا الأساس، دارت رحى الحرب في «عملية قادش» [حرب السويس] سنة ١٩٥٦. وقد ارتكب حسين خطأ فادحاً، عندما خضع في سنة ١٩٦٧ لاغراءات جمال عبد الناصر، وبدأ في إثارة جلبة على حدودنا الشرقية ـ الأمر الذي أدى الى توسيع الجبهة واحتلال الضفة الغربية. ولكن، بالرغم من هذا التصرف، ساعدته اسرائيل في سنة ١٩٧٠ للتغلب على الهجوم السوري. وحسبما يرى الجميع، فان الأردن بصورته الحالية هو الجار الأكثر راحة بالنسبة لنا.

ومن المفهوم أن هذا الاعتبار لا ينبغي أن يبهرنا بالنظر الى وجود علائم عدم استقرار، تظهر للمراقبين الذين يتابعون على الدوام مجريات وتطورات الأحداث «فيما وراء النهر». ولكن علينا أن نحذر من مغبة أي ميل لاستخلاص استنتاجات متسرعة، قد يستنتجها هؤلاء الذين يقولون بأن «الأردن هي فلسطين» من تقييم الوضع الذي تضعه تلك العناصر. ومطلوب من اسرائيل أن تتابع بيقظة تطورات الأمور داخل المملكة الهاشمية. ولكن ـ على أية حال ـ يجب على الحكومة الانتقالية، وعلى تلك الحكومة التي ستخلفها، الامتناع عن القيام بأية عملية مبادأة.

والولايات المتحدة، التي شجعت آريئيل شارون في خطته اللبنانية، ولكنها غيرت خطها بعد خمسة أيام من نشوب الحرب، من المؤكد أنها غير مستعدة لاعطاء اسرائيل حرية التصرف ازاء الأردن، طالما أن الملك الهاشمي ناجح في الامساك بالوضع. وبالنسبة لحسين نفسه، الذي ينسب اليه المراقبون الاعتقاد بأن كل الساسة الاسرائيليين ـ من دون تمييز بين الليكود والمعراخ ـ متفقون في الرأي مع آريئيل شارون، يبدو أنه قد فهم على نحو خاطىء. ومن الواجب أن تجد الحكومة وسائل، لكي توضح له أنه ليس هناك ما يجعله يخاف من اسرائيل، طالما أنه سيمتنع عن اعطاء العراق وسوريا والسعودية قواعد على أرضه، كمرحلة على طريق تشكيل جبهة شرقية ضدنا.

* *

# اسرائيل والقضية الفلسطينية

• م.ت.ف

## الراضون سراً

ران كيسلو

هآرتس، ١٩٩٠/٦/٦

رغم أن أحداً لن يعترف بذلك، فمن الصعب التخلص من الانطباع بأن بعض الساسة راضون أكثر من اللازم عن أحداث عيد الاسابيع. والراضون سراً يجدر البحث عنهم ليس بين اليساريين بالذات، وإنما في الناحية الثانية من الخريطة السياسية.

وإقراراً بالحقيقة، يمكن فهم سبب رضائهم. ففي نهاية الأمر، ومن حسن حظنا، تمت الحيلولة دون حدوث الكارثة.

وباستثناء بعض [فدائيين]، أطلقت عليهم النيران في مرحلة ما من هذا الحادث، لم يصب أي شخص. صحيح أنه تكشفت هنا وهناك ثغرات في شبكة الدفاع البحري الاسرائيلية، ونجح أحد قوارب [الفدائيين] في النزول على الشاطىء؛ ولكن ـ مع ذلك ـ نجح النظام الأمني في إحباط هذا الاعتقاد الجماعي. وفضلاً عن ذلك، فقد كان يكفي أن يحدث تقصير أمني لكي يجسد الخطر، ويثبت لنا وللعالم كله من هي م.ت.ف.

وهكذا، وفي الليلة ذاتها، رفع هؤلاء الساسة أصابعهم باتجاه الأميركيين: «لقد قلنا لكم، وزعمنا على الدوام، أن م.ت.ف لم تتغير، وأن عرفات كان ولا يزال «إرهابياً متعطشاً للدماء». ولكنكم فقط بسذاجتكم صدقتموهم، عندما قالوا: إنهم أوقفوا نشاط الارهاب، بل وبدأتم معهم حواراً. والآن، عليكم أن تستخلصوا الدروس المستفادة، وتقطعوا أي اتصال معهم».

وباتجاه الداخل، أيضاً، كان هذا الحادث ينطوي على درس مهم، وبصفة خاصة في أيام الأزمة الحكومية المستمرة. فالحكومة إنفرط عقدها، بسبب خلافات في الرأي حول إجراء محادثات مع م.ت.ف؛ ودفعت الولايات المتحدة ومصر من الخارج، وبيرس والمعراخ من الداخل، بالحكومة للتحدث مع م.ت.ف بيد أن شامير والليكود وقفوا من الناحية الأخرى، ولم يتزحزحوا عن مواقفهم، حتى عندما انفرط عقد الحكومة. والآن، جاء أبو العباس وأثبت للجميع أن شامير على حق. فمن غير الممكن التحدث مع «إرهابيين»، وبصفة عامة ـ لا يوجد من نتحدث معه.

وليست تلك هي المرة الأولى التي «يساعدنا فيها العرب. فقد حدث ذلك في الماضي، منذ عدم موافقتهم على قبول مشروع التقسيم، وحتى رفض مبادرات السلام الدولية، مرحلة بعد أخرى. وحتى حكوماتنا، لم تكن مستعدة لقبول جزء كبير من تلك المبادرات، ولكن العرب دوماً كانوا يسبقوننا برفضهم».

بيد أن هذه المساعدة باتت أقل فأقل تأثيراً. وربما أن العرب اليوم أكثر حكمة وذكاء، ولكن المؤكد أننا أكثر غباء. وعلى أية حال، فإن الصفة المريبة «رافضو السلام» تنتقل ـ الآن ـ في نظر العالم من الطرف العربي الى الطرف الاسرائيلي، وخصوصاً الآن بعد سقوط الحكومة على خلفية المبادرة السياسية وتشكيل حكومة يمينية متطرفة.

ولقد كان هناك من اعتقدوا أن محاولة الاعتداء في عيد الأسابيع سوف تؤدي ـ بعض الشيء ـ الى وقف التآكل في الرأي العام العالمي، والى خلق ظروف أكثر راحة لاسرائيل، على صعيد الرأي العام الدولي. وعلى مدى يوم أو يومين، بدت هذه الآمال مبررة أو لها ما يبررها. ولكن، سرعان ما اتضح أن محاولة اعتداء كهذه لا تكفي لاحداث توازن في نظر العالم تجاه الانتفاضة، أو ـ على سبيل المثال ـ تجاه حادث القتل في ريشون لتسيون.

وما لا يؤثر على الرأي العام هو ـ بالتأكيد ـ أمر لا يؤثر على الساسة، وبالأخص على رؤساء الدول. صحيح أنه كان يبدو ـ في البداية ـ أن العملية الفاشلة لاحدى الفصائل المتطرفة في م.ت.ف قد سببت ارباكاً ما لبوش وبيكر؛ ولكن لم تمر بضعة أيام حتى اتضح أنهما لا يبادران الى وقف الحوار العلني مع زعامة م.ت.ف في تونس. وفي ما يتعلق بوضعنا العام، فان التصريحات الواردة من قمة بوش ـ غورباتشوف لم توفر أسباباً عديدة للرضى والراحة.

وخلاصة القول، أن صرخات الغضب ضد الارهاب التي يطلقها يتسحاق شامير بماضيه التاريخي المعروف، تنطوي على قدر ضئيل من النفاق. فهذا الارهاب شيء قذر، ولكن تلك هي القذارة الموجودة في كل حرب، وفي أي حادث قتل. وسبق أن قيل: إن «الارهاب هو سلاح الضعفاء»؛ ربما أن ذلك لا يلائم أي ارهابي ياباني مخبول، لكن هذا لوصف يلائم بالتأكيد «الارهابي» الفلسطيني. إذ كيف سيحارب الفلسطينيون اسرائيل؟ إنهم لا يملكون فرق جيش مزودة بدبابات أو بطائرات مقاتلة ومدمرات. وإذا لم يسيروا في طريق الارهاب، فلن يتبقى لهم الا طريق الخضوع.

وطالما أنهم لا يخضعون، ومن الصعب الاعتقاد بأنهم سيفعلون ذلك قريباً، فسوف يستخدمون «الارهاب» بهذا الشكل أو ذاك. ومن أجل نبذ الارهاب، أو ـ على الأقل ـ تقليصه الى الحد الأدنى، يجب التوصل الى تسوية. والتسوية لا يمكن

التوصل اليها الا مع م.ت.ف، طالما أنها الطرف الذي يحاربنا. وقد فهم الأميركيون ذلك، ومن ثم بدأوا حواراً معها. كما أنهم فهموا عدة أمور أخرى، منها ـ على سبيل المثال ـ أن مسار التفاوض ذاته من شأنه تخفيض جهد الارهاب، وأنه لا يكفي تجاهل أية حقيقة، مثل حقيقة وجود م.ت.ف ـ على سبيل المثال ـ لكي نقوم بتغييبها.

* *

• **المناطق المحتلة ١٩٦٧**

# سر السيطرة الكولونيالية في المناطق [المحتلة]

أفرايم دافيدي

دافار، ١٩٩٠/٦/١

شركة «رحلات أيالون» تعرض «عمالا مهنيين، مهرة وموثوقين، يصلون بشكل منتظم لعملهم اليومي، بواسطة رحلاتنا المنظمة ويجتازون عملية انتقاء دقيقة». وتعرض الشركة، أيضاً، تأمين عمال «بأية كمية، ولأي وقت تحتاجه، وفقاً لاحتياجاتك، من ذوي الانتاجية العالية، وعمال الورديات، وعمال الساعات الاضافية الكثيرة، وغير ذلك». ومن أجل إبراز وتأكيد مزايا شركتهم يشير مدراء «رحلات أيالون» الى أن «أسعارنا لا تزاحم!!!». على سبيل المثال: «أجرة عامل الحدائق ٤٤ شيكل يومياً. ويتضمن ذلك ٨,٥ ساعة عمل صافية، تكاليف السفر، الضمانات الاجتماعية والأمنية، ترتيبات المبيت ونفقاته... الخ».

وبحساب بسيط ، يتبين أن كل عامل لدى شركة «رحلات أيالون» يكلف رب العمل ١١٤٤ شيكلا شهرياً. وهذا في الوقت الذي تقتطع فيه شركات تنظيم العمالة حوالي ٣٠ بالمئة من الأجر ـ على أقل تقدير ـ كعمولة لها. لذا، فإن العامل يتلقى ما يزيد قليلا على ٨٠٠ شيكل. وعليه، أيضاً، أن يدفع أجرة السفر وضرائب الضمان الاجتماعي. والأحجية هي: من هو العامل الذي على استعداد للعمل ٢٦ يوماً في الشهر مقابل ما يقل عن ٨٠٠ شيكل؟

الجواب هو عمال المناطق [المحتلة]. فشركة «رحلات أيالون (١٩٨٩)»، التي تؤمن خدمات القوى البشرية والسفريات، تتخصص ـ حسب ادعائها ـ في «تأمين قوة بشرية من القطاع العربي». وتحت تصرف الشركة، كما تقول رسالتها، «شبكة تجنيد متشعبة جداً، مستودع كبير، انتشار واسع، خطوط نقل، وإشراف مباشر على الاستيعاب والعمل الجاري».

ويرتأي مدراء الشركة أن من الواجب التشديد على أن «عمالنا يصلون بشكل منتظم ودائم للعمل اليومي، بواسطة خطوط النقل التي أقمناها»... أي «على الرغم من منع التجول المتواصل والاضرابات المتواترة، فإن العمال سيصلون!». كذلك ينبغي الانتباه الى الكلمات التالية: «يجتاز العمال عملية انتقاء دقيقة». من المعقول افتراض أن «عملية الانتقاء الدقيقة» لا يقصد بها اجراء مسابقات ذكاء.

**البروليتاريا الغاضبة**

أولئك «العمال المهرة الذين يصلون يومياً الى عملهم» هم الذين أشعلوا حريق الانتفاضة في الأسبوع الأول من كانون

الأول/ ديسمبر ١٩٨٧. قبل بضعة أشهر، صدر كتاب «الانتفاضة»، الذي كتبه الصحافيان زئيف شيف وإيهود يعاري. وقد خصص الفصل الثالث من الكتاب للجذور الاجتماعية للانتفاضة. ويكشف المؤلفان نشاطات ضابط برتبة مقدم، يتكلم العربية، قام بالتحقيق مع أوائل الموقوفين من المشاركين في الانتفاضة؛ إذ يشير شيف ويعاري في كتابهما الى أن أوائل الموقوفين «لم يكونوا خليطاً من المتسكعين وأمثالهم، بل العكس. فقد أكدت استقصاءات إضافية وموسعة، أجريت لاحقاً حول نزلاء المعتقلات، أن المقصود عموماً أناس يواظبون على عملهم من الفجر حتى المغيب، وجزء كبير منهم يعتبر المعيل الوحيد لعائلة كبيرة. ويكاد لا يكون من بينهم طلبة جامعات أو مدارس ثانوية، ممن كانوا على الدوام عنصر الغليان في المظاهرات. كان مركز الثقل، هذه المرة، الى جانب شبان تجاوزوا العشرين من عمرهم وليس دون ذلك، كما كان سائداً حتى ذلك الوقت ـ شبان ممن لم يكملوا دراستهم الثانوية، ويشتغلون بالأعمال اليدوية والجسمانية. وكانت غالبيتهم ممن يشاركون في المظاهرات لأول مرة في حياتهم، الأمر الذي يشكل خطراً جدياً على مستقبل عائلاتهم».

وجاء في الكتاب أيضاً: «جميعهم ـ بلا استثناء تقريباً ـ عملوا في اسرائيل، وغالبيتهم الساحقة ممن يتكلمون العبرية بمستوى معقول». وعندما طلب منهم تفسير دوافعهم، كانت لدى الموقوفين مبررات مثل: الاحساس بأنهم عانوا من غبن شخصي مرير من جانب أرباب أعمالهم اليهود، أو زملائهم في أماكن العمل. «لكل موقوف قصته؛ وقد تكررت الأقوال ذاتها مرة تلو المرة: أفعال الاساءة الكلامية، بل وحتى الرفس والركل والصفع، إدعاءات مريرة حول سرقة أجورهم؛ عمل أصعب مما يطاق؛ وبالطبع تنكيل الشرطة بالعرب من خلال الاعتقالات ـ دون تمييز ـ بعد كل حادثة [أمنية]».

هؤلاء العمال التعساء هم الذين وضعوا حداً، في نهاية كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٧، لتبعية المناطق [المحتلة] الاقتصادية للاقتصاد الاسرائيلي. ويمكن ـ في الحقيقة ـ افتراض أنهم لم يكونوا على إدراك بأن المظاهرات التي بدأت في مخيمات اللاجئين ستؤدي الى تغيير راديكالي في الخارطة السياسية، الاقتصادية والاجتماعية، التي تمت بلورتها في مثل هذا الأسبوع قبل ٢٣ عاماً، مع بدء الاحتلال. وبكلمات أخرى، فان عمال غزة هم الذين عرقلوا ـ وبشكل خطير ـ السيطرة الكولونيالية على المناطق.

**عمال مقابل بضائع**

عمال فلسطينيون مقابل بضائع اسرائيلية ـ هذا هو سر السيطرة الكولونيالية في المناطق. فابتداء من سنة ١٩٦٧ فتحت أبواب الاقتصاد الاسرائيلي أمام عمال المناطق، الذين بدأوا يطرقون أبواب المصانع والحقول والمطاعم داخل اسرائيل. ولا مجال حالياً لوصف التطور المثير للصناعة الاسرائيلية خلال العقدين الأخيرين، دون الاشارة لمساهمة عمال المناطق في ذلك مساهمة مباشرة: العمل في الصناعة والخدمات، وغير مباشرة: شراء منتجات اسرائيلية.

وعلينا أن لا ننسى أنه، حتى انفجار الانتفاضة، كانت المناطق تشكل السوق الثاني في الأهمية بالنسبة للصادرات الاسرائيلية. ففي سنة ١٩٦٧، أضيفت ـ دفعة واحدة ـ الى الاقتصاد المحلي كتلة من حوالي مليون ونصف مليون مستهلك، ليس بمقدورهم شراء منتجات من أي مكان آخر، في حين عكفت سلطات الاحتلال، وضباط الأركان على أنواعهم، على إبعاد خطر الصناعة والانتاج المحليين عن الانتاج الاسرائيلي. ولا يوجد سوى هذا التفسير لرفض سلطات الاحتلال، على مدى عشر سنوات، السماح باقامة مصنع لمنتجات الألبان، ليستطيع المزارعون العرب بواسطته تطوير فرع الألبان.

واسرائيل ذات الاقتصاد الرأسمالي المتطور اعتبرت المناطق (إقتصاد في مرحلة ما قبل الرأسمالية) حقلا للنشاط الواسع. فاستغلال القوة العاملة الرخيصة «حرر» عمالا اسرائيليين كثيرين للانتقال الى الصناعات المتطورة، مثلما حدث عند «تحرير»

عمال من الطوائف الاشكنازية وانتقالهم الى مواقع الادارة ابان عهد الهجرة الجماعية من شمال أفريقيا، خلال الخمسينيات وأوائل الستينيات.

ولا بد من الاشارة هنا الى أن استغلال العمال الفلسطينيين لم يأت فقط من جانب أصحاب المشاريع الصناعية أو شركات البناء الكبيرة. فأصحاب مطاعم ومقاولون صغار، بل وحتى عمال فرديين ـ وهؤلاء يشكلون آلاف أرباب العمل الصغار والمتوسطين ـ يدينون بثرائهم لعشرات الآلاف من أولئك العمال، الذين كانوا يأتون يومياً الى ساحة باريس في حيفا، والى الساحة المجاورة للسوق في رمات غان، والى مفارق الطرق ما بين ريشون ليتسيون ونيس تسيونا، والى أماكن أخرى داخل الدولة. وهذا هو أحد التفسيرات لازدياد التطرف اليميني، وبالذات بين أوساط الشرائح التي اعتبرت «ضعيفة»، والتي تدين بالتغيير في مكانتها للعمال الفلسطينيين. فبالنسبة لهؤلاء، تشكل دولة اسرائيل من دون المناطق ـ جنباً الى جنب مع دولة فلسطينية ـ خطراً على ثرائهم ومكانتهم الاقتصادية. وحتى مئات الآلاف من المهاجرين اليهود السوفيات لا يمكنهم ملء الفراغ الذي يتركه العمال العرب. فخريج كلية علم الاجتماع في جامعة بيرزيت يضطر للعمل كعامل بناء في القدس، أو عامل تنظيفات في جامعة تل ـ أبيب، لتحصيل رزقه، بينما يحق لمبرمج الكمبيوتر من موسكو اختيار البقاء في البيت، إذا لم يتم تأمين العمل الملائم له هنا. وبناء على التوقعات، ينتظر أن ينضم الكثير من المهاجرين الجدد الى قائمة العاطلين عن العمل حتى نهاية العام.

**تطور صناعي في ظل التمرد**

بعد سنتين ونصف على نشوب الانتفاضة، أصبح بالامكان اجراء تقويمات، وان كانت مؤقتة، حول انعكاسات التمرد الفلسطيني على الاقتصادين الاسرائيلي والفلسطيني. لقد كان من السائد الاعتقاد بأن آثار الاحتلال ـ على الصعيد الاقتصادي ـ بالنسبة لسكان المناطق كانت «مباركة».

كتب يعقوب ليفشيتس، الذي شغل في حينه منصب مستشار في وزارة الدفاع، في بحث نشر سنة ١٩٨٠، أن «متوسط مستوى المعيشة ـ وفقاً لمقاييس الاستهلاك الشخصي ـ ارتفع خلال السنوات بحوالي ٧٥ بالمئة في يهودا والسامرة [الضفة الغربية]، وبحوالي ٩٠ بالمئة في قطاع غزة». ولكنه، جنباً الى جنب مع الارتفاع في مستوى المعيشة، كنتيجة حتمية للقاء بين الاقتصادين وعلاقات التبعية بين الاقتصاد الفلسطيني والاقتصاد الاسرائيلي، طرأ تراجع سلبي على الصعيد الصناعي، وهبوط في عدد العاملين في الزراعة، وانتقال ما يقرب من نصف القوة البشرية للعمل في اسرائيل. كذلك لم يتم، على مدى السنين، توظيف أية استثمارات ذات شأن في المجال الصناعي.

ومن المثير للاهتمام أن تلك الشرائح بالذات، التي ـ وفقاً للرواية الرسمية ـ «تحسن وضعها» (العمال الأجراء وسكان المخيمات)، هي نفسها «البروليتاريا الغاضبة»، على حد وصف شيف ويعاري. علاوة على ذلك، فإن ارتفاع مستوى معيشة سكان المناطق، من خلال منع التطوير الصناعي ومنع وصول رؤوس الأموال، ساهم بدوره في تعميق التبعية. وكلما ارتفعت القوة الشرائية للسكان، كلما ازدادت مبيعات المصانع الاسرائيلية لمنتجاتها.

لقد حطمت الانتفاضة «نمط التعايش»، الذي تشكل على مدى ٢٠ عاماً. وكان رد الفعل الفوري هو إغلاق كافة البنوك الاسرائيلية في المناطق، والتي تمتعت هي الأخرى بثمار الاحتلال. وأدى إغلاق البنوك الى الانتقال للتعامل بالأوراق النقدية، من خلال تجاوز المؤسسات البنكية. ولم يؤد إغلاق البنوك الى انهيار الاقتصاد المحلي، لأنه لم يكن ـ على أي حال ـ يتلقى أية قروض أو تسهيلات من هذه البنوك.

والمقاطعة التي فرضت على المنتجات الاسرائيلية، وتقلص عدد العاملين الذين يأتون للعمل في اسرائيل، أديا بشكل

تناقضي الى تطوير الصناعة والحرف والزراعة. وفي قطاع غزة، ارتفعت نسبة البطالة بسبب الظروف الخاصة للقطاع، بينما طرأ ارتفاع في عدد العمال الصناعيين والزراعيين في الضفة الغربية. ولا يعتبر الوضع مثالياً، لأنه مشوب بارتفاع في البطالة وهبوط في مستوى المعيشة.

ولا تتوفر ــ حتى الآن ــ معطيات رسمية حول النشاط الاقتصادي في المناطق لعام ١٩٨٨. وبناء على معطيات المكتب المركزي للاحصاء، تسجل سنة ١٩٨٨ هبوطاً في الانتاج المحلي، وتقلصاً في صافي الدخل القومي للمناطق. لكن المكتب المركزي للاحصاء يعترف بأنه، «نتيجة للوضع غير الطبيعي برزت في سنة ١٩٨٨ صعوبات أمام تجميع المعطيات، خصوصاً المعطيات المتعلقة بالتجارة مع اسرائيل؛ وهو ما يزيد من صعوبة اجراء الحسابات الشاملة».

وبناء على تقديرات المكتب المركزي للاحصاء، تقلص الناتج القومي الخام للمناطق سنة ١٩٨٨ بنسبة ١٢ ــ ١٥ بالمئة، بعد أن ارتفع بنسبة ٨ بالمئة في المتوسط خلال عامي ١٩٨٦ و ١٩٨٧. ولكن، تجب الاشارة الى أن هذه المعطيات لا تشمل إنتاج فرع الزيتون، لأن الانتاج خلال تلك السنة كان مرتفعاً بشكل استثنائي. ووفقاً للمكتب المركزي للاحصاء، فان الناتج القومي الخام ــ بما في ذلك فرعا الزيتون والنسيج ــ ارتفع بما يعادل ٢ ــ ٥ بالمئة خلال تلك السنة. أما المعطيات حول النشاط الاقتصادي لعام ١٩٨٩، فلم تنشر بعد.

ومن الجدير بالذكر أنه، على الرغم من الهبوط في مداخيل العمال، والتراجع في النشاط الاقتصادي، نتيجة للانتفاضة، فقد ارتفع مؤشر الأسعار في الضفة خلال العام ١٩٨٩ بحوالي ١٥ بالمئة، وفي غزة بحوالي ١٩,٥ بالمئة؛ وهذا بالمقارنة بارتفاع قدره ١٧,٦ بالمئة لمؤشر الأسعار في اسرائيل.

وبما أنه من الصعب الاعتماد على معطيات المكتب المركزي للاحصاء، فنحن مضطرون لاجراء استقصاء محدد لبعض المصانع والشركات. ويبدو أن هناك تطويراً للفروع الصناعية والزراعية والحرفية، على الرغم من الظروف الصعبة، وغياب امكانيات تجنيد رأس المال دون مصادقة سلطات الجيش. ففي يوم دراسي عقد في جامعة تل ــ أبيب في شهر آذار/ مارس، ذكر صناعي شاب من رام الله أنه أقيم في منطقة الخليل، خلال السنة الأخيرة، حوالي ٤٠ مصنعاً صغيراً ومتوسطاً، دون الحصول على مصادقة «ضابط الأركان» المسؤول عن الصناعة.

فهل المقصود «ثورة صناعية» في المناطق؟ من السابق لأوانه الخروج باستنتاج كهذا، الا أنه في عدد من الفروع، كالمنتجات الاستهلاكية، البلاستيكية والأخشاب، هناك اتجاه نحو الارتفاع. ويقول صناعيو بلاستيك اسرائيليون: إنه خلال السنتين الأخيرتين، أقيمت مصانع عائلية للمنتجات البلاستيكية، في عدد غير قليل من المدن والقرى في المناطق. وكثيرون يتحدثون عن «الانفجار الصناعي» لفرع البلاستيك في المناطق بما يشبه «الانفجار» في آسيا في بداية السبعينيات. وهذا «الانفجار» تسبب في أزمة لدى صناعيي الدول الغربية.

وبناء على معطيات شركة سجائر القدس، فقد ارتفعت مبيعات الشركة بنسبة ٤ بالمئة سنوياً منذ نشوب الانتفاضة. وتشغل هذه الشركة حوالي ٢٠٠ عامل، وتصل قيمة مبيعاتها الى حوالي ٣٥ مليون دولار. وحسب تقدير المسؤولين في الشركة، تسيطر شركتهم على حوالي ٧٠ بالمئة من سوق السجائر في المناطق...

كذلك طرأ ارتفاع في إنتاج العصير والمشروبات الخفيفة منذ نهاية عام ١٩٨٧. وهناك شركات معنية بزيادة إنتاجها أكثر فأكثر، وباستيعاب عمال إضافيين. فأحد المصانع المنتجة للمشروبات الخفيفة في رام الله، وهو يشغل ١٢٠ عاملا، سيفتح قريباً خط إنتاج للزجاجات العائلية، وخط إنتاج جديداً ــ بعد بضعة أشهر ــ للعصير. وسيتيح افتتاح خطي الانتاج هذين استيعاب ٨٠ عاملا اضافياً.

### نحو استقلال اقتصادي محدود

كل شيء يشير الى أن الاقتصاد الفلسطيني يتجه نحو الاستقلال الاقتصادي المحدود. ونقول المحدود لأنه طالما بقي الاحتلال، فاسرائيل قادرة على منع التطور الرأسمالي في المناطق ــ إذا وصل الى مدى غير مرغوب فيه، في نظرها. لكن المنع لم يعد بالامكان أن يكون منعاً تاماً، مثلما أصبحت السيطرة العسكرية تزداد اهتزازاً يوماً بعد يوم (أنظر: الخرق الجماعي لمنع التجول الذي فرض على غزة بعد مقتل العمال العرب في ريشون ليتسيون).

وفي الحقيقة، فان خطط الاستقلال الاقتصادي قائمة فعلا، خصوصاً تلك المرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالخطوات السياسية. ويتم الآن توزيع منشورات للقيادة الوطنية الموحدة تشجع المقاطعة للبضائع الاسرائيلية واستخدام الانتاج المحلي. ولكن هناك خططاً على المستوى النظري أيضاً. فقبل سنتين من الانتفاضة، نشر في باريس كتاب «اقتصاد المقاومة في المناطق المحتلة» للاقتصادي الفلسطيني أنطوان منصور، الذي توقع ــ بشكل دقيق جداً ــ عدداً من المسارات في المجال الاقتصادي منذ نشوب الانتفاضة.

وتعتبر محاولة قيادة م.ت.ف اقامة بنك للاستثمار، قادر على التزويد «بالأوكسجين» المطلوب لتمويل الصناعة في المناطق، جزءاً من هذه الخطة. وحتى الآن، تم تركيز معظم الموارد التي نقلت الى المناطق حول المساعدة لمنع بيع الأراضي والتعجيل ببناء البيوت والمباني. ومن المتوقع ــ الآن ــ تدفيق أكبر للأموال، لبناء قاعدة صناعية، أو ــ على الأقل ــ قاعدة لصناعة حديثة.

* *

# شؤون إسرائيلية داخلية

• عام

## خطر حكم اليمين

دان هورفيتس
أستاذ العلوم السياسية في الجامعة العبرية

هآرتس، ١٩٩٠/٥/١٥

يبدو، ظاهرياً، أن كلاً من اليمين واليسار في إسرائيل متمسك بالفرضية القائلة: إن وجود الدولة مضمون. ومع ذلك، هناك مخاوف لدى أنصار الكتلتين السياسيتين: أنصار اليمين قلقون من جراء الانعكاسات الأمنية، التي قد يؤدي إليها انسحاب إسرائيلي من المناطق؛ وأنصار اليسار متخوفون من احتمال نشوب حرب في ظل ظروف العزلة السياسية.

والقلق الذي يغذي مساندة مواقف اليمين يتناول وضعاً مستقبلياً إفتراضياً؛ بينما القلق بين مؤيدي اليسار يتناول مخاطر الحاضر والمستقبل القريب.

وحتى يومنا هذا، يصعب تصور محاولة عربية لاخضاع إسرائيل بوسائل عسكرية. يحتمل حدوث مساس بإسرائيل في إطار

حرب محدودة لأهداف سياسية، أو في رد على عملية عسكرية إسرائيلية؛ ولكن ليس حرب مبادأة، إخضاعية.

وطالما أن الفرضية القائلة بأن إسرائيل هي الدولة الوحيدة في المنطقة، التي تملك أسلحة نووية، هي فرضية مقبولة لدى الدول العربية، وأيضاً لدى الدول العظمى، فإن الدول العربية لن تضع تلك الفرضية على المحك.

وحتى صدام حسين يعلم جيداً أن الأسلحة الكيماوية هي استكمال للأسلحة التقليدية، أكثر مما هي بديل لأسلحة نووية، التي سيمتلكها في غضون حوالي خمس سنوات فقط ـ حسب التكهنات.

والظهور المتوقع لأسلحة نووية في الدول العربية، في منتصف هذا العقد، قد يجعل تلك الدول مستعدة لأن تتحمل قدراً أكبر من المخاطر، في إطار حرب تقليدية، أو حرب تقليدية تستخدم فيها أسلحة كيماوية. وإذا صدقنا ما ينشر في وسائل الاعلام الأجنبية، فمن الصحيح أنه ستظل للزعامة الاسرائيلية إمكانية اختيار تبادل ضربات نووية، التي تعني «علي وعلى أعدائي»؛ ولكن من المحتمل تماماً أن يكون هناك زعماء عرب لديهم الاستعداد للمقامرة والمخاطرة بحرب حسم تقليدية، بافتراض أنه عندما تواجه إسرائيل المفاضلة بالاختيار بين هزيمة تقضي على الدولة ـ ولكن تبقي على سكانها أحياء ـ وتصرف شمشون، فإنها ستختار الاحتمال الأول.

ومدى استعداد العرب لتحمل مخاطر كهذه، عندما تكون في حوزتهم أسلحة نووية، سوف يزداد كلما كانت قوتهم التقليدية أكبر من قوة إسرائيل، وكلما كان تدخل الدول العظمى في ساحة النزاع الاسرائيلي ـ العربي أقل.

إن موازين القوى العسكرية بين إسرائيل والعرب، في أية حرب في المستقبل، سوف تتحدد ـ في المقام الأول ـ وفقاً لحجم الائتلاف العسكري العربي. وأهم دولة عربية من هذه الناحية هي مصر، التي سيتوقف عليها ما إذا كانت إسرائيل ستضطر إلى القتال على جبهتين أم على الجبهة الشرقية فقط. وتعتبر مصر ـ الآن ـ متمسكة بمسيرة السلام أكثر من أية دولة أخرى في المنطقة، بما في ذلك إسرائيل.

إن إعطاء إسرائيل ظهرها لمسيرة السلام، أو الاخماد الوحشي للانتفاضة، أو استئناف نشاط الاستيطان، هي أمور يمكن أن تجعل مصر تتخلى عن طريق السلام، وتدخل في ائتلاف عربي يتجه إلى الحرب.

والشيء الذي لا يقل خطورة عن ذلك، بالنسبة لاسرائيل، هو خطر تخلي الولايات المتحدة عن تدخلها في مسيرة السلام، من خلال إلقاء مسؤولية ذلك على عاتق إسرائيل. ومن وجهة نظر أميركية، تضاءلت ـ إلى حد كبير ـ الأهمية الجيو ـ استراتيجية للشرق الأوسط، في أعقاب الانسحاب السوفياتي من أفغانستان، وصعوبات الاتحاد السوفياتي لفرض هيمنة السلطة المركزية على الجمهوريات الاسلامية في جنوبه.

كذلك، فإن المبالغ الطائلة، التي تنفقها الولايات المتحدة في مساعدة إسرائيل، يمكن أن تخدم المصالح الأميركية بشكل أفضل، إذا أنفقت في مساعدة بولنده والمجر وتشيكوسلوفاكيا. وفي المقابل، لا تملك دولة إسرائيل القدرة على تحمل نفقات الأمن واستيعاب الهجرة، من دون معونة أميركية.

ومن وجهة النظر هذه، فإن مسيرة السلام تمثل أحد الالتزامات التي تقيد الأميركيين، وتحول دون حدوث تخل عنها، وثمة التزام أميركي آخر، وهو الحفاظ على الديمقراطية في إسرائيل، والتي يتأثر تطبيقها بحدوث تحولات في صورة إسرائيل في نظر الشعب الأميركي.

وخيبة الأمل الأميركية، وتقوض مكانة إسرائيل لدى الرأي العام الأميركي الدولي، من شأنهما تعريض حركة الهجرة لخطر فوري؛ كما أنهما ينطويان ـ بمرور الوقت ـ على خطر أمني مضاعف يتعلق بالوجود: المساس بالقدرة الاقتصادية لاسرائيل على الصمود في سباق التسلح مع الدول العربية، وضعف نفوذ التواجد الأميركي الكابح على العرب.

إن حكومة يمينية، برئاسة يتسحاق شامير، يتولى فيها دافيد ليفي منصب وزير الخارجية، ويكون آريئيل شارون، رحبعام

زئيفي، رفائيل إيتان، يوفال نئمان وغيئولاه كوهين شركاء فيها، ليست غير قادرة على التصدي للأخطار فحسب، وإنما سيكون ـ أيضاً ـ من شأن تصرفاتها المتوقعة تفاقم تلك الأخطار بالقدر الذي قد يجعلها تنطوي على كارثة. وتشهد على ذلك الأسابيع المعدودة للحكومة الانتقالية.

إن قضية الاستيطان الخاصة بمدرسة «عطيرت كوهانيم» الدينية، في الحي المسيحي في القدس، ليست فقط مساهمة من ميزانية وزارة الاسكان الاسرائيلية في المساعي الاعلامية لـ م.ت.ف في العالم المسيحي، وإنما هي ـ أيضاً ـ مرآة صادقة، تعكس طريقة تفكير اليمين الاسرائيلي في مسائل لها انعكاسات سياسية وأمنية.

وهذا التفكير يعتبر ذا بعدين بشكل محض: فالبعد الأيديولوجي يصاغ بمصطلحات الحق: «حق اليهود في أرض ـ إسرائيل»؛ «حق اليهود في السكن في أي مكان من أرض ـ إسرائيل»؛ «ما ينطبق على يافا ينطبق على نابلس». والبعد الثاني يؤثر على السياسة الداخلية: ضغوط المستوطنين ولوبي أرض ـ إسرائيل؛ ضرورة إرضاء أحزاب هتحياه، موليدت وتسومت؛ وزراء الدعائم [الأطواق] الذين يزعجون رئيس الحكومة؛ تقلب مركز الليكود وعدم استقراره؛ المغزى الانتخابي لأمزجة الجماهير العريضة ـ حسبما تنعكس في استطلاعات الرأي العام. والبعد الثالث يكاد يكون منعدماً تماماً ـ وهو بعد السياسة الذي يدمج بين اعتبارات استراتيجية ودبلوماسية، تتمثل في «السياسة الخارجية والأمنية».

ولقد سخر هنري كيسينجر ـ ذات مرة ـ من محدثيه الاسرائيليين، قائلا: «لا توجد لديكم في إسرائيل سياسة خارجية، وإنما لديكم سياسة داخلية». ولو كانت هذه الأمور قد حدثت في فترة حكم الليكود، لكان قد قال بالتأكيد: «سياسة داخلية وأيديولوجيا».

إن ضيق الأفق القبلي، الذي يتنكر لارتباط إسرائيل بالعالم الخارجي؛ والانغلاق في مواجهة «عالم الأغيار» باعتباره «كله ضدنا»؛ وتأثير مذهب الارادية (Voluntarism) الفظ، الخاص بحركة غوش إيمونيم، والذي يكمن في أوهام وهلوسات مسيحانية، ويتجاهل ضوابط براغماتية؛ والتقليد الاعلاني للحركة الاصلاحية، الذي تحدى التقليد البراغماتي لحركة البناء الصهيوني؛ ومجرد الجهل ـ كل ذلك معاً أدى إلى إهمال بعد السياسة في اعتبارات اليمين الاسرائيلي.

وإذا كان ذلك، فعلاً، هو الاتجاه الفكري لليمين الاسرائيلي، وكل الدلائل تشير إلى أن الأمر كذلك، فإن الأحداث في الحي المسيحي، وفي قبر يوسف في نابلس، ليست سوى محض بداية. والطريق الذي له بداية كهذه له نهاية متوقعة: نهاية مسيرة السلام؛ تقوض الشرعية الدولية لاسرائيل؛ تآكل التزام الولايات المتحدة تجاه أمن إسرائيل. وكل ذلك يحدث عشية دخول أسلحة نووية إلى المنطقة.

* *

## حالة طوارىء

آرئيل شارون

يديعوت أحرونوت، ١٩٩٠/٥/٢٥

على مدى سنوات، استصرخت وناديت وطالبت بالانصراف لمعالجة القضايا القومية المركزية. لقد ادعيت بأن الانتفاضة ستؤدي بنا إلى وضع سياسي دولي لا يطاق، وستسبب ضرراً كبيراً لصورة إسرائيل في العالم، وفقدان الاحساس بالردع

والخوف من إسرائيل. وكررت مراراً أن أكبر الأخطار سيتمثل بالمشاركة المتزايدة لعرب إسرائيل في العنف والارهاب. وشددت على إمكانية وقف دوامة الدماء. وقد تراوحت ردود الفعل على أقوالي من الاستهزاء والتسخيف إلى التلميحات الواضحة بأن كل ما أسعى إليه هو الحصول على منصب وزير الدفاع.

وواصل «الخبراء» الأمنيون ترديد أقوالهم بأن «الانتفاضة تسير نحو الخمود»، وأن «ما هذه إلا موجة عابرة».

طالبت ببلورة مشروع سلام حقيقي. طالبت بأن نوضح لأنفسنا، للعرب وللعالم، ما الذي تستطيع وما الذي لا تستطيع إسرائيل القيام به، بصراحة وبأقوال واضحة. وحذرت من زرع الأوهام الكاذبة المؤدية إلى بلبلة علاقاتنا مع الولايات المتحدة. وطالبت بوضع مطالب مضادة، كوقف الحوار بين الولايات المتحدة وم.ت.ف، وحل المنظمات الارهابية الفلسطينية، التي تتواجد حالياً في الدول العربية، ومنها من تتلقى الدعم من العالم الغربي. وجاء الرد في صورة الفكرة التعيسة المتعلقة «بانتخابات ديمقراطية لعرب يهودا والسامرة وغزة»، والذهاب إلى القاهرة.

وواصل «الخبراء» السياسيون ترديد أقوالهم بأننا «بهذا سنكسب الوقت».

اقترحت، مثل أعضاء آخرين في الحكومة، خطة لاستيعاب الهجرة المباركة، فسمعنا خطابات نارية، دون أن يتحقق شيء. فالمهاجرون يصلون بتيار هائل ـ حلم الأجيال يتحقق ـ ونحن نقف مكتوفي الأيدي دون حراك. ويقوم القادة القوميون بطمأنتنا قائلين: «سنتغلب»، «نحن سنتغلب».

وبسبب الفلتان الأمني، والأخطاء السياسية، والتقصير في معالجة الهجرة، استقلت من الحكومة يوم ١٩٩٠/٢/١٢. لقد رغبت في أن أوضح باستقالتي ـ كما قلت مراراً ـ تحذير اليهود مما ينتظرهم، قبل حصول الفوضى.

وها هي الفوضى، تأتينا، ومن جميع الاتجاهات. فحولنا كل شيء يحترق، ونحن ـ وللشهر الثالث على التوالي ـ نهدر طاقتنا وجهدنا في أمور واهية.

نحن لا نعتني بالهجرة المباركة، ولا بالأمن، ولا بوضعنا السياسي؛ وإنما بمحاولات واهية للصمود أمام ضغوط هذا السياسي أو ذاك، وأمام ابتزاز هذا الحزب أو ذاك. والمكائد والصراعات الشخصية، والشللية والكتلوية، لا تزال تحتل مركز حياتنا. ويقول قادتنا: إنه «لا داعي للتسرع» في عملية تشكيل الحكومة... «ربما الأسبوع القادم».

ولكن، لم يبق لنا المزيد من الوقت. لقد حان وقت الوقوف وتحمل المسؤولية، وتنفيذ العملية التالية: التشكيل الفوري لحكومة وحدة وطنية، ذات قدرة على القرار.

لقد قدمت كامل الدعم لتشكيل حكومة كهذه، وأعلنت أنني لن أكون عائقاً أمام تشكيل الحكومة عن طريق تقديم أي مطلب شخصي. وأنا أطالب بذلك كل شريك محتمل في إقامة الحكومة، بمن في ذلك رفاقي في الليكود.

وينبغي على هذه الحكومة أن تعالج القضايا التالية:

● إعادة الأمن إلى حياة اليهود والعرب في أرض ـ إسرائيل. فحتى الآن، وبعد سنتين ونصف سنة من التقصير الأمني الخطير، لا يزال بالامكان تحقيق ذلك. وفي هذا الشأن، ليس لدي أي جديد. فكل ما كان صحيحاً، وناديت به منذ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٧ وما قبله، لا يزال صحيحاً حتى الآن: يتوجب على القيادة السياسية تكليف أجهزة الأمن بمهمة واضحة، محددة وقاطعة، وهي اجتثاث الاضطرابات. وإذا كانت هناك حاجة لتعريف محدد، ينبغي وضعه: استعادة سيطرتنا على كامل مساحة أرض ـ إسرائيل، وإعادة فرض القانون والنظام ـ على الأقل ـ بالمستوى الذي كان عليه في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٧.

ومن أجل ضمان عمل أجهزة الأمن، في إطار القانون فعلا، ينبغي توفير وسائل إضافية لها، عن طريق وضع تشريعات في إطار القيم السائدة لدينا.

علينا تقليص الاضطرابات بأي ثمن، وحتى القتل ـ أيضاً ـ لغير الأبرياء. فالعقل لا يتحمل وجود قانون يسمح بإطلاق النار كمخرج أخير، ويسمح بقتل البشر، دون السماح عملياً بعقوبات أكثر اعتدالا بكثير كطرد قادة الاضطرابات والمحرضين. والاصرار والحسم من جانب المرتبة السياسية ـ المستندة إلى فهم المشكلة وفهم الوسائل، والقدرة على التنفيذ والاشراف المباشر ـ لا يعني القسوة وتشديد العقاب، بل العكس؛ فهي وحدها التي تسمح بتحمل المخاطر، التي لا تجرؤ القيادة الحالية المفككة والمترددة على تحملها.

ولذا، فالطريق الوحيد للقضاء على الانتفاضة، لكي لا تقضي هي علينا، هو طريق تشكيل حكومة وحدة وطنية، واثقة بسياستها، وصلبة في تنفيذ هذه السياسة.

• تركيز معالجة الهجرة، الاستيعاب، العمالة والبناء، من خلال تأمين كافة الوسائل المطلوبة لذلك، دون أي تدخل للاعتبارات الحزبية أو الائتلافية؛ وتحرير كامل الجهاز الذي يتشكل من قيود البيروقراطية في مجال الميزانيات والأراضي المطلوبة لتوطين مليون يهودي على الأقل.

• البدء على الفور في بلورة مشروع سياسي، قادر على تحقيق سلام حقيقي. وينبغي أن يكون بين أسس هذا المشروع ما يلي:

أ ـ وقف سباق التسلح في الشرق الأوسط، وتقليص التسلح ومساواة تسليح إسرائيل بتسليح الدول العربية، لتستطيع إسرائيل تحمل قدر أكبر من المخاطر في خطواتها السياسية.

ب ـ دمقرطة الدول العربية، لتعزيز الثقة بأن السلام ـ إذا ما تحقق ـ ستتم المحافظة عليه.

ج ـ حل مشكلة اللاجئين في قطاع غزة، وفي يهودا والسامرة، عن طريق جهد مشترك من جانب إسرائيل، الولايات المتحدة والمجموعة الأوروبية. وطالم بقي هذا الجرح مفتوحاً دون علاج، فلن يكون بالامكان تحقيق السلام في الشرق الأوسط.

د ـ معالجة المشاكل الاقليمية، كمشكلة المياه، وإقامة «سوق مشتركة» للشرق الأوسط، تكون في مركزها إسرائيل، الأردن، السعودية وغيرها.

هـ ـ «هدم الأسوار» بين إسرائيل والأردن، وفتح نقاط عبور جديدة على الحدود أمام حركة الزوار من الطرفين، مما يؤدي إلى تغيير الأجواء، وتخفيف الشكوك المتبادلة.

و ـ إجراء مفاوضات سلام مع كل الدول العربية. وإذا كان قادتنا يجدون صعوبة في تشكيل حكومة على الفور، وإذا كانوا يعتقدون بأن «لدينا وقتاً»، فنرجوهم الابتعاد وإفساح المجال أمام آخرين للقيام بذلك.

من خلال تجاربي في إطار الجيش والحكومة، أعرف إلى أي مدى يجد الناس صعوبة في النهوض واتخاذ القرارات، خصوصاً في أوضاع الضغط، في حالات الطوارىء، في قضايا الحياة والموت. وحقاً ـ إنها حالة طوارىء.

* *

عيسى يوسف اللويشي

وفضلاً عن ذلك، من الأفضل أن نعلن ــ اعتباراً من الآن ــ وبشكل علني ومباشر أنه، مثلما أعلنت مصر والولايات المتحدة ــ أكثر من مرة ــ أنه بسبب تغير الظروف، فليس كل ما جاء في اتفاقيتي كامب ــ ديفيد لا يزال ساري المفعول، فمن الواجب على اسرائيل أن توضح أنها بدورها ترى نفسها حرة، «بسبب الظروف» أيضاً، في الخروج على صيغة الكتابات المقدسة التي وقع عليها السادات وبيغن وكارتر، وفي أن تضم منطقة «مشروع آلون» على سبيل المثال؛ وذلك كمرحلة أولى في تحقيق أهدافها المعلنة، والسيادة على كل أرض اسرائيل الغربية، من خلال منح مساواة في الحقوق، بما في ذلك حق الانتخاب والخدمة في الجيش الاسرائيلي للعرب الذين يعلنون ولاءهم للدولة.

وليس ثمة شك في أن اعلان نوايا كهذا كان سيرفض رفضاً باتاً، وبغضب، من جانب الأميركيين والمصريين، وأيضاً من جانب المعراخ. ومع ذلك، فانه كان سيوفر علينا المناخ المتعكر والمنطوي على شكوك تجاه اسرائيل، وكذلك الصرخات اليومية من جانب الادارة الأميركية، التي تصدر على لسان السيدة تاتويلر، والتي يبدأ بعض يهود الولايات المتحدة في التسليم بها.

وفي مسألة الأمن، أيضاً، توجد مخاوف، سواء من جانب الحمائم أو من جانب الصقور. وادعاء اليسار بأن تشكيل حكومة برئاسة الليكود قد يؤدي الى تصعيد الانتفاضة هو ادعاء مقبول. ومخاوف هذا المعسكر (الذي يتمنى بعضه في أعماق نفسه استمرار العنف، لأن العنف وحده هو الذي سيؤدي الى تحقيق أمنيته: دولة فلسطينية) من أن يتم إخماد هذا التصعيد بقوة ضخمة، على يد حكومة الليكود، هي مخاوف مدحوضة. وفي المقابل، فإن مخاوف اليمين من أن يكون وزراء الدفاع من الليكود مقيدين في منصبهم وأداء مهامهم، أكثر من وزراء دفاع منتمين الى اليسار، هي مخاوف موثوقة.

### أليسار يستطيع أن يهدأ

لا يوجد، تقريباً، مجال قومي يتوقع فيه أن تؤدي حكومة شامير مهامها بشكل مقبول؛ والدليل على ذلك هو الاهتمام الفاشل باستيعاب الهجرة، التي يوجد إجماع وطني كامل على أهميتها. فمن الذي أعاق دافيد ليفي عن إعداد شقق للمهاجرين في الموعد المناسب؟ من منع يتسحاق شامير (عن طريق «مكتب الاتصال» المشرف على إخراج اليهود من الاتحاد السوفياتي والخاضع لرئيس الحكومة) من فتح عنق الزجاجة الخاص بالهجرة، ومن إيجاد وسائل متنوعة لتخليص أكثر من ٤٠٠ ألف يهودي ممن يحملون تأشيرات خروج، وينتظرون ــ منذ أكثر من عام ونصف العام ــ الخروج من الاتحاد السوفياتي؟ ليس السوفيات!

ويبدو أنه في مسألة الاستيطان، أيضاً، يستطيع اليسار أن يهدأ ويقر عيناً. ففي هذا المجال أيضاً، وحسب المقولة المتكررة لأبا إيبان، ستكون تلك حكومة يمينية ذات يدين يساريتين. وحتى الآن، كانت هتحياه وتسومت وموليدت في المعارضة، ومارست ضغوطاً من هناك لاقامة المستوطنات. والآن، عندما ستمارس الادارة الأميركية ضغطاً وحشياً، ويرغب شامير في إثبات اعتداله، فليس ثمة احتمال بأنه سيحقق أية خطة استيطانية. ومن المتوقع، إذن، أن توافق تلك الأحزاب، انطلاقاً من رغبتها في تشكيل حكومة يمينية، على وجوب ارجاء ــ حالياً بالطبع ــ اقامة مستوطنات جديدة.

ومن حق المعسكر القومي الكبير أن يكون له ممثلون أكثر جودة ومصداقية وموهبة. فالأفكار التي يطرحها تواجه اليوم معارضة من جانب غالبية دول العالم، ومن جانب أقلية ضخمة من مواطني اسرائيل. وإذا لم تخرج من هذا المعسكر، بمختلف اتجاهاته، زعامة تنجح في أن تقود الدولة، وتسير بها في الطريق الوعرة والطويلة لتحقيق أفكاره ــ السلام، الأمن، الاستيطان في كل أرض ــ اسرائيل، واستيعاب الهجرة الجماعية ــ فإنه قد يفقد السلطة. وهذا في حد ذاته ليس كارثة. ففي ظروفنا، يعني فقدان السلطة لصالح اليسار ظهور وضع سياسي يحتمل أن يؤدي الى تنازلات لا علاج لها. وان حكومة برئاسة بعض زعماء الليكود، الآن، قد تؤدي الى الأمر ذاته.

حسن يوسف (الكويتي)

## أخطار الطرف الثالث

ألون بنكس

دافار، ۲۷/٥/۱۹۹۰

مسألة الأسلحة النووية لا تشغل بال الجمهور في اسرائيل بصفة خاصة. ولذلك، لم يكن مفاجئاً عدم الاكتراث الذي أبدته وسائل الاعلام تجاه الزيارة التي قام بها لاسرائيل، هذا الأسبوع، وفد الأمم المتحدة لنزع الأسلحة غير التقليدية من الشرق الأوسط.

صحيح أنه تندرج تحت العناوين «غير التقليدية» مسائل مثيرة للاهتمام في اسرائيل ــ أسلحة بيو ــ كيماوية، وبالذات تسلح العراق بأسلحة كهذه، بل وتسلحها المحتمل برؤوس نووية ــ ولكن۳ مسألة احتمال اضفاء الطابع النووي على الشرق الأوسط ظلت إرثاً للأكاديميين، ولقليل جداً من الصحفيين، وللمسؤولين في الخارجية الأميركية.

ومع محادثات بيكر في موسكو، واجتماع وزراء دفاع حلف شمال الأطلسي لمناقشة المستقبل النووي للحلف، وقمة بوش ــ غورباتشوف المرتقبة في أواخر هذا الشهر ــ والتي من بين المسائل التي ستتناولها بالنقاش مسألة الحد من الأسلحة الاستراتيجية ــ فإن مسألة الأسلحة النووية تعود الى جدول الأعمال العالمي. ومع ذلك، يبدو أن هذا النقاش لم يمس اسرائيل.

ولم تعترف اسرائيل، على الاطلاق، بأنها تمتلك أسلحة نووية. وكانت سياستها الرسمية، دوماً، هي سياسة الغموض المتعمد، التي تتلخص في الاعلان عن أن اسرائيل لن تكون البادئة بإدخال أسلحة نووية الى الساحة الشرق ــ أوسطية. وهذا الاعلان ينطوي على توجه من الردع الواضح، فضلا عن تلميحات مختلفة تم ادخالها الى الرأي العام العالمي. وذلك أيضاً هو السبب الذي جعل اسرائيل ترفض التوقيع على اتفاقية حظر انتشار أسلحة نووية في العالم؛ وهي الاتفاقية التي تعتبر في جوهرها اتفاقية بين الدول النووية (التي تملك أسلحة نووية) والدول غير النووية (التي لا تملك أسلحة نووية).

وتنص المادة الثانية من معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية لسنة ١٩٦٨ على أن الدول غير النووية (والمقصود هنا النواة لأغراض عسكرية) تتعهد بألا تحتفظ أو تمتلك أسلحة نووية. وتنص المادة الرابعة على أن تتعهد الدول النووية من جانبها بتوريد تكنولوجيا نووية لأغراض سلمية. وبما أن اسرائيل ليست موقعة على المعاهدة ــ ومن ثم لا توافق على رقابة وإشراف دوليين على منشآتها النووية ــ فإنه لا تنطبق عليها المادة التي يتم فيها التعهد بعدم امتلاك يورانيوم مخصب، مكونات وأزرار، وما شابه ذلك.

وليست اسرائيل الوحيدة التي لم توقع على المعاهدة، وإنما امتنعت ــ أيضاً ــ الأرجنتين والبرازيل والصين وفرنسا والهند وباكستان وجنوب أفريقيا عن الانضمام إليها. وتستخدم تلك الدول ادعاءين لتوضيح معارضتها: أولا: تدعي أن المعاهدة تبقي وتخلد التمييز بين «الدول التي تملك» و«الدول التي لا تملك». وثانياً، تدعي أن التوقيع ذاته ينطوي على تنازل طوعي عن القدرة على التفاوض، مقابل مزايا ملموسة محدودة وغير قابلة للقياس.

هل هذه الادعاءات مقبولة في حالة اسرائيل؟ الواقع أن كل دولة من الدول المذكورة آنفاً لديها ادعاءات سياسية خاصة.

فاعتبارات فرنسا، عندما قررت الحفاظ على ردع نووي مستقل، كانت مختلفة عن اعتبارات جنوب أفريقيا؛ وللصين مصالح تختلف عن مصالح الهند، التي تمنعها من التوقيع على المعاهدة. ولكن أية دولة من هذه الدول لا تحافظ على الغموض وعدم اليقين لفترة طويلة من الوقت مثلما تفعل اسرائيل. ومن ثم، يبدو أن «التمييز» ليس ادعاء وثيق الصلة باسرائيل.

وفي صلب الاستراتيجيا الاسرائيلية يكمن الردع التقليدي. واذا بحثنا في التاريخ السياسي ـ العسكري ـ الاستراتيجي لاسرائيل منذ ١٩٤٨، نستطيع القول بأن نظرية الردع التقليدية قد أحرزت نجاحاً. صحيح أنه كان هناك ثغرات في القدرة على الردع، مثل حرب يوم الغفران؛ ولكن ـ بصفة إجمالية ـ أدت هذه الاستراتيجيا دورها.

والسؤال وثيق الصلة من ناحية اسرائيل هو، هل كان الردع النووي الواضح (أو الخفي) مكملا للردع التقليدي، وهل خلق «حزمة ردع»، أم أن الدول العربية قد فهمت أن حافة الردع الواضح عالية، ولا يمكن تصورها كإجراء تكتيكي؟ إذا كانت الاجابة الثانية سليمة فمن المحتمل جداً ألا تكون محاولة العراق امتلاك قدرة نووية ناجمة عن نوايا هجومية، وإنما عن اتجاه لخلق واقع يسمى في علم المصطلحات النووية «قدرة أكيدة على التدمير المتبادل»، أي خلق توازن من الردع يجعل المواجهة قاصرة على الصعيد التقليدي فقط .

ويبدو أن محاولات العراق تتطلب من اسرائيل بلورة وصياغة نظرية، أو ـ بدقة أكثر ـ تحديد حافة استخدام جديدة.

والمبرر الثاني، الذي يبرر مناقشة هذا الموضوع، هو محادثات الحد من الأسلحة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي. ففي كانون الأول/ ديسمبر سنة ١٩٨٧، اتفق ريغان وغورباتشوف على إزالة الصواريخ قصيرة ومتوسطة المدى (٥٠٠ ـ ٥٥٠٠ كيلومتر). وتعتبر محادثات الحد من الأسلحة الاستراتيجية مستمرة، وسوف تستمر في المستقبل القريب. وترى موسكو ـ ويبدي الأميركيون علامات موافقة على ذلك ـ وجوب ابطال مفعول أخطار «الطرف الثالث». والمقصود بذلك الدول التي توجد في تخومها (وتحت مسؤولياتها العملياتية) وصواريخ ومنصات إطلاق باليستية. وصواريخ بيرشينغ المنصوبة في ألمانيا هي مثال على ذلك. فالاتحاد السوفياتي يطالب بإزالتها مقابل إزالة صواريخ إس.إس ـ ٢٠ من ألمانيا الشرقية.

ويرى السوفيات أن صواريخ ياريحو ـ ٢ الاسرائيلية (بافتراض وجود صواريخ كهذه فعلا) هي أيضاً بمثابة «طرف ثالث». ويزعم السوفيات أنه، بسبب مدى صواريخ ياريحو، فإن هذه الصواريخ ليست مسألة إقليمية، وإنما هي مشتقة من السياق المتعلق بإزالة الأسلحة بين الدولتين العظميين. وبالتالي، فضلا عن عدم التوقيع على معاهدة حظر انتشار الأسلحة، واحتمال أن تكون القنبلة الاسلامية مجرد مسألة وقت، فإن اسرائيل ستتعرض ـ في المستقبل القريب ـ لضغوط مختلفة، للموافقة مبدئياً على نزع الأسلحة غير التقليدية من الشرق الأوسط . وهنا ـ أيضاً ـ مربط الفرس أوبيت القصيد. فمن أجل إزالة تلك الأسلحة ونزعها ـ ولو على الصعيد التصريحي الاعلاني ـ ينبغي الاعتراف بوجود الشيء الذي يحتاج الى ازالة. واسرائيل غير مستعدة لذلك في هذه المرحلة.

إن السؤال الماثل أمام اسرائيل، الآن، هو: هل نقدم المساعدة للدولتين العظميين في مسألة التحفظ إزاء أسلحة نووية، أم نواصل السياسة الحالية، حيث أن الفيصل والمقياس الوحيد هو تقدم العراق في اتجاه امتلاك القنبلة [النووية]. على أية حال، يحتاج هذا الأمر الى نقاش عام، مبدئي ونظري. وينبغي أن تدخل في صلب هذا النقاش الفرضية القائلة بأن تنوية [إضفاء الطابع النووي] الشرق الأوسط هي أمر محتمل. وكنتيجة لذلك، ينبغي أن ندرس جيداً ما إذا كانت تنوية المنطقة ستؤدي الى اقتراب الكارثة، ولذلك يجب نزع الأسلحة تحت رعاية الدول العظمى، أم أن القدرة على التدمير المتبادل ستساهم في الاستقرار، وفي الحيلولة دون نشوب حرب، مثلما حدث في أوروبا منذ سنة ١٩٤٩؟

* *

# حكومة شامير المصغرة : ثلاث وثائق

صادق الكنيست، يوم ١٩٩٠/٦/١١، على الحكومة الجديدة التي قدمها يتسحاق شامير؛ وذلك بأغلبية ٦٢ عضواً من الأحزاب اليمينية والدينية، ومعارضة ٥٧ عضواً من المعراخ وكتل اليسار وأغودات يسرائيل، وامتناع عضو واحد عن التصويت، هو: أبراهام فيرديغر من أغودات يسرائيل.

في ما يلي، نقدم ثلاث وثائق حول الحكومة: الأولى، قائمة بأعضاء الحكومة الجديدة؛ والثانية، الاتفاق الائتلافي بين أعضاء الكنيست والكتل المؤلفة لها؛ والثالثة، الخطوط الأساسية لسياسة الحكومة.

## ١ ــ أعضاء الحكومة

هآرتس، ١٩٩٠/٦/١٢

١ ــ يتسحاق شامير (ليكود) ــ رئيساً للحكومة، وزيراً للعمل والرفاه ووزيراً لحماية البيئة.

٢ ــ دافيد ليفي (ليكود) ــ نائباً لرئيس الحكومة، وزيراً للخارجية.

٣ ــ موشيه نسيم (ليكود) ــ نائباً لرئيس الحكومة، وزيراً للصناعة والتجارة.

٤ ــ موشيه آرنس (ليكود) ــ وزيراً للدفاع.

٥ ــ يتسحاق موداعي (حركة تحقيق الفكرة الصهيونية) ــ وزيراً للمالية.

٦ ــ آريئيل شارون (ليكود) ــ وزيراً للبناء والاسكان.

٧ ــ زفولون هامر (المفدال) ــ وزيراً للتعليم.

٨ ــ آرييه درعي (شاس) ــ وزيراً للداخلية.

٩ ــ روني ميلو (ليكود) ــ وزيراً للشرطة.

١٠ ــ دان مريدور (ليكود) ــ وزيراً للعدل.

١١ ــ يتسحاق بيرتس (كتلة فردية) ــ وزيراً للاستيعاب.

١٢ ــ إيهود أولمرت (ليكود) ــ وزيراً للصحة.

١٣ ــ دافيد ماغين (ليكود) ــ وزيراً للاقتصاد والتخطيط.

١٤ ــ رفائيل إيتان (تسومت) ــ وزيراً للزراعة.

١٥ ــ رفائيل بنحاسي (شاس) ــ وزيراً للاتصالات.

١٦ ــ جدعون بات (ليكود) ــ وزيراً للسياحة.

١٧ ــ موشيه كتساف (ليكود) ــ وزيراً للمواصلات.

١٨ ــ يوفال نئمان (هتحياه) ــ وزيراً للطاقة والانشاءات والعلوم والتكنولوجيا.

١٩ ــ أفنير شاكي (المفدال) ــ وزيراً للشؤون الدينية.



* *

## ٢ ــ الاتفاق الائتلافي

**يديعوت أحرونوت، ١٩٩٠/٦/١٠**

أبرم هذا الاتفاق الائتلافي في القدس بين الكتل وأعضاء الكنيست التالية أسماؤهم:

الليكود ــ الحركة القومية الليبرالية، شاس ــ السفارديم حراس التوراة، المفدال، الحزب الديني القومي، حركة تحقيق الفكرة الصهيونية، هتحياه، تسومت، ديغل هتوراه؛ الوزير الحاخام يتسحاق بيرتس، عضو الكنيست الحاخام اليعيزر مزراحي.

**الحكومة**

* يتم تشكيل حكومة وطنية (فيما يلي: الحكومة) تشترك فيها الكتل وأعضاء الكنيست الموقعون على هذا الاتفاق، وكتل أخرى يتقرر إنضمامها إلى الحكومة.

* يتولى السيد يتسحاق شامير رئاسة هذه الحكومة.

* تعمل الحكومة ووزراؤها بموجب الخطوط الأساسية المرفقة بهذا الاتفاق، والتي تمثل جزءاً لا ينفصم عنه، وطبقاً لقرارات الحكومة.

* يتم الحفاظ على مبدأ الاستمرارية في قرارات الحكومة.

**الكنيست**

* يتم تشكيل إدارة الائتلاف، وتكون قراراتها ملزمة لكل أعضاء الائتلاف.

* تتكون إدارة الائتلاف من ١٣ عضواً ــ ٧ من كتلة الليكود، وعضو واحد من كل كتلة من الكتل المشتركة في الائتلاف.

* يصوت أعضاء كتل الائتلاف على الاقتراحات المدرجة على جدول الأعمال، سواء كانت اقتراحات عادية أو عاجلة؛ وعلى مشاريع القوانين الخاصة، سواء التي يقدمها أعضاء الائتلاف أو التي يقدمها أعضاء المعارضة، وفقاً لقرار إدارة الائتلاف، أو وفقاً لبيان الوزير الذي يتولى الرد، في حال عدم تمكن إدارة الائتلاف من مناقشة الموضوع.

* يتوجب على عضو الائتلاف التصويت لصالح أي مشروع قانون أو بيان سياسي تعرضه الحكومة.

**تعديل أو تغيير بند في القانون محل البحث في اللجنة**

* يتوجب على عضو الائتلاف التصويت لصالح مشاريع القوانين التي تقدمها الحكومة؛ وينطبق عليه حظر الامتناع عن التصويت في كل القراءات الثلاث للقوانين التي تعرضها الحكومة على الكنيست.

* في المسائل التي يسمح ــ بالنسبة لها ــ لكتل الائتلاف، في إطار قانون الانتقال (تعديل) لسنة ١٩٦١، بحرية التصويت أو بحرية الامتناع، يتم إجراء مباحثات في إدارة الائتلاف بناء على طلب إحدى كتل الائتلاف.

**عام**

* يتم تشكيل لجنة يشترك فيها ممثلو كل كتل الائتلاف، وتتوصل إلى اتفاق عام في موضوع تغيير نظام الحكم في إسرائيل. وتنتهي اللجنة من عملها في غضون ثلاثة أشهر.

* يتم ضمان الحفاظ على الوضع الراهن في الشؤون الدينية. ويعارض الائتلاف أي مشاريع قوانين من شأنها المساس بالوضع الراهن، ويؤيد المواضيع التالية:

أ ــ قانون التفويض.

ب ــ قانون الخنزير.

ج ــ التطبيق الكامل لتوصيات لجنة العمل والرفاه، الصادرة يوم ١٩٩٠/٣/٢١ بشأن الاجهاض.

د ــ بلورة مقترحات عملية، تحت سلطة الحاخامين، للحيلولة دون منشورات خليعة تحض على الرذيلة.

هـ ــ دراسة السبل والوسائل التي من شأنها تقليص تدنيس يوم السبت، بما في ذلك إطار المواصلات العامة.

و ـ العمل على منع الاكراه والاجبار على العمل في يوم السبت لمن يرغب في الحفاظ على قدسية السبت.

* تعمل الحكومة والكنيست على إلغاء الفوارق بين الطبقات، وعلى إزالة الاجحاف في نظام التعليم بمختلف أشكاله، بما في ذلك اليشيفات [المعاهد الدينية]، بهدف الوصول إلى مساواة كاملة في رصد الوسائل لكل مؤسسات التعليم؛ وذلك بشكل تدريجي وعلى مدى سنتين إلى ثلاث سنوات.

* يتم تشكيل لجنة باشتراك كتل الائتلاف، تضع معايير ثابتة ومقبولة لتغيير نظام توزيع «الميزانيات الخاصة».

* يتم تشكيل لجنة مشتركة، تشترك فيها كتل الائتلاف، ويتم فيها إعداد اقتراح لاقامة محطة إذاعية لترسيخ الوعي اليهودي. وتنتهي اللجنة من عملها في غضون ستة أشهر.

* تقوم الحكومة بتخصيص أراضي دولة، وتقدم يد العون في بناء ضواح للأزواج الشبان، للأسر كثيرة الأولاد وللمهاجرين الجدد.

* *

## ٣ ـ الخطوط الأساسية لسياسة الحكومة

يتركز عمل الحكومة الوطنية، التي تمثل أمام الكنيست، على المهام التالية:

* انطلاقاً من إدراك وحدة المصير والنضال المشترك للحفاظ على وجود الشعب اليهودي في أرض إسرائيل وفي الشتات، ومن أجل تجسيد الهدف الرئيسي لدولة إسرائيل ـ لم شمل الشعب اليهودي في أرضه ـ تضع الحكومة الهجرة والاستيعاب في مقدمة المهام الوطنية.

* تعمل الحكومة على الاسراع بالهجرة من كل الدول، وعلى إنقاذ اليهود المضطهدين.

* تعمل الحكومة على خلق الظروف الاجتماعية والاقتصادية والروحية، التي تتيح استيعاباً سريعاً وناجحاً للمهاجرين في الوطن.

* أن الحق الأبدي للشعب اليهودي في أرض إسرائيل غير قابل للنقض، ويندمج في حقه في الأمن والسلام.

* الأهداف السياسية الأساسية، للحكومة في هذه الفترة هي: ضمان استقلال وسيادة الدولة، تعزيز الأمن، الحيلولة دون نشوب حرب وإرساء سلام مع كل جيراننا. ومن أجل ذلك، ستعمل الحكومة على النحو التالي:

أ ـ ستحرص الحكومة على زيادة قوة الجيش الاسرائيلي، وقدرته على الردع، وقدرته على الصمود، في مواجهة تهديدات من جانب دول في المنطقة، بما في ذلك تهديداتها بأسلحة صاروخية غير تقليدية.

ب ـ ستعمل الحكومة بحزم ضد الارهاب، أياً كان مصدره وسيعمل الجيش الاسرائيلي وقوات الأمن الأخرى، بنشاط ودأب، لتأمين سلامة كل السكان، ولاستئصال ظاهرة العنف والاخلال بالنظام، ولخلق هدوء في شتى أرجاء البلاد.

ج ـ ستضع الحكومة التطلع إلى السلام في مقدمة اهتماماتها، ولن تألو جهداً في سبيل دفع السلام إلى الأمام.

د ـ ستعمل الحكومة على مواصلة مسيرة السلام، وفقاً لاطار السلام في الشرق الأوسط، الذي تم الاتفاق عليه في كامب ـ ديفيد، ومبادرتها للسلام الصادرة في ١٩٨٩/٥/١٤، بكل بنودها.

هـ ـ ستقوم إسرائيل بتشجيع ممثلي عرب يهودا والسامرة [الضفة الغربية] وغزة على المشاركة في مسيرة السلام.

و ـ ستعارض إسرائيل إقامة دولة فلسطينية أخرى في قطاع غزة وفي المنطقة الواقعة بين إسرائيل ونهر الأردن.

ز ـ لن تتفاوض إسرائيل مع م.ت.ف بشكل مباشر أو غير مباشر.

ح ـ ستدعو إسرائيل كل الدول العربية إلى بدء مفاوضات سلام، من أجل فتح صفحة جديدة في المنطقة لما فيه رخاء وازدهار المنطقة.

ط ـ ستعمل الحكومة على دفع وتوطيد العلاقات المتبادلة مع مصر، وفقاً لمعاهدة السلام بين الدولتين. وستدعو الحكومة مصر إلى تنفيذ دورها في معاهدة السلام مع إسرائيل، بما في ذلك تعهداتها ـ بموجب اتفاقيات كامب ـ ديفيد ـ لمنح معاهدة السلام مغزى ومضموناً، حسبما يتضح من بنودها وروحها، ومن نوايا الأطراف الموقعة عليها.

ي ـ (١) ستعمل الحكومة من أجل تنمية علاقات صداقة وعلاقات متبادلة بين إسرائيل وبين أي دولة تنشد السلام.

(٢) ستواصل الحكومة الحفاظ على علاقات الصداقة والتفاهم السائدة بين الولايات المتحدة وإسرائيل، وستحرص على تعميق تلك العلاقات في كل المجالات، بما في ذلك التعاون الاستراتيجي.

(٣) ستواصل الحكومة نشاط استئناف العلاقات الدبلوماسية مع دول أوروبا الشرقية ومناطق أخرى، وبالأخص مع الاتحاد السوفياتي؛ وستحرص على تأسيس علاقات دبلوماسية مع الصين.

ك ـ القدس الموحدة، عاصمة إسرائيل الأبدية، هي مدينة واحدة تحت سيادة إسرائيل وغير قابلة للتقسيم؛ وسيتم دوماً ضمان حرية العبادة والوصول إلى الأماكن المقدسة لكل أبناء الأديان. ولن تدخل القدس ضمن إطار الحكم الذاتي، الذي سيمنح للسكان العرب في يهودا والسامرة وقطاع غزة، ولن يشترك سكانها العرب في انتخابات تأسيس تمثيل سكان يهودا والسامرة وقطاع غزة، لا كمنتخبين ولا كناخبين.

* الاستيطان في شتى أرجاء أرض ـ إسرائيل هو حق لشعبنا وجزء لا ينفصم من الأمن القومي؛ وستعمل الحكومة على تعزيز الاستيطان وتوسيعه وتطويره.

* بالنظر إلى تزايد ظواهر معاداة السامية في دول عديدة في العالم، ستعمل الحكومة، بإشراك حكومات متنورة والطوائف اليهودية وعناصر أخرى، على خوض نضال دؤوب ضد هذه الظواهر.

* في مجال السياسة الاقتصادية ـ الاجتماعية، ستعمل الحكومة على:

أ ـ الحفاظ على الاستقرار الاقتصادي، وإجراء تخفيض إضافي في معدل التضخم.

ب ـ التنمية المستمرة للاقتصاد، وتقليص البطالة من أجل إيجاد عمالة كاملة.

ج ـ تقليص التبعية الاقتصادية للدولة، عن طريق تخفيض العجز في ميزان المدفوعات.

د ـ تغيير هيكل الاقتصاد، من أجل وضعه على أساس تنافسي، وتقليص دور القطاع العام، وتقليص تدخل الحكومة.

هـ ـ ضمان الاستثمارات الحرة، وتكافؤ الفرص، ورفع مستوى الفرد ورفاهيته، من خلال الحفاظ على حقوقه وحرياته.

و ـ تشجيع وتعزيز وتطوير مدن ومناطق الاعمار في الجليل، النقب، يهودا والسامرة وسائر مناطق البلاد، حتى تستطيع الاضطلاع بدورها الوطني المهم.

ز ـ التوزيع العادل للأعباء على مختلف قطاعات الشعب، وتحسين حالة الطبقات الفقيرة، وسلامة نظم التعليم والصحة والاسكان وسائر خدمات الرفاه.

ح ـ حل المعضلة الخطيرة للمتخلفين، للأطفال حتى سن ١٤ سنة في المدارس الداخلية، وللأحداث في السجون.

* من أجل تحقيق هذه الأهداف، ستعمل الحكومة على:

أ ـ التوفير في الاستهلاك العام، من خلال تأمين الموارد المطلوبة للمهمة القومية الأولى؛ وهي استيعاب الهجرة.

ب ـ التوصل إلى اتفاقية اقتصادية ـ اجتماعية مع الهستدروت وأصحاب العمل وسائر العناصر الاقتصادية.

ج ـ تشجيع المدخرات الوطنية بمختلف أشكالها.

د ـ مواصلة الاصلاح في سوق رأس المال، من أجل دفعها إلى الأمام وتطويرها، ومن خلال تقليص دور الحكومة فيها.

هـ ـ مواصلة الاصلاح الضريبي من أجل تشجيع الانتاجية، وزيادة التحصيل والتوزيع العادل للعبء الضريبي.

و ـ بيع شركات تجارية حكومية إلى القطاع الخاص.

ز ـ تشجيع زيادة الانتاج والانتاجية.

* وستعمل الحكومة على:

أ ـ رفع مستوى نظم وأجهزة التعليم، وتطوير العلوم النظرية والعملية، وتوطيد التعاون العلمي الدولي.

ب ـ تطوير وتوسيع بنية شبكة الطرق والاتصالات والتكنولوجيا.

ج ـ انتهاج سياسة تتيح إسكاناً مناسباً وفرص عمل ملائمة للمهاجرين الجدد وللأزواج الشبان، وتقديم يد العون للأسر كثيرة الأولاد.

د ـ توسيع وتعميق مشروع تعمير الضواحي.

هـ ـ تنفيذ إصلاح عام في المصالح الحكومية للدولة، مع التركيز بصفة خاصة على دور الخدمة العامة في تحسين الخدمات للمواطن، وفقاً لقرار الحكومة بالنسبة لتطبيق تقرير لجنة كوبيرسكي.

و ـ حماية نوعية البيئة والحفاظ عليها.

* ستعمل الحكومة على الحيلولة دون نزوح يهود من البلاد، وعلى إعادتهم إلى الوطن.

* ترى الحكومة أن رفع مكانة المرأة في المجتمع هو غاية اجتماعية ـ اقتصادية. وستتم مساواة مكانة المرأة في مجالات الأجر والعمل مع مكانة

الرجل؛ كما سيتم العمل على دمج المرأة في المستويات العليا للحكم.

* ستواصل الحكومة العمل من أجل إيجاد مساواة كاملة في الحقوق والواجبات لكل السكان، من دون تمييز بسبب دين أو جنس أو قومية أو أصل.

* ستعمل الحكومة على مواصلة تطوير القرى الدرزية والشركسية، بموجب قرار الحكومة الصادر في ١٩٨٧/٤/٢١، بما في ذلك توفير الموارد المطلوبة.

وستبذل جهود لدمج هؤلاء السكان في المصالح الحكومية للدولة وفي مؤسسات عامة مختلفة، من أجل زيادة إشراكهم في تحمل مسؤولية رسمية وعامة.

* ستبذل الحكومة جهوداً لمواصلة تطوير القطاع العربي في كل ما يتعلق بالبنيات والمشاريع الهيكلية والبناء، وكذلك في موضوع التشغيل. كذلك سيتم العمل على استيعابهم في مختلف الوزارات الحكومية. وسيتم توفير الموارد المطلوبة لذلك.

* ستعمل الحكومة على إشراك كل العناصر العامة في المكافحة الدؤوبة والنشطة لحوادث الطرق.

* ستواصل الحكومة مكافحتها لظاهرة المخدرات الخطيرة، بكل السبل الممكنة.

* ستعمل الحكومة على إجراء إصلاح في الحكم المحلي.

* ستعمل الحكومة على استئصال شأفة الجريمة والعنف، وترسيخ الوعي بأن القانون فوق الجميع.

* سيتم تعزيز قدرة الشرطة والنيابة العامة والمحاكم، لمكافحة الجريمة بكل أشكالها ومظاهرها.

* بهدف تعزيز النظام الديمقراطي في الدولة، وزيادة قدرة الحكومة على العمل، والعلاقة بين الناخب والمنتخب، سيتم فحص إمكانية إجراء تغيير نظام الحكم ونظام الانتخابات التشريعية.

* تتطلب وحدة الشعب والحياة الاجتماعية السليمة تنمية تسامح متبادل وتآلف بين قطاعات الشعب وحرية الضمير والديانة. وستحول الحكومة دون أي إكراه ديني ومناهض للدين من جانب أي طرف، وستحافظ على توفير المتطلبات العامة للدين بواسطة الدولة. وستضمن التعليم الديني لكل الأطفال الذين يرغب أولياء أمورهم في ذلك، وعلى أساس من المساواة.

* ضمان حرية الدين والضمير لكل الطوائف، بما في ذلك توفير المتطلبات الدينية.

* الحفاظ الشديد على الوضع الراهن في الدولة في الشؤون الدينية.

* تأسيس التعليم في إسرائيل على القيم الأبدية لشعبنا: توراة إسرائيل، حب إسرائيل وحب الوطن.

* ستقوم الحكومة بتنمية علاقات احترام لتراث إسرائيل، وستوطد العلاقات بين إسرائيل والشتات.

* ستقوم الحكومة بالوفاء بكل التعهدات الدولية لدولة إسرائيل.

إن كتل الائتلاف، إنطلاقاً من إدراكها لأهمية الانضباط الائتلافي وضرورة ضمان اضطلاع الحكومة بمهامها على نحو مستقر وسليم، تتعهد بتحمل مسؤولية تواجد أعضائها في مبنى الكنيست، في أيام جلسات الكنيست، واشتراكهم ـ بشكل منتظم وكامل ـ في عمليات التصويت في الكنيست بكامل هيئته وفي لجانه، وتصويتهم طبقاً للائحة الائتلاف الموضحة أعلاه.

*

* *

# السياسة الخارجيّة والعلاقات الدّولية

● عام

**يتسحاق شامير، رئيس الحكومة (ليكود)**

ــ قال شامير، أمس، لدى استقباله في مكتبه وفداً من أعضاء البرلمان البريطاني من حزب المحافظين: إنه طلب، قبل بضعة أسابيع، الى رؤساء دول أوروبا الغربية، الاعراب عن تأييد قاطع لهجرة يهود الاتحاد السوفياتي الى اسرائيل، وأن رئيس دولة واحداً، وهو رئيس فرنسا ميتران، أعطى رداً ايجابياً، بينما كانت الردود الأخرى أقل قطعية (عل همشمار، ١٩٩٠/٦/٦).

● الأمم المتحدة

**حاييم هيرتسوغ، رئيس الدولة**

ــ وجه هيرتسوغ، أمس، انتقاداً الى القرار الخاص بعقد مجلس الأمن الدولي لمناقشة الأوضاع في المناطق المحتلة على خلفية مذبحة ريشون لتسيون. وذكر رئيس الدولة في مستهل زيارته لفنلنده، التي تتولى الآن منصب الرئيس المناوب لمجلس الأمن، أنه لو حدث في إحدى دول العالم الثالث أو في الدول العربية ما حدث في اسرائيل، لما كان أحد قد دعا الى انعقاد مجلس الأمن. ورأى هيرتسوغ أن أعضاء مجلس الأمن خضعوا لضغوط سياسية من جانب الدول العربية (هآرتس، ١٩٩٠/٥/٢٤).

ــ اتهم هيرتسوغ، أمس، الأسرة الدولية بالعنصرية والتحامل على الشعب اليهودي؛ وهو الأمر الذي يتمثل ــ حسب وجهة نظره ــ في انعقاد مجلس الأمن الدولي رداً على مقتل سبعة من العمال الفلسطينيين. وفي خطاب شديد اللهجة في المعبد اليهودي في هلسنكي، قال رئيس الدولة: إن أحداً لم يطالب بانعقاد مجلس الأمن عندما وقع اعتداء على باص سياحي اسرائيلي في مصر، أو عندما تسبب عربي «مخبول» في انقلاب باص في طريق القدس، وتسبب في وفاة ستة عشر شخصاً وإصابة كثيرين آخرين (دافار، ١٩٩٠/٥/٢٥).

● الولايات المتحدة

**يتسحاق شامير، رئيس الحكومة (ليكود)**

ــ قال شامير، أمس، في معرض رده على سؤال مراسلة أجنبية بشأن تعامل حكومته الجديدة مع مشروع وزير الخارجية الأميركي: إني لا أعرف ما هو مشروع بيكر، هناك مشروع شامير.

وأفاد رئيس الحكومة في مؤتمر صحفي عقده بعد انتهاء جلسة مركز الليكود أن حكومته ستضطر لتعزيز وتجديد شبكة العلاقات مع الولايات المتحدة، وبالأخص تحسين العلاقات مع رئيس الولايات المتحدة. وأضاف أن الحكومة الجديدة سوف تناقش ذلك وتتخذ قرارات في هذا الصدد. كما اعتبر أن الاتصالات التي أجريت بين اسرائيل والولايات المتحدة منذ تقديم مبادرة السلام من جانب الحكومة في أيار/ مايو من العام الماضي لم تذهب هباء. وسوف يتعين على الولايات المتحدة واسرائيل الاتفاق معاً على الاجراءات والخطوات التالية في مسيرة السلام (دافار، ١٩٩٠/٦/١١).

● الاتحاد السوفياتي

**موشيه آرنس، وزير الخارجية (ليكود)**

ــ أعرب آرنس، أمس، في لجنة الخارجية والأمن التابعة للكنيست، عن رأيه بأن الاتحاد السوفياتي لن يغير من سياسته بشأن هجرة اليهود. وأشار وزير الخارجية الى أن الاتحاد السوفياتي يعلن أن اتفاقية التجارة بينه وبين الولايات المتحدة ترتبط بإعطاء حرية الهجرة لمواطنيه (هآرتس، ١٩٩٠/٦/٥).

● غواتيمالا

**موشيه آرنس، وزير الخارجية (ليكود)**

ــ قال آرنس، أمس، لدى استقباله نظيره الغواتيمالي الذي يزور اسرائيل، إن العلاقات الجيدة بين اسرائيل وغواتيمالا قد بدأت في سنة ١٩٤٧، وهذه الزيارة ستتيح تنمية هذه العلاقات في مجالات اضافية (هآرتس، ١٩٩٠/٥/١٤).

* *

# الصراع العربي - الاسرائيلي

• عام

**يتسحاق شامير، رئيس الحكومة (ليكود)**

ـ قال شامير، أمس، في مقابلة في برنامج ديفيد فرينكلي، من شبكة تلفزيون إي.بي.سي: إن اسرائيل ستجري مفاوضات سلام لا مع الفلسطينيين فحسب، وإنما أيضاً مع دول عربية أخرى، إذا أثبتت تلك الدول نيتها الصادقة لايجاد حل. ولاثبات هذه النية، ينبغي على العرب قبول الاطار الذي نقترحه (دافار، ١٩٩٠/٥/٢٨).

**يتسحاق رابين، عضو كنيست (المعراخ)**

ـ قال رابين، أمس، إن حكومة مصغرة ستؤدي الى جمود سياسي يتسبب في ظهور جبهة شرقية عسكرية ضد اسرائيل. وأضاف في حديثه بمناسبة مرور ٢٣ عاماً على حرب الأيام الستة: «لقد أقسمت على أن أكون آخر رئيس أركان يدافع عن اسرائيل من حدود ١٩٦٧».

وأشار وزير الدفاع السابق الى أن حكومة مصغرة ستكون بمثابة مشكلة عويصة، وأنها قد ترتكب أخطاء فادحة يكون من شأنها المساس بالهجرة، وخلق جمود سياسي يؤدي الى اتجاهات تكتل سياسي عربي متطرف. ويحتمل ألا يحدث ذلك في هذا العام أو في العام القادم، ولكن ذلك سيؤدي ــ في نهاية الأمر ــ الى خلق جبهة شرقية عسكرية ضدنا (هآرتس، ١٩٩٠/٦/٦).

ـ حذر رابين، أمس، من مغبة تبلور جبهة شرقية عربية جديدة، تشكل خطراً فعلياً؛ وذلك عندما تتصالح سوريا الأسد مع عراق صدام حسين. وقال وزير الدفاع السابق، أمام نشطاء حزب العمل في حيفا: «لن يحدث هذا المسار في غضون عام واحد؛ ولكن عندما تتلاشى الرواسب بين سوريا والعراق، سوف تبدو المنطقة في صورة أخرى». وأضاف أن التسعينيات ستكون أسوأ حالا، بالنسبة لاسرائيل، من الثمانينيات؛ وذلك بعد أن تفرغ العراق، الذي كان منشغلا بحربه ضد إيران، وبعد أن بدأت مصر ــ التي خرجت من دائرة الصراع ــ تقترب من هاتين الدولتين (دافار، ١٩٩٠/٦/٨).

**أريئيل شارون، عضو كنيست (ليكود)**

ـ قال شارون، أمس، أمام المؤتمر السنوي لجمعية العلوم السياسية، الذي عقد في جامعة حيفا: إن من الواجب وقف سباق التسلح في الشرق الأوسط ، واشتراط دفع مسيرة السلام الى الأمام بوجود أنظمة ديمقراطية في الدول العربية، والتوصل الى حل لمشكلة الفلسطينيين عن طريق توطين لاجئين في قطاع غزة. وأضاف أن الحل المتعلق باللاجئين هو تحويل قطاع غزة الى منطقة صناعية حديثة، ليصبح «هونغ كونغ الشرق الأوسط ».

وتحدث عضو الكنيست، شارون، أيضاً، عن وجوب حل مشكلة المياه على طول نهر الأردن، والقضاء على الانتفاضة، ومطالبة الدول العربية بإلغاء منظمات الارهاب من أجل التوصل الى سلام. وقال: إنه اقترح فتح الحدود الاسرائيلية ــ الأردنية أمام زيارات متبادلة لمدة ستة أشهر على سبيل التجربة. كذلك حذر شارون من مغبة تزايد تورط عرب اسرائيل في الارهاب. وادعى أن هذا التوجه سيتعاظم في السنوات القادمة (هآرتس، ١٩٩٠/٥/١٦).

**اللواء أمنون شاحاك، رئيس الاستخبارات العسكرية**

ـ قال اللواء شاحاك في مقابلة مع صحيفة «عل همشمار»: ان قمة بغداد لم تفاجئنا بقراراتها حسبما نشر. وعلى حد قوله، فإن كل الأطراف في القمة اضطرت للتراضي والتوصل الى حل وسط .

ومجمل القرارات يؤكد محاولة إرضاء الجميع. كما أن القمة لم تقبل المواقف التي طرحها العراق، ولا مواقف أخرى. وكذلك الموقف الذي طرحته مصر لم يقبل. وأضاف رئيس الاستخبارات العسكرية أن الخط المتشدد، الذي ينتهجه ياسر عرفات، قد ظهر في الخطاب الذي ألقاه في مؤتمر القمة. وهذا الخط كان أكثر تشدداً من تصريحاته في العام الماضي (عل همشمار، ١٩٩٠/٦/١).

**آفي بيزنر، المتحدث باسم رئيس الحكومة**

ـ أوضح بيزنر، أمس، أن سياسة اسرائيل تتمثل في عدم البدء بشن حرب، ولكنها لم تتعهد بعدم توجيه ضربة أولى ضد أية دولة عربية. وعلى حد قوله، لا تزال اسرائيل تحتفظ لنفسها بخيار توجيه ضربة عسكرية، استباقية أو وقائية، إذا ما تعرضت لتهديد خطير (يديعوت أحرونوت، ١٩٩٠/٥/٢٠).

• مصر

**موشيه آرنس، وزير الخارجية (ليكود)**

ـ قال آرنس، أمس، إن كلمات الرئيس حسني مبارك، التي تحاول ربط الهجرة من الاتحاد السوفياتي بالتهديد باندلاع حرب في المنطقة، قد تفهم على أنها نوع من إضفاء الشرعية على القيام بأعمال عدوانية

من جانب حكام عرب يتحدثون عن العدوان على اسرائيل، وبالأخص في الآونة الأخيرة (معاريف، ١٩٩٠/٥/٢٤).

**شمعون بيرس، عضو كنيست (المعراخ)**

ــ أكد بيرس، أمس، قبيل مغادرته القاهرة لدى انتهاء مؤتمر الدولية االاشتراكية، أن خطاب الرئيس حسني مبارك في الجلسة الافتتاحية للمؤتمر لم يفهم على النحو الواجب. وقال: إن مبارك، الذي أصبح زعيماً له مركز الصدارة في العالم العربي، يواصل إصراره على إرساء السلام في المنطقة كخط استراتيجي أساسي تنتهجه مصر (معاريف، ١٩٩٠/٥/٢٤).

**عيزر وايزمان، عضو كنيست (المعراخ)**

ــ دعا وايزمان، أمس، الى اجراء نقاش خاص حول موضوع العلاقات بين اسرائيل ومصر، مشيراً الى أن التدهور في العلاقات بين الدولتين مثير للقلق بشكل يفوق القلق من التآكل الذي يحدث في مساندة الدول الأوروبية لاسرائيل (هآرتس، ١٩٩٠/٥/٢٥).

• **ليبيا**

**دان شومرون، رئيس الأركان**

ــ قال شومرون في مقابلة تلفزيونية: إنه ليس لديه أي شك في أن ليبيا تقف وراء محاولة الاعتداء [البحرية]، حتى وإن أنكرت ذلك. وعلى حد قوله، فان الجيش الاسرائيلي سيسمح في المستقبل لـ [الفدائيين] بإجراء مقابلات معهم، وبأن يقولوا الحقيقة. ورفض رئيس الأركان تناول احتمال قيام اسرائيل بالرد على التورط الليبي (هآرتس، ١٩٩٠/٦/٣).

* *

# اسرائيل والقضية الفلسطينية

• **عام**

**يتسحاق شامير، رئيس الحكومة (ليكود)**

ــ ذكر شامير، أمس، أنه حتى اذا قرر مجلس الأمن الدولي إيفاد مراقبين للاشراف على مجريات الأحداث في المناطق [المحتلة]، فلن تسمح اسرائيل بتنفيذ القرار. وقال رئيس الحكومة، في مقابلة مع التلفزيون الاسرائيلي، إن اسرائيل لن تسمح لمراقبين بالدخول الى المناطق حتى لو قرر مجلس الأمن ذلك (عل همشمار، ١٩٩٠/٥/٢٥).

**موشيه آرنس، وزير الخارجية (ليكود)**

ــ قال آرنس، أمس، إنه يأمل بألا يصادق مجلس الأمن على مشروع القرار الخاص بإرسال مراقبين الى الضفة الغربية وقطاع غزة؛ ولكن اذا تمت هذه المصادقة ــ لا قدر الله ــ فلن يأتي المراقبون الى اسرائيل (عل همشمار، ١٩٩٠/٥/٢٥).

**يتسحاق رابين، عضو كنيست (المعراخ)**

ــ قال رابين، أمس: لا شك في أنه لو لم تكن مسيرة السلام قد توقفت، لما كنا في الوضع الذي نعيشه الآن في المناطق [المحتلة] وفي الشرق الأوسط. ومن الجدير بالذكر أن حادث المذبحة في ريشون لتسيون قد وقع على خلفية التطورات في الساحة، وتوقف مسيرة السلام، والتطورات في العالم العربي. وقال وزير الدفاع السابق: إن أسلوب الجيش الاسرائيلي في التصدي لردود الفعل الغاضبة وأعمال الشغب في المناطق، بعد حادث ريشون لتسيون، كان صحيحاً وسليماً (هآرتس، ١٩٩٠/٥/٢٤).

**أريئيل شارون، عضو كنيست (ليكود)**

ــ قال شارون، أمس، أمام أعضاء كتلة الليكود في الكنيست، في معرض تعليقه على الحوادث الأخيرة في المناطق [المحتلة] وداخل تخوم الخط الأخضر: إن الناصرة تبدو مثل غزة، وربما أسوأ منها، والسبب في ذلك يرجع الى الانتفاضة. وأضاف أن استمرار الانتفاضة منذ ثلاثين شهراً يعتبر أفدح الظلم الذي سببته حكومة الوحدة.

وأشار شارون الى أنه منذ قيام الدولة لم يحدث تدهور في مكانتنا في العالم مثلما يحدث اليوم. وحذر من مغبة عودة رابين الى وزارة الدفاع، زاعماً أن ذلك سيكون من شأنه وصول الانتفاضة الى الناصرة وحيفا ويافا واللد (عل همشمار، ١٩٩٠/٥/٢٣).

• م.ت.ف

**حاييم هيرتسوغ، رئيس الدولة**

ـ ادعى هيرتسوغ، أمس، لدى وصوله الى فنلنده، أن عرفات لا يسيطر على منظمته، واتهمه بالقيام بلعبة مزدوجة. وأعرب رئيس الدولة عن اعتقاده بأن عرفات لا يؤمن كثيراً بتعهد م.ت.ف بوقف النضال المسلح. وقال هيرتسوغ، أيضاً، إن اسرائيل ليست في حاجة الى وساطة السويد كوسيط بينها وبين م.ت.ف، حيث تجري الاتصالات عن طريق الولايات المتحدة ومصر (هآرتس، ١٩٩٠/٥/٢٤).

**يتسحاق شامير، رئيس الحكومة (ليكود)**

ـ بعث شامير، أمس، ببرقية الى الجيش الاسرائيلي، هنأ فيها قوات الأمن على «الانجاز الضخم لاحباط محاولة الاعتداء الجماعي على مواطنين أبرياء». وقال شامير في برقيته: إن م.ت.ف قد كشفت ـ مرة أخرى من جانبها ـ أنها لم تكف في أية لحظة عن ممارسة «الارهاب»، رغم التعهدات المتكررة من جانب عرفات بتخليه عن القيام بأعمال إرهابية.

وأضاف رئيس الحكومة أن هذا الانجاز هو دليل قاطع لكل أعدائنا على أن اسرائيل تعرف دوماً كيف تتغلب على مؤامرات أعدائها. إننا نواجه دائماً خطر وقوع عمليات إرهابية؛ وعلينا أن نستمر سواء في إحباط الارهاب أو في النشاط السياسي (عل همشمار، ١٩٩٠/٥/٣١).

**موشيه أرنس، وزير الخارجية (ليكود)**

ـ قال أرنس، أمس، في معرض تعليقه على محاولة الاعتداء البحري، إن تلك العملية هي دليل آخر على النشاط «الارهابي»، الذي تقوم به م.ت.ف؛ كما أنها دليل على ما نقوله في اسرائيل من أن م.ت.ف لم تكف عن «الارهاب» (هآرتس، ١٩٩٠/٥/٣١).

**موشيه كتساف، وزير المواصلات (ليكود)**

ـ في معرض رده على إثني عشر اقتراحاً مدرجاً على جدول الأعمال حول الاعتداءات في سوق محانيه يهودا وشاطىء نيتسانيم، قال الوزير كتساف، أمام الكنيست: إن على الولايات المتحدة أن تقطع أية اتصالات مع م.ت.ف، وتوقف الحوار معها، وإن مثل هذا التصرف سيساهم في الاستقرار في الشرق الأوسط ويخدم مسيرة السلام.

وأضاف وزير المواصلات أن محاولة [الفدائيين] ارتكاب مذبحة ضد رجال ونساء وأطفال هي دليل ملموس على توجه المنظمات [الفدائية]. وتتحمل م.ت.ف مسؤولية مباشرة في محاولة الاعتداء. وقد أعلنت الولايات المتحدة، في حينها، أنها ستستخلص استنتاجات إذا واصلت م.ت.ف «الارهاب»، وعليها أن تستخلص الاستنتاجات الآن (هآرتس، ١٩٩٠/٦/٥).

**شمعون بيرس، عضو كنيست (المعراخ)**

ـ قال بيرس، أمس، في اجتماع مكتب حزب العمل، إن مواقف الحزب تجاه م.ت.ف لا تزال كما هي عليه، وتتلاءم مع برنامج حزب العمل. وأضاف رئيس حزب العمل أن حزبه لا يزال يرفض منح تقرير المصير للفلسطينيين، وإقامة دولة فلسطينية، وإجراء مفاوضات مباشرة مع م.ت.ف (هآرتس، ١٩٩٠/٥/٢٥).

**يتسحاق رابين، عضو كنيست وزير الدفاع السابق (المعراخ)**

ـ قال رابين، أمس، إنه قبل أربعة أو خمسة أشهر، عندما كان يتولى منصب وزير الدفاع، وصلت الى جهاز الدفاع أنباء تفيد بأن منظمة أبو العباس تقوم بإعداد قوة بحرية في ليبيا لتنفيذ اعتداءات جماعية ضد أهداف في اسرائيل. وهنأ رابين قوات الأمن الاسرائيلية على إحباط محاولة الاعتداء هذه (هآرتس، ١٩٩٠/٥/٣١).

**عمير بيرتس، عضو كنيست (المعراخ)**

ـ قال بيرتس، أمس، أمام الكنيست: إنه لا يوجد خيار سوى التفاوض مع م.ت.ف، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر؛ وليس مع أي سكان من المناطق [المحتلة] لا يمكن التعرف عليهم (هآرتس، ١٩٩٠/٦/٥).

**دان شومرون، رئيس الأركان**

ـ قال شومرون، أمس، إنه من الواضح أن [الفدائيين]، في الاعتداء البحري على شواطىء اسرائيل، كانوا يعتزمون تنفيذ اعتداء جماعي؛ ولا شك في أن القوات الاسرائيلية تصرفت على النحو الواجب. وأضاف أن النظام الدفاعي لسلاح البحرية هو نظام موثوق، ولكن من الواضح للجميع أنه من غير الممكن إغلاق شواطىء الاستحمام إغلاقاً محكماً.

وفي المؤتمر الصحفي، الذي حضره قائد سلاح البحرية ورئيس الاستخبارات العسكرية، أعلن رئيس الأركان أنه تم إلقاء القبض على كل القوارب التي استخدمها [الفدائيون]، وأن جميع [الفدائيين] قتلوا أو أسروا. وأعلن أن المنظمة التي يرئسها أبو العباس هي المسؤولة عن هذا الاعتداء؛ ولكنه لم يستطع أن يحسم ما إذا كان ياسر عرفات على علم بهذا الاعتداء أم لا (هآرتس، ١٩٩٠/٥/٣١).

ـ قال شومرون، أمس، في مقابلة تلفزيونية: لا شك في أن عرفات يواجه ـ اليوم ـ واقعاً غير مريح له كرئيس لـ م.ت.ف، تلك المنظمة التي يعتبر أبو العباس أحد كبار الشركاء فيها. ولا يستطيع عرفات القول إنه لا يسيطر على أبو العباس. وأضاف رئيس الأركان أن من الصعب

القول بأن عرفات، شخصياً، كان شريكاً في أسرار العملية ذاتها، ولكن تقع على عاتقه مسؤولية عامة كرئيس للمنظمة (هآرتس، ١٩٩٠/٦/٣).

ــ قال شومرون، في مستهل جلسة الحكومة، أمس، لمناقشة العملية البحرية ضد شواطىء اسرائيل: إن عملية إحباط الاعتداء قد نجحت، لأن كل [الفدائيين] قد قتلوا أو ألقي القبض عليهم، بينما لم يصب أي جندي أو مدني.

واعترف رئيس الأركان بأن الحظ كان من نصيب قوات الأمن. ولكنه قال: من لا يساعد الحظ فلن يكون محظوظاً. وأضاف أنه حتى لو نزل [الفدائيون] على شاطىء تل ــ أبيب، لما كان في مقدورهم المساس بالمصطافين. وفي معرض رده على سؤال حول ما إذا كان عرفات على علم بهذه العملية، قال شومرون: إنه لا توجد لديه إجابة، ولكنه أكد أن مساعدي عرفات قد علموا بالعملية، وأن م.ت.ف لا تستطيع أن تنفض عن كاهلها هذه المسؤولية (دافار، ١٩٩٠/٦/٤).

**اللواء أمنون شاحاك، رئيس الاستخبارات العسكرية**

ــ قال اللواء شاحاك، في مقابلة مع صحيفة «يديعوت أحرونوت»: إن [الفدائيين] يشترون طائرات شراعية، ويعتزمون استخدامها. وأضاف: «إننا نعلم اليوم علم اليقين أن م.ت.ف تخطط لشن اعتداءات على الهجرة من الاتحاد السوفياتي في أي مكان وفي أي مناسبة تستطيع فيهما عمل ذلك، وليس فقط في اسرائيل» (يديعوت أحرونوت، ١٩٩٠/٦/١).

ــ قال اللواء شاحاك، في مقابلات بمناسبة عيد الاستخبارات العسكرية: إن رد ليبيا بعد محاولة الاعتداء على سواحل البلاد، وإنكار التورط فيها، ينبعان من الخوف. وقال رئيس الاستخبارات العسكرية: إن المنظمات [الفدائية] مستمرة في التخطيط لتنفيذ اعتداءات. كما نعلم بأن بعض المنظمات تواصل التدريب على محاولات الاعتداء من الجو (هآرتس، ١٩٩٠/٦/٧).

**الدكتور يوسي أولمرت، مدير مكتب الصحافة الحكومية**

ــ قال الدكتور أولمرت لصحيفة «هآرتس»، أمس: إن الأميركيين ألغوا منذ فترة أمر الاعتقال ضد أبو العباس، لتورطه في اختطاف الباخرة اكيلي لاورو، وحسب رأيي سوف يقعون هنا في مأزق كبير. فكل من سيحاول تبرير موقف عرفات، سيضطر، الآن، الى توضيح وتفسير تدخل المنظمة التابعة لــ م.ت.ف.

وعلى حد قول الدكتور اولمرت، الذي يرأس جهاز الاعلام الاسرائيلي، فمن المؤكد ــ في كل ما يتعلق بمحاولة اعتداء سفن [الفدائيين] التي تسللت الى اسرائيل، أن منظمة أبو العباس التي تتبع م.ت.ف تقف وراء محاولة الاعتداء هذه، بل وأكد وجود علاقات طيبة بين أبو العباس وياسر عرفات (هآرتس، ١٩٩٠/٦/١).

## • المناطق المحتلة ١٩٦٧

### • إرهاب اسرائيلي

**حاييم هيرتسوغ، رئيس الدولة**

ــ أدان هيرتسوغ، أمس، المذبحة في ريشون لتسيون وقبل سفره الى السويد وفنلنده، قال رئيس الدولة، إن مثل هذه الأعمال المخبولة تثير الاشمئزاز في قلب كل انسان، وفي الأمة كلها (يديعوت أحرونوت، ١٩٩٠/٥/٢١).

**يتسحاق شامير، رئيس الحكومة (ليكود)**

ــ في معرض تعليقه على المذبحة في ريشون لتسيون، قال شامير، أمس، إنه ليوم حزين ذلك اليوم الذي قتل فيه عرب أبرياء جاؤوا للعمل في اسرائيل. وإن هذه الكارثة يمكن أن تذكي نيران الكراهية، وتؤدي الى حدوث تصعيد بين اسرائيل والفلسطينيين. وأضاف أن علينا بذل قصارى جهدنا لكي لا تتكرر مثل هذه الحوادث، وإن الجمهور في اسرائيل قد صدم من جراء هذه الجريمة (يديعوت أحرونوت، ١٩٩٠/٥/٢١).

**دادي تسوكير، عضو كنيست (راتس)**

ــ في توجهه الى رئيس الحكومة ووزير الدفاع، يتسحاق شامير، ذكر عضو الكنيست تسوكير أن الطلقات المطاطية التي يستخدمها الجيش الاسرائيلي، الآن، ذات سرعة انطلاق تفوق الطلقات المطاطية السابقة.

وقال تسوكير: إن نتائج تحليل جثث ستة من الشبان الذين قتلوا في الأشهر الستة الأخيرة أظهرت أن وفاتهم كانت نتيجة الاصابة بطلقة مطاطية أسطوانية، أطلقت من ماسورة البندقية، على خلاف الطلقات المطاطية السابقة التي كانت توجد داخل خزنة أثناء عملية الاطلاق. وذكر عضو الكنيست تسوكير أن هذه الطلقات ثبت أنها قاتلة، على النقيض من الهدف الأصلي لاستخدامها (هآرتس، ١٩٩٠/٦/٧).

**دان شومرون، رئيس الأركان**

ــ قال شومرون، أمس، أمام لجنة الخارجية والأمن التابعة للكنيست: إن إعادة فتح الجامعات في المناطق [المحتلة] من شأنها المساهمة في تحقيق الهدوء. ولكن إذا ثبت أن هذه المحاولة لم تؤت

ثمارها، فسيكون في مقدورنا إغلاقها مرة أخرى (معاريف، ١٦/٥/١٩٩٠).

ــ حذر شومرون، أمس، سكان المناطق [المحتلة] من مغبة القيام بأعمال عنف، وقال: إننا لن نسمح ــ بأي حال من الأحوال ــ بخروج جماهير السكان الى الشوارع [للتظاهر]. وأضاف رئيس الأركان ان أي مخبول من الجانبين قد يشعل النيران من جديد في المناطق. كما «حذر» اليهود الذين يعيشون في المناطق من القيام بأية أعمال (يديعوت أحرونوت، ٢١/٥/١٩٩٠).

• المناطق المحتلة ١٩٤٨

**يتسحاق شامير، رئيس الحكومة (ليكود)**

ــ في جلسة كتلة الليكود، وفي معرض تعليقه على المظاهرات الحاشدة في التجمعات العربية في اسرائيل، عقب مذبحة ريشون لتسيون، قال شامير: من الواجب أن نقول للعرب مواطني اسرائيل إنهم تجاوزوا حدود المسموح به. وأضاف أن الحوادث في اسرائيل ينبغي أن تتوقف، معرباً عن أمله في عدم استمرار تلك الظواهر (دافار، ٢٣/٥/١٩٩٠).

* *

# شؤون إسرائيلية داخلية

• **الحكومة**

**يتسحاق شامير، رئيس الحكومة (ليكود)**

ــ قال شامير، أمس الأول، عقب حفل التوقيع على الاتفاق الائتلافي: إنه راض عن أن الليكود استطاع تشكيل حكومة. وعلى حد قوله، فإن الحكومة التي تم تشكيلها هي أفضل حكومة كان من الممكن أن تتشكل، وأنها تمثل غالبية الشعب. وأضاف رئيس الحكومة: «إني آمل بأن تكون هذه الحكومة وطنية موسعة، تؤدي الى السلام وليس حكومة يمينية (هآرتس، ١٠/٦/١٩٩٠).

ــ قال شامير، أمس، أمام الكنيست: إنه يعتزم أن تستمر حكومته الجديدة في تولي مهامها حتى نهاية فترة ولايتها، أي حتى موعد الانتخابات القادمة. وأضاف أنه سيطرح على جدول أعمال الحكومة ثلاث قضايا تبدو له مهمة وملحة:

أولا، العمل على تحسين العلاقات مع الولايات المتحدة، والعمل على تعزيز المسيرة السياسية وتنفيذ مبادرة السلام التي طرحتها الحكومة.

وثانيا، السياسة الأمنية التي تنقسم الى موضوعين: حل مشكلة التهديد الاستراتيجي العراقي لاسرائيل والتصدي للانتفاضة.

وثالثاً، استيعاب الهجرة (يديعوت أحرونوت، ١٢/٦/١٩٩٠).

**شمعون بيرس، عضو كنيست (المعراخ)**

ــ قال بيرس، أمس الأول، بعد حفل التوقيع على الاتفاق الائتلافي لحكومة شامير: «إن هذه الحكومة ربما تستطيع حل مشاكل بعض الأحزاب، ولكني لا أرى أن في مقدورها حل مشاكل الدولة». وأضاف رئيس حزب العمل أن «هذه حكومة ولدت بالخطيئة» (عل همشمار، ١٠/٦/١٩٩٠).

ــ وصف بيرس في مقابلة تلفزيونية، امس، الحكومة الجديدة برئاسة شامير بأنها «حكومة كارثة». وفي معرض تعليقه على خطاب شامير في مركز الليكود، قال رئيس حزب العمل: لو كان شامير رئيساً للحكومة في سنة ١٩٧٧ لما تم التوصل الى أي اتفاق مع مصر. وفي سنة ١٩٨٤ عندما توليت منصب رئيس الحكومة، كان يعارض انسحاب الجيش الاسرائيلي من لبنان. وفي سنة ١٩٨٧، نسف اتفاق لندن؛ وهو يقوم الآن، أيضاً، بنسف المبادرة مرة أخرى (معاريف، ١١/٦/١٩٩٠).

**آريئيل شارون، عضو كنيست (ليكود)**

ــ قال شارون، أمس الأول، إنه رغم عدم حصوله على حقيبة الدفاع في الحكومة الجديدة، فسوف لن يتردد في خوض نضال في هذه الحكومة بالنسبة لآرائه في مسائل الأمن. وأضاف أنه، إذا اتضح أن الحكومة الجديدة لا تعطي ردوداً على مشاكل الأمن، فسيعتبر نفسه حراً في اتخاذ كل الاجراءات والتدابير التي يراها. وقال شارون، في مقابلة مع إذاعة الجيش الاسرائيلي: إنه لم يحصل على حقيبة الدفاع لاعتبارات غير موضوعية (هآرتس، ١٠/٦/١٩٩٠).

**شولاميت آلوني، عضو كنيست (راتس)**

ــ قالت آلوني في معرض تعليقها على الحكومة الجديدة، عقب

مصادقة الكنيست عليها: إن ذلك ليوم مشؤوم للدولة؛ وهو ليس يوم عيد، وإنما يوم خوف وفزع. فهذه الحكومة لن تترك أية آمال للفلسطينيين في اسرائيل وفي المناطق [المحتلة]. وقد أصبح المشعوذون والسحرة سادة البلاد، وبينهم أولئك الذين ينصاعون لتعليمات الحاخام ملوفافيتش فيما وراء البحر، والحاخام شبتاي تسفي المقيم في بروكلين. كما أن هذه الحكومة تترك العرب دون حقوق إنسان ودون حقوق مدنية.

وأضافت آلوني أن الشعب لم يختر هذه الحكومة لارسال أولاده كجنود ضد مدنيين ونساء وأطفال؛ ولا يملك أحد تفويضاً لجرنا الى حرب جديدة، والى مزيد من إراقة الدماء. إنها حكومة لاءات؛ ويجب أن نتذكر الفترة منَ ١٩٨٢ ــ ١٩٨٥، عندما هدمت حكومة كهذه نسيج الحياة في اسرائيل، وأدت الى ارتفاع معدل التضخم، والى حرب لا ضرورة لها في لبنان، من أجل مملكة اسرائيل الكبرى (هآرتس، ١٩٩٠/٦/١٢).

## • الأحزاب

**يتسحاق شامير، رئيس الحكومة (ليكود)**

ــ أعلن شامير، أمس، أنه يسعى الى تشكيل حكومة مصغرة، وليس الى اجراء انتخابات مبكرة أو تشكيل حكومة وحدة وطنية. وأعرب عن أمله في تقديم حكومته في غضون بضعة أيام، مؤكداً أنه ــ قبل ذلك ــ سينهي المفاوضات مع الأحزاب الشريكة، وبعد ذلك سيجري مفاوضات حول المناصب الوزارية لليكود (هآرتس، ١٩٩٠/٥/٢٣).

**شمعون بيرس، عضو كنيست (المعراخ)**

ــ قال بيرس، أمس، في مقابلة مع صحيفة «هآرتس»: إن رئيس الحكومة، يتسحاق شامير، يواجه نفس الصعوبات التي واجهتها قبل بضعة أسابيع، في سبيل تشكيل حكومة مصغرة. وأضاف رئيس حزب العمل أنه ليس شامتاً بسبب ذلك؛ ولكن إذا لم يوفق شامير في تشكيل حكومة في غضون مهلة الواحد والعشرين يوماً القادمة، فإن تكليف تشكيل الحكومة سيعود اليه (هآرتس، ١٩٩٠/٥/١٧).

ــ قال بيرس، أمس، في مؤتمر «شبيبة حزب العمل»، الذي عقد في مقر الحزب في تل ــ أبيب: إن النبأ الذي نشر في الصحف بأنني مستعد لأن أكون وزير البناء والاسكان في حكومة الوحدة برئاسة شامير هو نبأ لا أساس له من الصحة (هآرتس، ١٩٩٠/٦/٤).

**يتسحاق رابين، عضو كنيست (المعراخ)**

ــ قال رابين، أمس، في خطابه أمام فرع القدس التابع لحزب العمل: «إن أية حكومة مصغرة في اسرائيل تمثل مشكلة عويصة، لأنها لن تملك القدرة على الردع» وأضاف وزير الدفاع السابق أن الخيار الذي يبدو له بشكل أكبر هو أن يقوم الليكود بتشكيل حكومة ضيقة؛ وفي هذه الحالة ينبغي على حزب العمل أن يعمل على اجراء انتخابات مبكرة (دافار، ١٩٩٠/٦/٤).

**آريئيل شارون، عضو كنيست (ليكود)**

ــ قال شارون، أمس، إنه إذا لم يقدم رئيس الحكومة، يتسحاق شامير، حتى يوم الخميس، حكومة ليكود مصغرة أمام الكنيست، فمن الواجب تكليف مرشح آخر من الليكود بتشكيل الحكومة. وأضاف شارون، خلال لقائه مع مراسلي الشؤون الحزبية ومراسلين أجانب في تل ــ أبيب، إن لدى شامير الآن أغلبية ٦١ عضو كنيست لتشكيل حكومة مصغرة؛ وتشكيلها لا يرتبط الا برغبة شامير الشخصية (هآرتس، ١٩٩٠/٦/٤).

**مناحم بوروش، عضو كنيست (أغودات يسرائيل)**

ــ قال بوروش، أمس، للاذاعة الاسرائيلية: إن حزب أغودات يسرائيل يرى أن حكومة مصغرة هي حكومة لن تستطيع توفير حل للمشاكل الحالية، وأنها تمثل مشكلة عويصة. وأضاف أن حزبه لا يزال يؤيد تشكيل حكومة وحدة وطنية، وليس حكومة مصغرة (هآرتس، ١٩٩٠/٦/٦).

## • الاقتصاد

**البروفيسور ميخائيل برونو، محافظ بنك اسرائيل**

ــ قال برونو، أمس، في مؤتمر صحفي، بمناسبة تقديم التقرير السنوي لبنك اسرائيل لسنة ١٩٨٩: إن هذه الفترة هي فترة طوارىء قومية، ظهرت فيها فرصة تاريخية لن تتكرر لربط استيعاب الهجرة باجراء تغيير بنيوي في الاقتصاد والتنمية. ومن الواجب أن نؤكد على عدم إضاعة وإهدار تلك الفرصة، حيث ينبغي اتخاذ قرارات شاملة ــ قريباً ــ في المجال الاقتصادي، وإعادة النظر في الأولويات، بما في ذلك تخفيض ميزانية الدفاع (هآرتس، ١٩٩٠/٦/١).

## • الهجرة والاستيعاب

**يتسحاق بيرتس، وزير الاستيعاب**

ــ أعلن بيرتس، أمس، أن الحكومة صادقت على بناء ٤٥ ألف وحدة سكنية للمهاجرين، حوالي الثلثين منها في وسط البلاد. وأعلن وزير الاستيعاب في بداية النقاش حول استعدادات الحكومة لاستيعاب الهجرة، أنه تقرر الافراج عن تسعين ألف دونم من أراضي

الدولة لبناء مساكن، وكذلك عن خمسة وأربعين ألف دونم في المناطق الصناعية المناسبة للسكن (هآرتس، ١٩٩٠/٥/١٥).

ــ أعلن بيرتس، أمس، في جلسة اللجنة الوزارية لتنسيق مسائل الهجرة، أن ما يزيد على أربعين ألف مهاجر قد وصلوا الى اسرائيل منذ مطلع هذا العام، منهم حوالي ٣٥ ألفاً من الاتحاد السوفياتي.

وأعرب وزير الاستيعاب عن قلقه من جراء ظروف استيعاب المهاجرين المسنين، وذكر أنه منذ بداية هذا العام، هاجر الى البلاد ستة آلاف مهاجر مسن، يعانون من مشاكل اسكان. وقال: إن هذه مشكلة مؤلمة ينبغي إيجاد حل سريع لها (هآرتس، ١٩٩٠/٥/٢٢).

ــ أعلن بيرتس، أمس، تقديراً مثيراً للذهول، يفيد بأن معدل الهجرة من الاتحاد السوفياتي الى اسرائيل سوف يتضاعف، اعتباراً من الشهر القادم، وأنه في سنة ١٩٩٠ سيصل الى اسرائيل ربع مليون مهاجر جديد من الاتحاد السوفياتي (يديعوت أحرونوت، ١٩٩٠/٥/٢٩).

**سيمحا دينيتس، رئيس ادارة الوكالة اليهودية**

ــ أشار دينيتس، أمس الأول، خلال اجتماع له مع مراسلي الهجرة والاستيعاب، الى أن من المتوقع في الأشهر القريبة القادمة، حدوث زيادة كبيرة في معدلات الهجرة من الاتحاد السوفياتي.

وكشف رئيس الوكالة اليهودية أنه، في أعقاب افتتاح مسارين جويين جديدين لخروج مهاجري الاتحاد السوفياتي، يحتمل أن يصل الى اسرائيل ــ اعتباراً من تموز/ يوليو القادم ــ حوالي ١٥ ــ ٢٠ ألف مهاجر شهرياً. كما كشف أنه هاجر الى اسرائيل في الشهر الماضي ١٠,٥٠٠ مهاجر من الاتحاد السوفياتي. ولم يكشف دينيتس عن مكان هذين المسارين الجديدين (فضلا عن المسارين الحاليين عبر بودابست في المجر وبوخارست في رومانيا).

وأوضح دينيتس، أيضاً، أن الوكالة اليهودية تقوم حالياً بطبع كتب تعليمية بالعبرية في الاتحاد السوفياتي، الأمر الذي يوفر وقتاً كبيراً، حيث لا توجد ضرورة لنقل شحنات الكتب الى الاتحاد السوفياتي. وأكد أن الولايات المتحدة زادت المعونة التي تقدمها لاستيعاب الهجرة من الاتحاد السوفياتي من ٢٥ الى ٣٠ مليون دولار سنوياً. وأشار الى أن رؤساء الادارة الأميركية لا يعتزمون تغيير سياسة الهجرة الخاصة بالولايات المتحدة، أي زيادة حصة اليهود من مهاجري الاتحاد السوفياتي، الذين يسمح لهم بدخول الولايات المتحدة، وهي ٤٠ ألف يهودي من الاتحاد السوفياتي سنوياً؛ وهم الذين يحظون بدعم (غالبيتهم من بين المتساقطين الذين بقوا في النمسا) وكذلك عشرة آلاف يهودي لا يحظون بدعم (هآرتس، ١٩٩٠/٥/٢٧).

ــ قال دينيتس، أمس، في جلسة الادارة الصهيونية: إن الميزانية المطلوبة لجلب مائة وخمسين ألف مهاجر من الاتحاد السوفياتي هي مائة وخمسون مليون دولار ــ أي حوالي ألف دولار للفرد. وأضاف دينيتس أن الميزانية الأصلية، التي تعتمد على تقدير يفيد بقدوم سبعين ألف مهاجر هذا العام، هي ميزانية غير واقعية، ومن الواجب مضاعفة الجهود لجمع أموال من يهود العالم (عل همشمار، ١٩٩٠/٥/٢٩).

**ميخائيل كلاينير، عضو كنيست ورئيس لجنة الهجرة والاستيعاب (ليكود)**

ــ كشف كلاينير، أواخر هذا الاسبوع، عن أن سلطات الاتحاد السوفياتي قد زادت من وتيرة اعطاء تأشيرات خروج للمهاجرين الى اسرائيل، وأنها تصل الآن الى حوالي ٢٥ ألف تأشيرة شهرياً. وإذا استمرت هذه الوتيرة، فسيصل عدد الحاصلين على تأشيرات خروج من الاتحاد السوفياتي في أواخر آب/ أغسطس الى أكثر من ١٥٠ ألف نسمة، وحتى أواخر عام ١٩٩٠ الى أكثر من ٣٠٠ ألف نسمة (يديعوت أحرونوت، ١٩٩٠/٦/١٠).

**شوشانه أربيلي الموزلينو، رئيسة اللجنة الاقتصادية في الكنيست (المعراخ)**

ــ طالبت الموزلينو الحكومة بصياغة خطة لاستيعاب المهاجرين يتم تنفيذها فوراً. وقالت في جلسة اللجنة الاقتصادية التي خصصت لموضوع الهجرة، إن هناك خططاً اقتصادية عديدة لاستيعاب الهجرة، بيد أن الحكومة لا تسعى الى تطبيقها.

ووجهت رئيسة اللجنة الاقتصادية التابعة للكنيست انتقادات الى سياسة وزارة المالية بشأن استيراد بيوت جاهزة لتوطين المهاجرين الجدد فيها، ولكنها باركت اقتراح بنك اسرائيل بشأن انشاء صندوق يقدم المساعدة للمهاجرين لشراء شقق (هآرتس، ١٩٩٠/٥/٢٣).

**أوري غوردون، رئيس دائرة الهجرة في الوكالة اليهودية**

ــ أعلن غوردون، أمس، أنه منذ مطلع سنة ١٩٨٩، وحتى اليوم، قدمت الى الوكالة اليهودية مئات الآلاف من الطلبات، من جانب أسر وأفراد، للحصول على تأشيرات هجرة من الاتحاد السوفياتي الى اسرائيل؛ وهي طلبات بلغ عدد أفرادها ١,١٦٣,٣٥٠ نسمة. وعلى حد قوله، ففي النصف الأول من العام ١٩٩٠ قدم ٢٥٢,١٠٠ طلب، تشمل ٧١٥,١٠٠ نسمة (يديعوت أحرونوت، ١٩٩٠/٦/٧).

* *

# شؤون عسكرية واستراتيجية

**يتسحاق شامير، رئيس الحكومة (ليكود)**

ـ قال شامير، أمس، في ختام نقاش في جلسة الحكومة: إن هناك ما يجعل اسرائيل تتباهى بعملية قوات الأمن، التي أحبطت محاولة الاعتداء على شواطىء نيتسانيم وغعش في الأسبوع الماضي.

وأضاف رئيس الحكومة: أن إغلاق السواحل البحرية الاسرائيلية ليس بالأمر السهل؛ ولذلك ينبغي التفاخر بحراس اسرائيل. وقال شامير بوجوب استخلاص الدروس المستفادة من هذه العملية، ولكن يجب أن نفعل ذلك من دون التقليل من إنجاز قوات الأمن (دافار، ١٩٩٠/٦/٤).

**رئيس الأركان، دان شومرون**

ـ قال شومرون، أمس، في جلسة الحكومة، في معرض رده على سؤال وزير الشؤون الدينية زفولون هامر، حول ظاهرة الانتحار في الجيش الاسرائيلي: إن عدد حالات الانتحار في الجيش الاسرائيلي يشهد انخفاضاً، وإن الانطباع بحدوث ارتفاع في هذا الموضوع ينبع من العرض الزائد له في وسائل الاعلام في الأشهر الأخيرة. وأضاف رئيس الأركان أنه رغم عدم ظهور ارتفاع في عدد حالات الانتحار، فإن سلطات الجيش تتصدى لهذه الظاهرة، وتتولى التحقيق في كل حادث (هآرتس، ١٩٩٠/٥/١٤).

ـ قال شومرون، لدى إجماله التحقيق العسكري الذي جرى في هيئة الأركان العامة، يوم الجمعة: إن الجيش الاسرائيلي يقوم بدراسة الدروس المستفادة من تسلل [الفدائيين]، كما يقوم بتحديث الوسائل التي في حوزته. لكن هناك شيئاً واحداً واضحاً، وهو أن الجيش يملك وسائل دفاعية جيدة للشواطىء. وأضاف رئيس الأركان أن المقصود، فعلا، فشل ذريع لـ [الفدائيين] في تنفيذ مهامهم. وذكر شومرون أنه، رغم إلقاء الجيش الاسرائيلي القبض على كل القوارب، فلا شك في أنه لا يوجد إغلاق محكم في شبكة تأمين الشواطىء (هآرتس، ١٩٩٠/٦/٣).

**العميد أوران شاحور، كبير ضباط سلاح الاستخبارات العسكرية**

ـ أعلن العميد أوران، خلال اجتماع مع مراسلين عسكريين في إطار وقائع الاحتفال بعيد سلاح الاستخبارات، الذي صادف أمس: إن سلاح الاستخبارات سيشتري طائرة صغيرة ـ من دون طيار ـ من طراز سرتشر، من إنتاج الصناعة الجوية؛ كما سيقوم بتطوير خرائط رقمية. وأضاف أن هذه الطائرة ستوفر حلا في مجال المصداقية، وفي مجال التنفيذ، كما ستوفر حلولا جيدة في نظام التنبؤ بتحركات العدو والاتجاهات الجوية.

وقال كبير ضباط سلاح الاستخبارات العسكرية: إن السلاح سيواصل في سنة العمل الحالية تطوير وسائل رؤية ليلية، سوف تتمثل في نظام التنبؤ، وسيقوم السلاح ـ أيضاً ـ بإدخال مشروع ميكنة يعطي حلولا أفضل في شعبة البحث. وفي مجال الخرائط سيقوم سلاح الاستخبارات بتحسين إنجازاته عن طريق استخدام نظام رقمي أكثر دقة للخرائط . وفي مجال الاستخبارات الاحتياطية، سيتم تنفيذ مشروعات توفر معلومات في كل ما يتعلق بخطوط الهاتف والتنصت عليها (دافار، ١٩٩٠/٦/٧).

*
* *

# السياسة الخارجية والعلاقات الدولية

• عام

ـ ردت وزارة الخارجية الاسرائيلية، أمس، على بيان دول السوق الأوروبية القائل: إن «الوضع الراهن في المناطق المحتلة لا يحتمل، وينبغي التقدم في اتجاه مؤتمر دولي تحت رعاية الأمم المتحدة وباشتراك م.ت.ف، من أجل التوصل الى تسوية في المنطقة»، بقولها: «إنه منذ حادث القتل المأساوي في ريشون لتسيون وهناك محاولة لاستغلال هذا الحادث في التحريض ضد اسرائيل» (معاريف، ١٩٩٠/٦/٣).

ـ علم أن اسرائيل ومصر وقبرص ستقوم بتوطيد التعاون والتنسيق، فيما بينها، في مجال المراقبة الجوية في المنطقة. وقد سافر، أمس، الى قبرص، نائب رئيس مدير الطيران المدني الاسرائيلي، شموئيل بوليك، حيث من المقرر أن يجتمع اليوم مع نظيريه المصري والقبرصي (هآرتس، ١٩٩٠/٦/٦).

ـ جاء في وثيقة سياسية شاملة، وضعها سفير اسرائيل في مدريد، البروفيسور شلومو بن ـ عامي، أن علاقات اسرائيل بالدول الأوروبية تشهد تآكلا. وقال بن ـ عامي في وثيقته: إن الدول الأوروبية الأكثر صداقة لنا، مثل ألمانيا وهولنده والدنمارك تشهد تآكلا في علاقاتها مع اسرائيل، سواء على صعيد الرأي العام أو في المواقف السياسية المؤيدة لحق تقرير المصير للفلسطينيين، ولمبدأ مقايضة الأرض بالسلام، ولضرورة التفاوض مع م.ت.ف.

ودعا السفير اسرائيل الى فهم أن المقصود عملاق اقتصادي يبيع لاسرائيل بحوالي سبعة مليارات من الدولارات، ولا يشتري منها الا بنصف هذا المبلغ، مؤكداً أن الصعوبة الأساسية أمام إغلاق هذه الهوة هي صعوبة سياسية. وحذر سفير اسرائيل في أسبانيا من أن أوروبا لن تقوم بتوسيع الحوار الاقتصادي مع اسرائيل، ولن تحسن ظروف علاقاتنا بها (على سبيل المثال، مطلبنا بأن نكون على قدم المساواة مع دول المجموعة الأوروبية) (هآرتس، ١٩٩٠/٦/٨).

• الولايات المتحدة

ـ طلبت وزارة الدفاع، مؤخراً، الى الادارة الأميركية دراسة إمكانية أن تشتري اسرائيل بثمن بخس منتجات عسكرية مستخدمة، يعتزم الجيش الأميركي إخلاءها من قارة أوروبا، في أعقاب الاتفاقية المبرمة بين الدولتين العظميين.

والمقصود أساساً منتجات لوجيستية، مثل سيارات جيب وسيارات قيادة ووسائل نقل؛ كما أن المقصود بشكل أقل أنظمة قتال وأسلحة. ولم يرد الأميركيون بعد على هذا الطلب (عل همشمار، ١٩٩٠/٥/١٥).

ـ صادق الكونغرس الأميركي، أمس الأول، من دون معارضة، على منح ضمانات لاسرائيل للحصول على قرض بمقدار ٤٠٠ مليون دولار لبناء مساكن للمهاجرين اليهود من الاتحاد السوفياتي، ولكنه قرر «معاقبة» اسرائيل بتحصيل عمولة منها بمقدار مليون دولار. ويوازي جزء من هذه العمولة (١,٨ مليون دولار) المبلغ الذي خصصته اسرائيل لمحاولة الاستيطان في الحي المسيحي من القدس (عل همشمار، ١٩٩٠/٥/١٨).

ـ بعث سفير اسرائيل في الولايات المتحدة، موشيه أراد، بتقرير سري يقع في خمس صفحات، الى رئيس الحكومة يتسحاق شامير، ووزير الخارجية موشيه أرنس، حذر فيه من أن اسرائيل تواجه مأزقاً خطيراً في علاقاتها مع الولايات المتحدة، قد يصل الى حد الكارثة. وأشار أراد في تقريره، الذي بعث به أواخر هذا الأسبوع، الى أن مسيرة السلام والاستيطان يتطلبان إعادة نظر، والى أن اسرائيل تفقد تأييدها في الكونغرس، والى احتمال أن تعود الادارة الأميركية الى فكرة المؤتمر الدولي (يديعوت أحرونوت، ١٩٩٠/٥/٢٧).

ـ صادقت وكالة المعونة للدفاع التابعة للبنتاغون، التي تعرف اختصاراً باسم (D.S.A.A)، هذا الأسبوع، لاسرائيل على استخدام أموال المعونة الأميركية في مشروع سفن ساعر ـ ٥ التابعة لسلاح البحرية. وفي هذا المشروع، سيتم بناء ثلاث سفن صواريخ حديثة في أحواض بناء السفن في الولايات المتحدة. ولم يتم ـ حتى الآن ـ إعطاء مصادقة مماثلة بالنسبة لمشروع الغواصات. وقد أصدر رئيس

الأركان، دان شومرون، أوامره الى مستشاره المالي لدراسة إمكانية استخدام أموال المعونة في تمويل هذا المشروع أيضاً (معاريف، ١٩٩٠/٦/٨).

**• الاتحاد السوفياتي**

ــ تقرر في وزارة الصناعة والتجارة إيفاد مندوب تجاري، يكون مقره الدائم في موسكو. وتجدر الاشارة الى أن الصادرات الاسرائيلية المباشرة الى الاتحاد السوفياتي قد وصلت في سنة ١٩٨٩ الى ٨,٥ مليون دولار، بعد أن كانت صفراً في السنوات السابقة. وفضلا عن ذلك، تمت في العامين الماضيين صفقات ضخمة لم تتم بشكل مباشر.

وفي الأشهر الثلاثة الأولى من سنة ١٩٩٠، بلغت الصادرات المباشرة مليوني دولار. وفي سنة ١٩٨٩ بلغت الواردات المباشرة من الاتحاد السوفياتي ١٥٤ ألف دولار؛ ولكن هناك احتمالا ضخماً لزيادة المشتريات من هناك، وبصفة خاصة المواد الخام الصناعية (هآرتس، ١٩٩٠/٥/٢٤).

**• بريطانيا**

ــ ناشدت حكومة بريطانيا، أمس الأول، اسرائيل، بدء محادثات مع م.ت.ف. وقد جاءت هذه المناشدة في الوقت الذي يهاجم فيه المندوب البريطاني في الأمم المتحدة سياسة اسرائيل في المناطق [المحتلة]، ويعرب عن تأييده لتوسيع تدخل الأمم المتحدة في الضفة الغربية وقطاع غزة (معاريف، ١٩٩٠/٥/٢٧).

**• أثيوبيا**

ــ علم أن رؤساء الجالية الأثيوبية في اسرائيل ون من جراء نشر أخبار الصفقة المبرمة بين اسرائيل وأثيوبيا، والتي يهاجر الى اسرائيل ــ بموجبها ــ حتى أواخر هذا العام ــ كل اليهود المتبقين في أثيوبيا بعد «عملية موشيه» [عملية نقل الفلاشا]. كشف عن هذه التفاصيل مدير عام وزارة الخارجية رؤوبين فدهتسور، أمس الأول، للمراسلين (دافار، ١٩٩٠/٦/٨).

**• ايطاليا**

ــ ارتفعت الصادرات الاسرائيلية الى ايطاليا في الأشهر الثلاثة الأولى من هذا العام بنسبة ١٣٪؛ وذلك بالمقارنة بالفترة الموازنة من العام الماضي. ففي الفترة من كانون الثاني/ يناير وحتى آذار/ مارس ١٩٩٠، بلغ إجمالي الصادرات الاسرائيلية الى ايطاليا ١٣٠ مليون دولار، مقارنة بــ ١١٥ مليون دولار في الفترة الموازية من سنة ١٩٨٩. وقد بلغت الصادرات الاسرائيلية الى ايطاليا، في العام الماضي، ٤٢٥ مليون دولار.

وتجدر الاشارة الى أن أفرع الصادرات الأساسية الى ايطاليا هي: المنتجات الصناعية الكيماوية ٣٠٪، المنسوجات ١٥٪، منتجات البلاستيك والمطاط ١٣٪، الألماس ١٠٪، المنتجات الغذائية والزراعية ١٠٪، والمنتجات الصناعية والالكترونيات والبصريات ١٠٪ (هآرتس، ١٩٩٠/٥/١٤).

**• اليونان**

ــ قررت حكومتا اليونان واسرائيل، أمس، رفع مستوى التمثيل الدبلوماسي بين الدولتين الى مستوى سفارات. وبناء على ذلك، يمكن اعتبار رئيس مكتب التمثيل الاسرائيلي في أثينا، موشيه غلبواع، بمثابة سفير لاسرائيل في اليونان (هآرتس، ١٩٩٠/٥/٢٢).

**• اسبانيا**

ــ وقعت، أواخر هذا الأسبوع، في مدريد، اتفاقية للتعاون بين معهد الصادرات الأسباني ومعهد الصادرات الاسرائيلي. وتتضمن الاتفاقية تبادل معلومات جارية وحديثة حول الشركات والمصانع المعنية بالتصدير. كما تهتم الاتفاقية بتفصيل وشرح المنتجات والقوانين واللوائح المتعلقة بتشجيع الصادرات، والقيود الجمركية والرسوم. وطبقاً لهذه الاتفاقية، يلتزم المعهدان بتقديم المساعدة لرجال الأعمال الذين يقومون بزيارة الدولتين من أجل دفع صفقاتهم الى الأمام (هآرتس، ١٩٩٠/٥/١٤).

**• تركيا**

ــ علم أن تركيا تريد رفع مستوى العلاقات الدبلوماسية مع اسرائيل، وذلك بعد عشر سنوات من خيبة الأمل من بعض الدول العربية. وذكرت عناصر تركية، هذا الأسبوع، أنه من المحتمل رفع العلاقات الى مستوى سفراء بين الدولتين في أعقاب التحسن التدريجي الذي طرأ على العلاقات الاسرائيلية ــ التركية، وبالذات في مجال التجارة والسياحة والنشاط الدبلوماسي (هآرتس، ١٩٩٠/٥/١٨).

**• السويد**

ــ وصل رئيس الدولة، حاييم هيرتسوغ، وقرينته، أمس، الى ستوكهولم، حيث كان في استقباله كبار الشخصيات في السويد، وعلى رأسهم وزير الخارجية السويدي ستين أندرسون. وقد رفض هيرتسوغ الرد

على أسئلة صحفيين حول المذبحة في ريشون لتسيون والأحداث في المناطق [المحتلة] (هآرتس، ١٩٩٠/٥/٢١).

• **فنلنده**

ـ أجرى رئيس الدولة، حاييم هيرتسوغ، أمس، خلال زيارته لفنلنده، محادثات مع نظيره الفنلندي، الذي أعرب له عن معارضته الشديدة للاستيطان اليهودي في المناطق [المحتلة]. وكانت زيارة رئيس الدولة الرسمية لفنلنده قد بدأت، أمس، بحفل استقبال رسمي في قصر الرئاسة في هلسنكي (عل همشمار، ١٩٩٠/٥/٢٤).

• **هولنده**

ـ قاطع، أمس، سفير هولنده في اسرائيل، يان هوريك، بناء على تعليمات حكومته، حفل افتتاح مركز ثقافي لمهاجري الاتحاد السوفياتي في القدس. وكان السفير الهولندي قد تلقى تعليمات من حكومته بعدم الاشتراك في هذا الحفل، طالما أن من الممكن أن يكون لذلك انعكاسات على الوضع الدولي لمدينة القدس (معاريف، ١٩٩٠/٥/٢٤).

• **بلغاريا**

ـ وقعت اسرائيل وبلغاريا، بالأحرف الأولى، على اتفاقية طيران جديدة، تنظم مجمل علاقات الطيران بين الدولتين. وتتيح الاتفاقية لشركتي الطيران في البلدين الدخول في مفاوضات تجارية من أجل التوصل الى اتفاق لتسيير رحلات جوية منتظمة بين بلغاريا واسرائيل (هآرتس، ١٩٩٠/٥/٢٨).

• **غواتيمالا**

ـ وصل، أمس، الى اسرائيل، وزير خارجية غواتيمالا، آريئيل أريس، في زيارة رسمية له كضيف على وزير الخارجية موشيه آرنس، وقد أعلن أريس، لدى وصوله عن استعداد بلاده للمساهمة في إرساء السلام في الشرق الأوسط . وأعلنت عناصر في سفارة غواتيمالا أن محادثات أريس ستشمل مسائل مدنية فقط ، ولن تتطرق الى مشتريات عسكرية. وكان في استقبال الضيف الغواتيمالي وزير الخارجية موشيه آرنس وسفير اسرائيل في غواتيمالا ـ سيتي، زاك ديكل (هآرتس، ١٩٩٠/٥/١٤).

* *

# الصِّراع العَرَبي ـ الإسرائيلي

• **مصر**

ـ اجتمع رئيس حزب العمل، شمعون بيرس، أمس، مع رئيس مصر حسني مبارك، وطرح أفكاراً جديدة بشأن ضرورة إجراء الحوار الاسرائيلي ـ الفلسطيني في القاهرة. ولم يرغب بيرس في الادلاء بتفاصيل عن هذه الأفكار وجاء هذا الاجتماع على هامش اجتماعات الدولية الاشتراكية في القاهرة.

وذكرت مصادر مصرية أن هذه الأفكار تتعلق بتشكيل الوفد الفلسطيني بشكل ربما يحظى، أيضاً، بقبول رئيس الحكومة يتسحاق شامير. وقد ساد المحادثات، التي استمرت حوالي الساعة ونصف الساعة، اتفاق في الرأي على وجوب بذل قصارى الجهد، سواء من جانب العرب أو من جانب اسرائيل، لاجراء هذا الحوار في القاهرة.

وأوضح بيرس للرئيس مبارك أن التطورات السياسية في اسرائيل لا تزال في ذروتها، وأن احتمال تشكيل حكومة واقعية لم ينته بعد. كما أعرب مبارك عن قلقه إزاء الأوضاع السائدة في المناطق [المحتلة]، وعن رفضه ـ أيضاً ـ لتوطين المهاجرين في الضفة الغربية وقطاع غزة (دافار، ١٩٩٠/٥/٢٣).

ـ وجهت مصر دعوة رسمية الى اسرائيل، للاشتراك في المؤتمر الدولي لاتحاد وكلاء السفر والسياحة، الذي من المقرر أن يعقد في القاهرة، في الفترة من ٣٠ أيلول/ سبتمبر الى ٥ تشرين الأول/ أكتوبر من هذا العام (هآرتس، ١٩٩٠/٥/٢٨).

• **لبنان**

ـ في معرض تعليقه على ما تردد من أن حركة «أمل» الشيعية عرضت إعادة جثتي جنديين اسرائيليين، مقابل الافراج عن ٤٠٠ شيعي في أسر جيش جنوب لبنان، قال مصدر اسرائيلي رفيع المستوى، إنه لم يصل بعد الى اسرائيل أي طلب، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، حول تبادل أسرى مقابل الافراج عن معتقلين شيعة في سجن الخيام، الذي يسيطر عليه جيش جنوب لبنان (هآرتس، ١٩٩٠/٥/٢٠).

ـ قام جنود جيش جنوب لبنان، أمس، بقتل أربعة [فدائيين] في جنوب لبنان، في القطاع الشرقي من منطقة الأمن؛ وذلك عندما لاحظت قوة تابعة للجيش خلية [فدائية] تتحرك في المنطقة، فأطلقت عليها النيران. ولم يسقط مصابون بين قوة جيش جنوب لبنان (هآرتس، ١٩٩٠/٥/٢٧).

ـ ألقي القبض على ثلاثة [فدائيين]، أمس، بواسطة قوة تابعة لجيش جنوب لبنان في منطقة الأمن في جنوب لبنان، على مسافة ثلاثة كيلومترات من حدود اسرائيل. ولم تحدث أية اصابات في صفوف قوة جيش جنوب لبنان (دافار، ١٩٩٠/٦/١٠).

وقد أعلن نائب رئيس الأركان، إيهود باراك، في جلسة الحكومة يوم أمس، أن [الفدائيين] الثلاثة ينتمون الى حركة «فتح» التي يرأسها ياسر عرفات. وعلى حد قوله، فهذه أول مجموعة [فدائية] لـ «فتح» يتم القاء القبض عليها، في محاولة اعتداء على قوات اسرائيلية، منذ أعلن عرفات في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٨ وقف «الارهاب» (معاريف، ١٩٩٠/٦/١١).

* *

# اسرائيل والقضية الفلسطينية

• **عام**

ـ علم أن الشرطة ستجري مناورات عملية على مستويات مختلفة، لفحص تأدية مهامها في حالات وقوع اعتداءات [فدائية]، وبالذات في حالات وقوع عمليات تسلل الى سواحل البلاد. ويأتي ذلك في إطار تنفيذ إحدى التوصيات التي تلقاها، أمس، طاقم القيادة العليا للشرطة، عقب التحقيق الذي أجرته الشرطة بشأن استعدادها وتأدية مهامها في أثناء تسلل [فدائيين] الى شواطىء اسرائيل في عيد الأسابيع (هآرتس، ١٩٩٠/٦/١٢).

• **م.ت.ف**

ـ أعرب رئيس الحكومة، يتسحاق شامير، ووزير الخارجية موشيه أرنس، ونائبه بنيامين نتنياهو، وكذلك سفير اسرائيل في الولايات المتحدة، موشيه آراد، أمس، عن أملهم بأن توقف الولايات المتحدة أية اتصالات لها مع م.ت.ف، في تونس أو في أي مكان آخر في العالم؛ وذلك عقب محاولة أفراد من منظمة أبو العباس تنفيذ اعتداء جماعي ضد مواطنين اسرائيليين (عل همشمار، ١٩٩٠/٥/٣١).

ـ قتل أربعة [فدائيين] وأسر إثنا عشر آخرون، خلال محاولة الاعتداء الجماعية، التي قام بها أفراد من منظمة أبو العباس على تجمعات سكانية في منطقة تل ـ أبيب. وتجرى في سلاح البحرية، وفي هيئة الأركان تحقيقات لمعرفة كيف وصل أحد القوارب وعليه أحد عشر [فدائياً] الى شاطىء نيتسانيم بالقرب من أشكلون. كما يجري التحقيق، أيضاً، في سلاح الجو، الذي اشترك في القتال والمطاردة (عل همشمار، ١٩٩٠/٥/٣١).

• **المناطق المحتلة ١٩٦٧**

• **مقاومة الاحتلال**

ـ أصيب ثمانية فلسطينيين، أمس، خلال اشتباكات مع جنود الجيش الاسرائيلي في قطاع غزة. وعلم باستمرار فرض حظر التجول على بيت حانون وغزة (هآرتس، ١٩٩٠/٥/١٤).

ـ قتل، أمس، شاب (١٩ سنة) من مخيم الشاطىء في قطاع غزة بنيران حرس الحدود. كما أصيب ضابط اسرائيلي برتبة ملازم إصابة متوسطة، عندما انفجرت قنبلة بين يديه. وقد فرض الجيش الاسرائيلي حظر التجول على مخيمات جباليا، البريج ورفح، وعلى أجزاء من مدينة غزة، للحيلولة دون حدوث أعمال إخلال بالنظام في مناسبة الذكرى السنوية لاعلان قيام الدولة.

وشهد قطاع غزة، أمس، إضراباً عاماً وحوادث عنف، أصيب خلالها ثمانية أشخاص. وفي جنين في الضفة الغربية، أصيب سبعة أشخاص خلال اشتباكات مع قوات الأمن (هآرتس، ١٩٩٠/٥/١٥).

ـ توفي، أمس، الشاب الذي أصيب بطلقات على يد مواطن اسرائيلي في قلقيلية. وأعلن ملثمون في قلقيلية الاضراب العام غداً بسبب وفاة الشاب. وقد اكتشفت في المناطق [المحتلة] ثلاث جثث لسكان محليين، قتلوا لوجود شكوك بتعاونهم مع السلطات الاسرائيلية.

كما أعلنت مصادر فلسطينية عن إصابة ثلاثة أشخاص في غزة وثلاثة آخرين في نابلس. وشهدت المناطق [المحتلة]، أمس، إضراباً

عاماً بمناسبة ذكرى اعلان استقلال دولة اسرائيل (هآرتس، ١٩٩٠/٥/١٦).

ــ عثر، مساء أمس الأول، على جثة شخص (٣٠ سنة) بالقرب من جنين، قتل بتهمة التعاون مع السلطات الاسرائيلية. وأصيب، أمس، خمسة عشر فلسطينياً خلال اشتباكات مع جنود الجيش الاسرائيلي في المناطق [المحتلة] (هآرتس، ١٩٩٠/٥/١٧).

ــ أصيب، أمس، أحد جنود الجيش الاسرائيلي بطلق ناري، بالقرب من الخليل. وتم نقل الجندي الى المستشفى، بينما قامت قوات ضخمة من الجيش الاسرائيلي باغلاق المنطقة وبعمليات تمشيط . وقد أصيب الجندي، وهو من وحدة احتياط ، بطلقتين في كتفه أثناء القيام بدورية في المنطقة (هآرتس، ١٩٩٠/٥/١٨).

ــ أصيب، أمس، إثنا عشر فلسطينياً خلال مصادمات مع قوات الأمن في المناطق [المحتلة]، منهم تسعة أشخاص في قطاع غزة. كما شهدت الخليل إضراباً تجارياً لدى العلم بوفاة أحد السكان (٤٥ سنة) نتيجة استنشاقه غازاً مسيلا للدموع (هآرتس، ١٩٩٠/٥/١٨).

ــ وزعت، هذا الأسبوع، على منظمات دولية في العالم وأعضاء كونغرس في الولايات المتحدة وكبار شخصيات وصحفيين، مئات النسخ من التقرير الضخم حول إصابات أطفال فلسطينيين في المناطق المحتلة؛ وهو التقرير الذي أعده الفرع المحلي التابع للمنظمة السويدية ــ الأميركية.

وهذا التقرير المفصل، الذي يقع في ثلاثة أجزاء (هناك جزء إضافي يتم إعداده)، يعتبر لائحة اتهام شديدة تجاه الجيش الاسرائيلي والسلطات الاسرائيلية. وهو يعرض معطيات حول إصابات الأطفال أقل من ١٦ سنة خلال العامين الأولين من الانتفاضة، بما في ذلك ١٥٩ طفلا قتيلا وخمسين ألف جريح.

وعلى حد قول التقرير، فإن غالبية الأطفال الذين قتلوا في هذين العامين (٥٢٪) لم يشتركوا في حوادث عنف، ولم يتواجدوا ــ لدى إصابتهم ووفاتهم ــ على مقربة من أية عمليات احتجاجية. وذكر التقرير أن ١٩٪ فقط من الأطفال الذين أصيبوا خلال الانتفاضة كانوا مشتركين في الحوادث (هآرتس، ١٩٩٠/٥/١٨).

ــ قتل، أمس الأول، أحد سكان مخيم بلاطة القريب من نابلس، وأصيب أربعة آخرون، ومواطن اسرائيلي. وقد أصيب القتيل بطلقة مطاطية في رأسه خلال حادث قذف الحجارة الذي وقع في المخيم.

وفي أعقاب هذا الحادث، فرض حظر التجول على مخيمي بلاطة وعسكر.

وفي قطاع غزة، أصيب سبعة أشخاص من خلال اشتباكات مع جنود الجيش الاسرائيلي. ووزع في القطاع، أمس، نداء يحمل اسم «النداء الاقتصادي الأول»، ويدعو السكان والتجار الى مقاطعة سلع اسرائيلية وبالأخص الملبوسات (هآرتس، ١٩٩٠/٥/٢٠).

ــ قتل، أمس، ستة فلسطينيين في المناطق [المحتلة]، أربعة منهم في قطاع غزة واثنان في الضفة الغربية، خلال الاضطرابات التي اندلعت في أعقاب المذبحة في ريشون لتسيون. وجرح في قطاع غزة أكثر من ٦٥٠ شخصاً، ٢٥ منهم إصاباتهم بالغة؛ بينما أعلنت مصادر عسكرية عن إصابة ١١٢ شخصاً فقط .

وقامت قوات الأمن بفرض حظر التجول العام على قطاع غزة ومدن الخليل ونابلس وطولكرم وغالبية قرى ومخيمات الضفة الغربية. وشهدت القدس الشرقية إضراباً عاماً، كما أغلقت بعض المدارس (يديعوت أحرونوت، ١٩٩٠/٥/٢١).

ــ أعلن ضابط رفيع المستوى في الجيش الاسرائيلي، أمس، أن كل المنظمات [الفدائية] أصدرت توجيهات الى رجالها بتصعيد أعمال العنف واستخدام الذخيرة الحية في المناطق وفي تخوم الخط الأخضر. وقال الضابط : إن السجناء الأمنيين في السجون بدأوا إضرابات عن الطعام، تضامناً مع أشقائهم في المناطق [المحتلة] (هآرتس، ١٩٩٠/٥/٢٢).

ــ قتل، أمس، أربعة أشخاص، وأصيب أربعون آخرون، خلال مصادمات في قطاع غزة؛ كما أصيب ثلاثة من جنود الجيش الاسرائيلي وشرطي من حرس الحدود.

واستمر الاضراب العام في الضفة الغربية أمس؛ كما قامت قوات الأمن بتوسيع حظر التجول، ليشمل مخيمات أخرى في الضفة. وأفادت مصادر فلسطينية عن سقوط عشرة مصابين، بينما لم يعلن الجيش الاسرائيلي الا عن إصابة شخص واحد (معاريف، ١٩٩٠/٥/٢٢).

ــ قتل، أمس، شخصان في قطاع غزة، وأصيب واحد وثلاثون آخرون، أحدهم إصابته بالغة؛ كما أصيب جندي اسرائيلي خلال اشتباكات بين الفلسطينيين وقوات الجيش الاسرائيلي. وقد ألقيت زجاجة حارقة، أمس، على منزل في الحي اليهودي من المدينة القديمة في القدس، مما أسفر عن احتراق غرفة واحدة بالكامل. كما استمرت،

أمس، في القرى القريبة من القدس وفي شرق المدينة، أعمال رشق جنود الشرطة بالحجارة (عل همشمار، ١٩٩٠/٥/٢٣).

ــ قتل صبي وأصيب خمسة عشر شخصاً، خلال العملية التي قام بها جنود الجيش الاسرائيلي في قريتي قبية وبدروس، قضاء رام الله. وأفادت مصادر فلسطينية عن وقوع مواجهات عنيفة بالقرب من الخليل، أصيب خلالها خمسة أشخاص بالذخيرة الحية.

وفي قطاع غزة، وقعت اشتباكات بين الجنود الاسرائيليين والفلسطينيين، أصيب خلالها ثمانية أشخاص. كما ألقيت زجاجة حارقة في اتجاه دورية عسكرية، ولكن دون أن تسفر عن سقوط مصابين (هآرتس، ١٩٩٠/٥/٢٥).

ــ صدر، أمس، في الضفة الغربية، النداء رقم ٥٧ للقيادة الوطنية الموحدة للانتفاضة، تحت عنوان «نداء التصعيد». ودعا النداء العمال العرب، الذين يعملون في اسرائيل، الى مقاطعة العمل حتى السابع من حزيران/ يونيو، احتجاجاً على حادث القتل في ريشون لتسيون.

وأطلق النداء على هذا الحادث اسم «جريمة العشرين من أيار/ مايو، الناجمة عن التثقيف الصهيوني العنصري». وذكر البيان أن هذه الجريمة منحت الانتفاضة من جديد بعداً جماهيرياً، وأدت الى تجدد اهتمام العالم العربي والأسرة الدولية بوضع الفلسطينيين في المناطق (هآرتس، ١٩٩٠/٥/٢٧).

ــ قتل، أمس، شخص وأصيب عشرة آخرون، خلال أعمال الاخلال بالنظام التي وقعت في قطاع غزة. وفي الضفة الغربية، ساد، أمس، هدوء نسبي، باستثناء بعض الأحداث البسيطة (هآرتس، ١٩٩٠/٥/٢٨).

ــ أصيب ثلاثة عشر شخصاً في المناطق [المحتلة]، منهم عشرة من قطاع غزة، خلال مصادمات عنيفة مع جنود الجيش الاسرائيلي، أمس. وألقيت زجاجة حارقة، أمس، في اتجاه سيارة ضابط شعبة العمليات في الاقليم الجنوبي في الشرطة، خلال تجوله في ضاحية وادي الجوز في القدس الشرقية. وقد انفجرت الزجاجة، دون أن تسفر عن الحاق أضرار أو سقوط مصابين (هآرتس، ١٩٩٠/٥/٢٩).

ــ وقع اعتداء، أمس، في سوق محانيه يهودا، في القدس، قتل خلاله شخص واحد وأصيب تسعة آخرون. وقد أعلنت منظمة الجهاد الاسلامي مسؤوليتها عن [تدبير] هذا الحادث، رداً على المذبحة في ريشون لتسيون (معاريف، ١٩٩٠/٥/٢٩).

ــ قتلت، أمس الأول، سيدة من نابلس، لدى إصابتها بطلقة مطاطية في وجهها. وأعلن الجيش الاسرائيلي أنه يقوم بالتحقيق في ظروف وفاة السيدة الفلسطينية. وأعلن إضراب عام في ذلك اليوم، في نابلس، احتجاجاً على الحادث.

وأمس، ألقيت ثلاث زجاجات حارقة على سيارة اسرائيلية بالقرب من أريحا، مما أسفر عن إصابة سائق السيارة بحروق. كما أضرمت النيران في ثلاث سيارات في القدس الشرقية (عل همشمار، ١٩٩٠/٥/٣١).

ــ قتل، أمس، صبي (١٤ سنة) من مخيم طولكرم في الضفة الغربية، نتيجة إصابته بطلقة بلاستيكية، خلال مواجهة بين الجنود الاسرائيليين والشبان الفلسطينيين. كما قتل شاب بالقرب من جنين على أيدي متعاونين. وأصيب طفل (١٠ سنوات) بنيران قوات الأمن في نابلس (هآرتس، ١٩٩٠/٦/١).

ــ عثر على جثة شاب (١٦ سنة) في أحد البساتين في قضاء طولكرم. وذكرت مصادر فلسطينية: إن الشاب قتل نتيجة إصابته بطلق ناري في ظهره. وأعلنت مصادر عسكرية أن قوة تابعة للجيش الاسرائيلي كانت قد أطلقت النار، مساء يوم الخميس، في اتجاه ملثمين، ولكن أحداً لم يلاحظ هذه الاصابة.

وأعلنت مصادر فلسطينية عن مواجهات في مخيم نور شمس، أصيبت خلالها فتاة (١٢ سنة) وصبية (١٩ سنة) بطلقات مطاطية. وفي قرية كفر قدوم بالقرب من نابلس، قام جنود الجيش بعملية مدبرة، تعرضوا خلالها لوابل من الحجارة، وأطلقوا طلقات مطاطية، مما أسفر عن إصابة تلميذ (١٧ سنة) وتلميذة (١٨ سنة).

وفي نابلس، قام حوالي مائة شخص من أعضاء الجبهة الديمقراطية بعرض في الذكرى السنوية لوفاة عمر القاسم، أحد كبار السجناء الفلسطينيين الذي توفي في سجن اسرائيلي نتيجة المرض. وقد أصيب جندي اسرائيلي في غزة، من جراء إلقاء زجاجة حارقة (هآرتس، ١٩٩٠/٦/٣).

ــ اتضح من التقرير الموسمي، الذي أعده مركز «عوفداه» للمعلومات والتوثيق والاعلام، الذي أقامته أوساط اليمين ــ وهو تقرير رفع الى رئيس الحكومة، يتسحاق شامير ــ أنه في التسعة والعشرين شهراً منذ اندلاع الانتفاضة، سجل ٨٩,٧٩٦ حادثاً عنيفاً في المناطق [المحتلة] ضد يهود من جنود الجيش الاسرائيلي ومن المدنيين. وفي الربع الأول من سنة ١٩٩٠، طرأ ارتفاع ــ يقدر بعشرات في المئة ــ على عدد من الحوادث العنيفة، التي تقع يومياً في المناطق.

وطبقاً للتقرير، الذي جمعت معطياته من مصادر عسكرية، فقد أصيب، خلال الفترة من ١٩٨٧/١٢/٩ وحتى ١٩٩٠/٥/٩، في المناطق، ٣,٠٣٣ يهودياً بينهم ٢,٠٦٥ جندياً (١,١٧٩ في الضفة الغربية و ٨٨٦ في قطاع غزة) و ٩٦٨ مدنياً (٨٩٨ في الضفة، و ٧٠ في قطاع غزة) (هآرتس، ١٩٩٠/٦/٤).

ـ أضرمت النيران، أمس، في ثلاثة سيارات في القدس؛ وذلك فضلا عن السيارات الثماني التي أحرقت في أواخر الأسبوع الماضي. وقد شهدت المناطق [المحتلة]، أمس، إضراباً عاماً.

وفي قرية البيرة، أصيب شاب اصابة طفيفة. وفي قطاع غزة، استخدمت شحنة ناسفة ضد سيارة اسرائيلية، ولكن ذلك لم يسفر عن سقوط مصابين أو الحاق أضرار. كذلك أصيب شاب بطلق ناري (عل همشمار، ١٩٩٠/٦/٤).

ـ قتل، أمس، صبيان (١٠ و ١٤سنة) في الضفة الغربية بنيران جنود الجيش الاسرائيلي؛ كما قتل شاب (١٦ سنة) في قطاع غزة، في ظروف غامضة. وأعلنت مصادر فلسطينية عن إصابة ستة عشر شخصاً، خلال اشتباكات مع قوات الأمن في المناطق [المحتلة]. وفي قطاع غزة، أصيب خمسة جنود لدى انقلاب سيارتهم، بسبب تعرضهم لوابل من الحجارة (هآرتس، ١٩٩٠/٦/٦).

ـ استمر حظر التجول مفروضاً، أمس، على مدينة نابلس ومخيمات اللاجئين المجاورة لها، عقب وفاة صبيين بطلقات جنود الجيش الاسرائيلي أمس الأول. وأعلن عن إصابة ثلاثة أشخاص في قطاع غزة، وعن قيام الجيش الاسرائيلي بعمليات مدبرة في عدد من القرى في الضفة الغربية (هآرتس، ١٩٩٠/٦/٧).

ـ أعلنت مصادر فلسطينية عن إصابة سبعة فلسطينيين في المناطق [المحتلة]، أمس، بينهم ثلاث فتيات في مخيم طولكرم للاجئين؛ وذلك خلال اشتباكات ومواجهات مع جنود الجيش الاسرائيلي. وفي قطاع غزة، وقع إضراب عام شمل كل القطاعات، بما في ذلك المدارس (هآرتس، ١٩٩٠/٦/٨).

ـ أصيب ستة فلسطينيين، أمس وأمس الأول، في المناطق [المحتلة]، خلال مواجهات مع جنود الجيش الاسرائيلي. وفي قضاء جنين، في الضفة الغربية، قتل شخص لوجود شكوك بتعاونه مع سلطات اسرائيل. وفي خان يونس، في قطاع غزة، أصيب جندي اسرائيلي نتيجة تعرضه للرشق بالحجارة. وفي القدس الشرقية، أضرمت النيران، أمس، في ثلاث سيارات. كما تم تنظيم مسيرات في عدد من القرى في الضفة الغربية، إحياء لذكرى شهداء الانتفاضة (هآرتس، ١٩٩٠/٦/١٠).

ـ توفي، أمس الأول، شخص (٦٧ سنة) في منزله عندما اقتحمه جنود الجيش الاسرائيلي، في إطار عمليات تفتيش وتمشيط ، في مخيم الشاطىء في قطاع غزة.

وفي الخليل، أصيب شاب إصابة طفيفة عندما أطلق عليه أحد المستوطنين النار. كما أصيبت سيدة اسرائيلية من سكان كريات أربع عندما تعرضت سيارتها، التي كانت في طريقها الى القدس، للرشق بالحجارة.

وتعرض باص للرشق بالحجارة بالقرب من باب المغاربة، مما أسفر عن تهشم لوحه الزجاجي الأمامي، ولكن دون وقوع إصابات (معاريف، ١٩٩٠/٦/١١).

ـ أفادت مصادر فلسطينية، أمس، عن إصابة خمسة أشخاص في المناطق [المحتلة]، خلال مصادمات مع جنود الجيش الاسرائيلي (هآرتس، ١٩٩٠/٦/١٢).

- **إرهاب اسرائيلي**

ـ أفادت مصادر فلسطينية عن وجود ظاهرة جديدة في قطاع غزة، في الآونة الأخيرة، تتمثل في إرسال منشورات ورسائل الى منازل سكان قتل أقاربهم بتهمة التعاون مع سلطات اسرائيل. وهذه الرسائل مذيلة بتوقيع: الجيش الشعبي ـ فتح.

ويتضح من هذه الرسائل وجود طلب، الى أسر القتلى بتهمة التعاون، جاء فيه: «لقد قمنا بالتحقيق في ملابسات مقتل ابنكم، واتضح لنا أنه كان ابناً من أبناء فلسطين، وأنه كان بريئاً ولم يرتكب أي خطأ، وأن قتله كان عبثاً. ونطلب إليكم الحضور للحصول على تعويض من ممثل م.ت.ف في منطقتكم».

وقد توجهت الأسر التي تلقت رسائل كهذه الى الصحافة المحلية، طالبة نشر صيغة الرسالة، ولكن الصحافة عارضت ذلك بعد أن زعمت أن المقصود رسائل مزيفة وزعتها قوات الأمن (هآرتس، ١٩٩٠/٥/١٤).

ـ أطلق سائق اسرائيلي، يعتقد أنه مستوطن، النيران ـ أمس ـ على مجموعة من التلاميذ الفلسطينيين في قلقيلية، حيث أصاب أحدهم (١٤ سنة) إصابات خطيرة في رأسه. وأعلن المتحدث باسم الجيش الاسرائيلي أن تحقيقاً يجري في هذا الحادث. وفي قضاء طولكرم، تظاهر مئات من سكان قرية شوفه، احتجاجاً على قيام

مستوطنين من مستوطنة أفاني حفيتس باقتلاع أشجار زيتون مملوكة لسكان القرية (هآرتس، ١٩٩٠/٥/١٤).

ـ أعلنت مصادر عسكرية وجود معارضة بين عناصر الأمن وقادة الجيش الاسرائيلي لفتح الجامعات في المناطق [المحتلة]، وأن قرار رئيس الحكومة يتسحاق شامير ومنسق العمليات في المناطق شموئيل غورن اتخذ، فعلا، بما يتعارض وموقف بعض قادة الجيش الاسرائيلي.

وذكرت المصادر أن شامير هو الذي اتخذ قرار النظر في فتح الجامعات، بالتشاور مع عناصر أمنية، ولكن بما يتعارض وموقف بعض قادة الجيش. وعلم أن استئناف الدراسة في الجامعات سيتم بشكل تدريجي، وعلى مراحل (هآرتس، ١٩٩٠/٥/١٥).

ـ اشتكى عضو الكنيست دادي تسوكير، قبل حوالي الشهرين، لدى رئيس الحكومة والقائم بأعمال وزير الدفاع، يتسحاق شامير، من أنه في أجهزة الاتصال الخاصة بالجيش الاسرائيلي في غزة، يتم يومياً استخدام مصطلح «قذرين» ككلمة كودية تطلق على العرب.

وفي معرض الرد، علم من وزارة الدفاع أن ذلك تم بمبادرة شخصية، وأن قائد الفرقة المقصودة أصدر أمراً بوقف استخدام هذا المصطلح.

وبالأمس، توجه تسوكير، مرة ثانية، الى شامير، وأعلن له أن استخدام هذا المصطلح لا يزال مستمراً وليس فقط في غزة، وإنما في الضفة الغربية أيضاً؛ وذلك من دون أي رد فعل ملائم من جانب القادة (هآرتس، ١٩٩٠/٥/١٦).

ـ بعثت مجموعة من شخصيات طولكرم، أمس، ببرقية احتجاج الى رئيس الادارة المدنية في الضفة الغربية، العميد شيكا إيرز، أعربوا فيها عن احتجاجهم على قيام جنود من الجيش الاسرائيلي بانتهاك حرمة مسجد زيد في الضاحية الجنوبية من طولكرم، حيث شطبوا بالألوان آيات قرآنية مكتوبة على جدران المسجد، وكتبوا عليها عبارات من الشتائم والألفاظ النابية (عل همشمار، ١٩٩٠/٥/١٧).

ـ قامت قوات الأمن، مساء أمس الأول، باغلاق منزل شاب (٢٠ سنة) في حي القصبة في نابلس، بعد أن اتهم بالانتماء الى مجموعة النسر الأحمر التابعة للجبهة الشعبية، والتي كانت تعمل في المدينة. وفي الليلة ذاتها، أغلقت قوات الأمن غرفة في منزل شاب آخر (١٩ سنة) في ضاحية حلة العمود القريبة من نابلس، لاتهامه بالانتماء الى خلية لفتح (هآرتس، ١٩٩٠/٥/١٨).

ـ علم أن الجيش الاسرائيلي يقوم بإدخال نوعين جديدين من الطلقات الى حيز الاستخدام في المناطق [المحتلة]، بهدف الاصابة من مدى قصير جداً (١٥ حتى ٤٠ متراً)، حيث تكون الاصابة مؤلمة ولكنها غير قاتلة أو لا تؤدي الى اصابة خطيرة. وهذان النوعان هما: طلقات رملية وطلقات مطاطية من نوع جديد، تم إخراج المعدن منها (معاريف، ١٩٩٠/٥/٢٠).

ـ قام شخص اسرائيلي، يقال إنه «مختل عقلياً»، صباح أمس، بإطلاق النيران على عمال فلسطينيين من قطاع غزة، في ريشون لتسيون؛ فقتل سبعة منهم، وأصاب أحد عشر آخرين (هآرتس، ١٩٩٠/٥/٢١).

ـ أعلنت منظمة العفو الدولية «أمنيستي»، ومقرها في لندن، أمس، أن تعليمات إطلاق النار في المناطق [المحتلة] وأشكال أعمال القتل وما يعقبها من تحقيقات ـ كل ذلك يشير الى أن حكومة اسرائيل تشجع أعمال القتل ضد فلسطينيين عزل، بأيدي قوات الأمن، ومن دون إطار قضائي. واتهمت المنظمة اسرائيل بانتهاج وسائل غير ملائمة للسيطرة على الاضطرابات والمظاهرات، مثل الاستخدام الموسع للأسلحة النارية (يديعوت أحرونوت، ١٩٩٠/٥/٢٣).

ـ وجهت منظمة العفو الدولية «أمنيستي»، أمس الأول، نداء عاجلا الى الحكومة الاسرائيلية لتغيير أوامر إطلاق النار للجنود الذين يخدمون في المناطق [المحتلة]. وجاء في بيان صدر في جنيف، من جانب المنظمة، أنها قلقة جداً من استمرار قتل مدنيين فلسطينيين عزل على أيدي القوات الاسرائيلية، وأن أكثر من ١٦٠ شخصاً قتلوا خلال سنة ١٩٨٩، بينما قتل ٥٩ شخصاً منذ مطلع سنة ١٩٩٠ (دافار، ١٩٩٠/٥/٢٥).

ـ جددت الادارة المدنية، أمس، أمر إغلاق الجامعات في المناطق [المحتلة] لمدة ثلاثة أشهر أخرى. وأعلنت مصادر في الادارة المدنية أن الأمر الجديد لا يتعارض والنية المتجهة لافتتاح الجامعات بشكل تدريجي (هآرتس، ١٩٩٠/٦/١).

ـ قام أعضاء اللجنة الفرعية التابعة للجنة الخارجية والأمن للكنيست، أمس، بجولة في الضفة الغربية كضيوف على قيادة المنطقة الوسطى. وقد رافق أعضاء اللجنة ـ بنيامين بن أليعيزر، عمير بيرتس، يوسي ساريد، يائير تسبان، رفائيل إيتان وغيئولاه كوهين ـ رئيس الادارة المدنية في الضفة الغربية، العميد يشعياهو إيرز، ونائب منسق العمليات في المناطق من قبل الحكومة، العميد فيردي زاخ. وقد تلقى أعضاء اللجنة عروضاً وافية من قادة الجيش في المنطقة؛ واجتمعوا مع

قائد المنطقة الوسطى، اللواء يتسحاق مردخاي، الذي كان يرافقهم.

وخلال الجولة، سألت النائبة غيئولاه كوهين اللواء مردخاي: لماذا لا يتم السماح للمستوطنين بالمكوث في قبر يوسف طيلة ساعات اليوم؟ ورداً على هذا السؤال، قال اللواء مردخاي: إن الجيش لم يتلق أية أوامر في هذا الصدد من القيادة السياسية؛ ولذلك فهو يعمل وفقاً للأوامر الموجودة حالياً.

وفي موضوع آخر، سئل اللواء مردخاي؛ لماذا لم يتم تطبيق نظام تصاريح الخروج، الذي يعتمد على البطاقات الممغنطة في الضفة الغربية أيضاً، أسوة بما هو متبع في قطاع غزة؟ وفي معرض رده، قال مردخاي: لقد تمت كل التحضيرات اللازمة لتطبيق هذا النظام في الضفة الغربية أيضاً، ولكن لم يتم الحصول بعد على مصادقة لتطبيقه.

وخلال الجولة قال النائب رفائيل إيتان: إن من الواجب تطبيق سياسة الطرد من المناطق [المحتلة]. ورداً على ذلك، قال اللواء مردخاي: إن المقصود مسار طويل ومعقد. وعلى حد قوله، فقد توصل جهاز الدفاع الى استنتاج يفيد أنه، بالنظر الى المسار البيروقراطي الطويل، يصبح خيار الطرد من دون تأثير (هآرتس، ١٩٩٠/٦/٤).

ــ دخلت مجموعة من أفراد الجيش الاسرائيلي، أمس، الى المدينة القديمة في نابلس، في زي سكان محليين، حيث فاجأت عدداً من المطلوبين، وقتلت أحدهم، وأصابت ثلاثة آخرين، وألقت القبض على سبعة عشر شخصاً منهم.

وقد نسب الجيش الى أفراد المجموعة المطلوبين القيام باغتيال متعاونين، وباعتداءات على الجيش. وضبطت أسلحة نارية في حوزة أفراد المجموعة. وعقب هذه العملية وقعت بعض الأحداث في نابلس، أصيب خلالها ثلاثة من الفلسطينيين (هآرتس، ١٩٩٠/٦/١٢).

ــ قام الجيش الاسرائيلي، أمس، بهدم منزل أحد سكان قرية يطا في جبل الخليل، بتهمة انتمائه الى القوات الضاربة التابعة لحركة «فتح». كما قامت قوات الأمن باغلاق منزل في قضاء طولكرم، لاتهام صاحبه بأنه جند لحركة «فتح» في حزيران/ يونيو ١٩٨٨، وألقى شحنة ناسفة على سيارة متعاون مع السلطات الاسرائيلية (هآرتس، ١٩٩٠/٦/١٢).

**• سجون وسجناء**

ــ قام كبير ضباط الشرطة العسكرية، العميد شالوم بن ــ موشيه، بتعيين لجنة تحقيق مستقلة لتقصي الحقائق في قضية أعمال التنكيل والاذلال التي وقعت في الأشهر الأخيرة في السجن رقم ٦.

وتتألف اللجنة، التي يرأسها ضابط احتياط برتبة مقدم، من ضباط احتياط خدموا في الماضي في الشرطة العسكرية.

وهناك شكاوى عديدة من جانب المسجونين، مثل الاستخدام غير المبرر للقوة وإهمال الحالات الصحية وعدم السماح لهم بالغناء أو التحدث بصوت عال، والذهاب الى المرحاض ثلاث مرات فقط في اليوم، وعدم مراعاة ظروف الطقس داخل الزنازين (هآرتس، ١٩٩٠/٥/٢٠).

ــ هرب، أمس، ثلاثة سجناء من سجن مجيدو، عبر فتحات من الأسلاك الداخلية والخارجية، قاموا بقصها. وتقوم قوات ضخمة من الجيش والشرطة، تعززها طائرات هليكوبتر وجهود استخباراتية، بمحاولات لالقاء القبض عليهم (عل همشمار، ١٩٩٠/٥/٢١).

ــ أصدرت المحكمة العسكرية في رام الله، أمس، حكماً بالسجن الفعلي لمدة عامين على شاب (١٦ سنة) من قرية الخضر قضاء بيت لحم، بتهمة إلقاء حجارة في اتجاه باص تابع لشركة «إيغد»، مما أسفر عن إصابة أحد الركاب (هآرتس، ١٩٩٠/٦/٧).

**• الاستيطان**

ــ انتقلت أسرتان، أمس، للسكن في مستوطنة دوغيت في قطاع غزة؛ وذلك فور ربط هذه المستوطنة بشبكة الكهرباء. وكانت الأسرتان ــ حتى الآن ــ في ضيافة أسر في مستوطنتي إيلي ــ سيناي ونيسانيت المجاورتين (دافار، ١٩٩٠/٥/١٨).

**• المناطق المحتلة ١٩٤٨**

ــ اكتشف جهاز الأمن العام في شمال البلاد، بالتعاون مع شرطة كرميئيل، مؤخراً، تنظيماً لخلية «تخريبية» في منطقة الجليل الغربي، خطط أعضاؤها لتنفيذ اعتداءات في تخوم الخط الأخضر، واختطاف جندي اسرائيلي، وإلقاء زجاجات حارقة على سيارات، فضلا عن سلسلة أخرى من الاعتداءات.

وقد اعتقلت قوات الأمن ــ حتى الآن ــ سبعة من العرب من قرية دير الأسد في الجليل الغربي، حيث تم تمديد اعتقالهم من قبل محكمة الصلح في عكا (دافار، ١٩٩٠/٥/١٨).

ــ دعت لجنة المتابعة العليا التابعة لرؤساء الهيئات العربية في اسرائيل، أمس، الى إضراب عام في القطاع العربي لمدة ثلاثة أيام، حداداً واحتجاجاً على المذبحة التي وقعت أمس ضد سكان من المناطق [المحتلة]. وسيشمل الاضراب جميع المجالس المحلية

والمدن العربية. وستكون المدارس مغلقة، ولن يتم تقديم خدمات بلدية، كما دعي الجمهور العربي الى عدم العمل.

ودعت اللجنة السكرتير العام للأمم المتحدة الى ارسال قوة عسكرية لحماية السكان في المناطق من قوات الاحتلال الاسرائيلي. كما تقرر توجيه احتجاج الى رئيس الولايات المتحدة على مساعدة الحكومة الأميركية لهؤلاء الذين ينكلون بحقوق الشعب الفلسطيني وبحياته.

وألقت لجنة المتابعة بمسؤولية حادث ريشون لتسيون على عاتق الحكومة وأعضاء الكنيست العنصريين بسبب تحريضاتهم. كما قررت اللجنة استيضاح إمكانية رفع دعوى أمام المحكمة الاسرائيلية العليا ضد الحكومة والمحرضين العنصريين فيها. وقررت، أيضاً، التبرع بالدم للمصابين، وإقامة صلاة الغائب على أرواح الضحايا؛ كما دعت عرب اسرائيل الى رفع الرايات السود على منازلهم (هآرتس، ١٩٩٠/٥/٢١).

ـ ألقيت، أمس، أربعة زجاجات حارقة في اتجاه سيارات حيفا، مما أسفر عن إلحاق أضرار طفيفة. وتعتقد الشرطة أن هذا الحادث، الذي قام به مجهولون، قد تم على خلفية «تخريبية» معادية (هآرتس، ١٩٩٠/٥/٢١).

ـ بدأت، مساء أمس الأول، الأحداث في المثلث كرد فعل على المذبحة في ريشون لتسيون؛ واستمرت طوال اليوم، أيضاً، حيث أصيب أحد أفراد الشرطة ومواطن من آريئيل. كما تم اعتقال عدد من الشبان للتحقيق معهم.

في الطيرة، سارت مسيرة احتجاج، شاركت فيها جماهير غفيرة. وفي جلجولية، تم رفع الأعلام الفلسطينية وعند مدخل كفر قاسم، تم وضع حواجز من الحجارة وإشعال إطارات السيارات. وفي اللد، وقعت بعض المصادمات، ورفعت أعلام فلسطينية (هآرتس، ١٩٩٠/٥/٢٢).

ـ شهدت الناصرة، أمس، اضطرابات عنيفة أصيب خلالها ١٤ شخصاً و ٤ من أفراد الشرطة. كما تم اعتقال ٣٥ شخصاً، بينهم قرينة رئيس بلدية مدينة الناصرة. وقد استجابت الغالبية العظمى من السكان العرب داخل اسرائيل لنداء لجنة المتابعة العليا بالقيام بإضراب، احتجاجاً على المذبحة في ريشون لتسيون (هآرتس، ١٩٩٠/٥/٢٢).

ـ شهدت القرى العربية في منطقة الأغوار ومدينة الناصرة، أمس، هدوءاً نسبياً. ومع ذلك، لا تزال توجد قوات ضخمة من الشرطة في حالة تأهب قصوى خشية حدوث اضطرابات. كما شهدت المنطقة الجنوبية من المثلث هدوءاً نسبياً أيضاً، حيث لم يتم تسجيل أية حوادث غير عادية في إقليم هشارون (هآرتس، ١٩٩٠/٥/٢٣).

ـ استمرت مظاهر الفوران في القطاع العربي في اسرائيل. ففي اللد، تعرض أحد حراس شركة «موكيد ٩٩» لاعتداء على أيدي عمال عرب، مما أسفر عن إصابته بجروح. وتم اعتقال أربعين شخصاً على ذمة التحقيق (هآرتس، ١٩٩٠/٥/٢٧).

ـ ألقيت زجاجة حارقة، أمس، على معبد يهودي في ضاحية كريات نورداو في نتانيا. وقد انفجرت الزجاجة، وتسببت في نشوب حريق في المعبد. واعتقلت شرطة نتانيا ثمانية أشخاص للتحقيق معهم. وأفادت مصادر في الشرطة بوجود شكوك بأن هذا الحادث وقع على خلفية وطنية متطرفة (دافار، ١٩٩٠/٥/٢٩).

ـ ألقيت زجاجة حارقة، أمس الأول، باتجاه سيارة بالقرب من تقاطع نهلال (تقاطع طريق العفوله ـ الناصرة ـ حيفا). وقد أخطأت الزجاجة هدفها فلم يصب أحد. وأكد قائد الشرطة في الاقليم الشمالي حدوث تصعيد فعلي في عدد الحوادث المنفذة على خلفية وطنية متطرفة (هآرتس، ١٩٩٠/٦/٣).

ـ ألقيت زجاجتان حارقتان، مساء أمس، في قاعة الأفراح في رحوفوت. ولم يسفر الحادث عن سقوط مصابين وتقوم الشرطة بالتحقيق في ذلك (هآرتس، ١٩٩٠/٦/٥).

* *

# شؤون إسرائيلية داخلية

• **الحكومة**

ـ بدأت الحكومة في جلستها، أمس، في مناقشة خطة وزارتي المالية والاسكان لاستيعاب مائة وخمسين ألف مهاجر. وأعلن القائم بأعمال وزير المالية، الوزير دان مريدور، عقب الجلسة، أن الاقتصاد الاسرائيلي وصل الى مفترق طوارىء في كل ما يتعلق باستيعاب الهجرة. وتشمل الخطة حوافز للمقاولين، للبدء في بناء سبعين ألف وحدة سكنية في السنة المالية الحالية (عل همشمار، ١٩٩٠/٥/١٤).

ـ في ختام نقاش طويل، صادقت الحكومة ـ أمس ـ على خطة وزارة المالية لاستيعاب الهجرة، وقررت أن تقدم الى الكنيست ميزانية إضافية لاستيعاب الهجرة، وأن تضيف ٢,٤٤٧ مليون شيكل لتمويل نفقات الاستيعاب في السنة المالية ١٩٩٠. وقررت الحكومة، أيضاً، تقليص ٥٥٠ مليون شيكل من ميزانيتها الحالية لصالح استيعاب الهجرة (هآرتس، ١٩٩٠/٥/١٥).

ـ في النقاش الذي جرى، أمس، في الحكومة حول موضوع حوادث الطرق، طرح وزير المواصلات، موشيه كتساف، مطلبه بشأن إقامة شرطة مرور قطرية. وذكر وزير المواصلات أن الخسارة التي تلحق بالاقتصاد من جراء حوادث الطرق تقدر بـ ٣,٢ مليار شيكل سنوياً (هآرتس، ١٩٩٠/٥/٢١).

ـ أكد طاقم المفاوضات التابع لليكود، أمس، لوزير الاستيعاب، الحاخام يتسحاق بيرتس، أن صلاحياته في الحكومة الجديدة لن تتضرر، بالرغم من قرار تعيين شارون رئيساً للمجلس الوزاري الخاص لشؤون الهجرة والاستيعاب. وأوضح بيرتس لطاقم الليكود أن أي انتقاص من صلاحياته كوزير للاستيعاب سيؤدي الى اتخاذه قراراً بالاستقالة من الحكومة (هآرتس، ١٩٩٠/٦/٨).

• **الكنيست**

ـ استجاب الكنيست بكامل هيئته، أمس، لطلب النائب حاييم أورون، الذي قدم باسم كتلتي مبام وراتس، حيث بعث بطلب الى الحكومة يدعوها فيه الى اعادة النظر في موافقتها بشأن إقامة محطة إذاعة «صوت أميركا» في صحراء النقب. وقد تمت الموافقة على ذلك الاقتراح بأغلبية ١٣ مقابل ٥ أصوات (عل همشمار، ١٩٩٠/٥/١٦).

ـ عقب قرار المحكمة العليا الذي جاء فيه ان المستشار القانوني للحكومة، يوسف حاريش، أخطأ في اعتباراته، عندما قرر عدم وجود مصلحة عامة في تقديم مديري البنوك للمحاكمة، ناقش الكنيست ـ أمس ـ سبع مقترحات مدرجة على جدول الأعمال حول هذا الموضوع. وطالب بعض النواب باستقالة حاريش، ولكن وزير العدل، دان مريدور، دافع عنه (هآرتس، ١٩٩٠/٥/١٧).

ـ ناقش الكنيست، أمس، ثلاثة عشر اقتراحاً مدرجاً على جدول الأعمال، حول المذبحة في ريشون لتسيون. وقد وجه أعضاء الكنيست من اليسار، وأعضاء الكنيست العرب، اتهامات الى اليمين المتطرف بأنه خلق الظروف لهذا العمل، بينما رفض الأعضاء من اليمين هذه الاتهامات.

وفي مستهل الجلسة، أدان رئيس الكنيست بالوكالة، عوفاديا عالي (ليكود) هذا الحادث، وبعث بالتعازي الى أسر المصابين، وتمنى لهم الشفاء العاجل (هآرتس، ١٩٩٠/٥/٢٢).

ـ صادقت اللجنة المالية التابعة للكنيست، أمس، بأغلبية كبيرة، على تحويل مبلغ ٤١ مليون شيكل لتكثيف الاستيطان، ولشق طرق في الضفة الغربية وغزة وغور الأردن وهضبة الجولان.

وتمت المصادقة على ذلك بأصوات أعضاء الليكود والكتل الدينية وعضوي الكنيست غداليا عال وعيدنا سولودور من المعراخ. وتم تخصيص حوالي ٣٦ مليون شيكل للضفة والقطاع (عل همشمار، ١٩٩٠/٥/٢٢).

ـ قدم رئيس كتلة الليكود في الهستدروت، عضو الكنيست يعقوب شماي، أمس، الى الكنيست، مشروع قانون خاص ضد تشغيل عمال أجانب في اسرائيل. وطبقاً لمشروع القانون، يعاقب كل صاحب عمل يستخدم عمالا أجانب من غير ترخيص بغرامة مالية مقدارها ألف شيكل عن كل يوم عمل للمستخدم (عل همشمار، ١٩٩٠/٥/٢٨).

ـ أقر الكنيست، أمس، بأغلبية شبه مطلقة، وفي القراءة الأولى، أربعة مشاريع قوانين، تنص على أن ينتخب مواطنو اسرائيل رئيس الحكومة من خلال انتخابات مباشرة (هآرتس، ١٩٩٠/٥/٢٩).

ـ صادق الكنيست، أمس، على الحكومة التي قدمها يتسحاق

شامير، بأغلبية ٦٢ عضو كنيست من كتل اليمين والمتدينين، ومعارضة ٥٧ عضواً من المعراخ وكتل اليسار وأغودات يسرائيل، وامتناع عضو واحد عن التصويت، هو أبراهام فيرديغر من أغودات يسرائيل (دافار، ١٩٩٠/٦/١٢).

وقد صوت لصالح الحكومة الهاربان من كتلتيهما: أفرايم غور من المعراخ، وأليعيزر مزراحي من أغودات يسرائيل. وكان التصويت علنياً وفقاً لقائمة الأسماء. وبعد انتهاء التصويت، أدى الوزراء اليمين، وهو الأمر الذي يعني بداية توليهم مناصبهم الوزارية (هآرتس، ١٩٩٠/٦/١٢).

## • الأحزاب

ـ قرر رئيس الحكومة، يتسحاق شامير، ووزراء الليكود، أمس، العمل على تشكيل حكومة مصغرة، حتى وإن لم يشترك فيها، في مرحلة أولى، ممثلو حركة شاس كوزراء، وإنما اكتفوا بالتوقيع على الاتفاق الائتلافي. وقرر رؤساء الليكود الاسراع بالاتصالات الائتلافية ومحاولة التوقيع على الاتفاقيات ـ بما في ذلك توزيع الحقائب الوزارية ـ مع كتلتي ديغل هتوراه وشاس اليوم، ومع المفدال، هتحياه، تسومت ومولديت غداً (هآرتس، ١٩٩٠/٥/١٤).

ـ اقترح رئيس الحكومة، يتسحاق شامير، على عضو الكنيست رفائيل إيتان من حركة تسومت، أن يتولى منصب نائب وزير الدفاع. وكان رد إيتان هو: «شريطة أن تتولى أنت بنفسك منصب وزير الدفاع» (يديعوت أحرونوت، ١٩٩٠/٥/١٦).

ـ بالرغم من الخلافات الحادة، التي نشبت في المفاوضات الائتلافية مع كتلتي هتحياه ومولديت، ادعت عناصر رفيعة المستوى في الليكود، أمس، أنه سيكون من الممكن التغلب على هذه الصعوبات، وأن حكومة برئاسة شامير ستتشكل في غضون المهلة الاضافية (٢١ يوماً) التي منحها رئيس الدولة لرئيس الحكومة.

وذكرت مصادر مقربة من رئيس الحكومة، يتسحاق شامير، انه لا يعمل من أجل تشكيل حكومة وحدة وطنية؛ ولكن إذا اتضح ان كتل اليمين لا تريد الاشتراك في الحكومة، أو ستنسحب من المفاوضات الائتلافية، فسوف يعمل شامير على تشكيل حكومة باشتراك حزب العمل (هآرتس، ١٩٩٠/٥/١٨).

ـ صادق مركز حزب مبام، أمس، بأغلبية ١٧٨ صوتاً مقابل ١٣٢ صوتاً، على اتفاقية للتعاون الائتلافي بين مبام وحزب العمل في الهستدروت (هآرتس، ١٩٩٠/٥/٢١).

ـ تبلور في قيادة حزب المفدال موقف يقضي بمنع يتسحاق شامير من تشكيل حكومة مصغرة. وبالرغم من ذلك، لن يعلن حزب المفدال إنسحابه من المفاوضات الائتلافية، حتى يحصل رؤساء حزب العمل على تعهد أو إعلان بأنهم لن يعملوا من أجل تشكيل حكومة مصغرة، في حال إعادة رئيس الدولة التكليف بتشكيل الحكومة اليهم. ويرغب المفدال في إقامة حكومة وحدة وطنية (هآرتس، ١٩٩٠/٥/٢٣).

ـ رفض شمعون بيرس، أمس، النداءات التي دعت في جلسة مركز الحزب الى استقالته، بعد نشر التقرير الداخلي، الذي تقصى الحقائق في فشل حزب العمل في الانتخابات. وقد انفضت جلسة مركز الحزب، دون التوصل الى أية قرارات (هآرتس، ١٩٩٠/٥/٢٨).

ـ أعربت شخصيات رفيعة المستوى في الليكود، أمس، عن دهشتها وانتقاداتها الشديدة للاجراءات الأخيرة لرئيس الحكومة، يتسحاق شامير، بشأن تشكيل حكومة مصغرة. وقالت هذه الشخصيات، في أحاديث خاصة، إنها لا تفهم ما يسعى اليه شامير.

وتجدر الاشارة الى أن رئيس الحكومة لم يوجه دعوة، أمس، الى عضو الكنيست رحبعام زئيفي (موليدت) لاجراء محادثات ائتلافية، بالرغم من الاعداد المسبق الذي تم، حيث يستمر الانفصال بين الليكود وحركة مولدت (هآرتس، ١٩٩٠/٦/١).

ـ اقترح رئيس الدولة، حاييم هيرتسوغ، على رئيس الحكومة، يتسحاق شامير، عقد اجتماع بينه وبين رئيس حزب العمل، شمعون بيرس، لاستيضاح إمكانية تشكيل حكومة وحدة. وقد بادر الرئيس الى هذا الاقتراح، عقب توجيه طلبات الى مكتبه في هذا الصدد، وعقب الصعوبات التى تكشفت في المفاوضات الائتلافية.

كما اقترح هيرتسوغ تشكيل حكومة طوارىء، تشترك فيها كل الأحزاب، وتهتم بتغيير نظام الحكم وباستيعاب الهجرة. ولم يرد شامير ـ بعد ـ على هذا الاقتراح، بينما رد بيرس بالايجاب. وعلم من مكتب رئيس الحكومة أن شامير يركز ـ الآن ـ على تشكيل حكومة مصغرة برئاسته، وأن اقتراح الرئيس لا يبدو محتملا، الآن (عل همشمار، ١٩٩٠/٦/٧).

ـ أعلن عضو الكنيست أفرايم غور، رسمياً، أمس، عن استقالته من حزب العمل، في أعقاب قراره بتأييد حكومة الليكود والحصول على منصب نائب وزير. وبالتوازي مع ذلك، قرر مكتب حزب العمل أن غور ممنوع من العودة والانضمام الى الحزب كعضو أو كمندوب من قبله، وطلب اليه أن يعيد ـ فوراً ـ المقعد الذي سلبه، والذي يمثل ٢٢ ألف ناخب (هآرتس، ١٩٩٠/٦/٨).

ــ صادق مركز الليكود، أمس، بأغلبية ساحقة، على بيان رئيس الحكومة يتسحاق شامير، بشأن تشكيل حكومة الليكود الجديدة وسياستها. ولم يصوت ضد البيان إلا رئيس بلدية هرتسليا، إيلي لنداو، واثنتان من السيدات. وقد اكتفى شامير في بيانه بتلاوة أسماء الوزراء الأحد عشر لليكود، دون ذكر الحقائب الوزارية (هآرتس، ١٩٩٠/٦/١١).

• **الاقتصاد**

ــ دعا سكرتير الهستدروت، يسرائيل كيسار، أمس، الحكومة الى الاعلان فوراً عن نظام طوارىء في موضوعي البطالة والهجرة؛ وذلك للحيلولة دون تكرار الأخطاء التي وقعت فيها الحكومة حتى الآن. وقد تقرر في جلسة اللجنة المركزية للهستدروت، أمس، أن يشترك تمثيل ضخم من أعضاء اللجنة، برئاسة كيسار، يوم الجمعة القادم، في مناقشات المجلس الاستراتيجي الأعلى، حول موضوع «استعداد الاقتصاد الاسرائيلي لاستيعاب الهجرة واستئناف نشاط النمو» (دافار، ١٩٩٠/٥/١٤).

ــ أعلنت، أمس، مراقبة الدولة، مريم بن ــ بورات، أنها اتخذت قراراً غير عادي بتشكيل لجنة تحقيق قضائية في مكتب مراقب الدولة، للتحقيق في وسائل نقل وتحويل الأموال الخاصة الى مختلف المؤسسات والحركات. والمقصود نقل عشرات الملايين من الشيكلات الى مؤسسات وحركات مختلفة في الآونة الأخيرة (دافار، ١٩٩٠/٥/١٥).

ــ ارتفع مؤشر الأسعار للمستهلك في نيسان/ أبريل الماضي بنسبة ٢,٥٪. ويعتبر هذا الارتفاع أعلى من ارتفاع مؤشرات الأسعار في الأشهر الثلاثة الأولى من سنة ١٩٩٠، ولكنه أقل من ارتفاع المؤشر في نيسان/ أبريل في السنوات الثلاث الأخيرة، واعتباراً من هذا العام، ارتفع المؤشر بنسبة ٥,٥٪، ويبلغ المعدل السنوي للتضخم ــ الآن ــ حوالي ١٧٪ (هآرتس، ١٩٩٠/٥/١٦).

ــ سجل ارتفاع كبير، في الأشهر الأربعة الأولى من سنة ١٩٩٠، في الصادرات الصناعية لمصانع كور. فقد بلغ حجم الصادرات في هذه الفترة ٢٣٤,٥ مليون دولار؛ وهو مبلغ يزيد بنسبة ٥,٩٪ مقارنة بالفترة الموازية من العام الماضي (هآرتس، ١٩٩٠/٥/١٦).

ــ اتضح من المعطيات الأولية حول الثلث الأول من سنة ١٩٩٠، أن زيادة الناتج المحلي تبلغ بمصطلحات سنوية ما يتراوح بين ١٪ الى ١,٥٪. وهذه المعطيات، التي أعلنها رؤساء المكتب المركزي للاحصاء، تتعارض وتقديرات سابقة لبنك اسرائيل ووزارة المالية، كانت أفادت بأن الناتج المحلي سيرتفع هذا العام بنسبة ٥ الى ٦٪. وتشير المعطيات الأولية للثلث الأول من هذا العام، بوضوح، الى استمرار حالة الجمود في الاقتصاد. ففي هذه الأشهر، حدث انخفاض في الصادرات، وزيادة في الواردات، وازداد العجز في ميزان المدفوعات، فضلا عن ارتفاع ما في معدلات البطالة (هآرتس، ١٩٩٠/٥/١٧).

ــ بلغت نسبة العاطلين في القوى العاملة المدنية، في الربع الأول من هذا العام، ٩,٣٪، مقارنة بــ ٩,١٪ في الربع الأخير من سنة ١٩٨٩، و٨,٣٪ في الربع الأول من سنة ١٩٨٩ (هآرتس، ١٩٩٠/٥/١٧).

ــ أعلن مدير فرع المنتجات الاستهلاكية في معهد الواردات، يائير أوفيك، أنه في سنة ١٩٨٩ بلغت قيمة صادرات المواد الغذائية ٥٦٧ مليون دولار، مقارنة بــ ٥٢٤ مليون دولار في سنة ١٩٨٨. وتشمل صناعة المواد الغذائية حوالي ألف مصنع، يعمل فيها ٥٣ ألف عامل (عل همشمار، ١٩٩٠/٥/٢٣).

ــ ذكر تقرير صندوق النقد الدولي لسنة ١٩٨٩، والذي سلم الى وزارة المالية وبنك اسرائيل، أن الأحداث في المناطق [المحتلة] قد شكلت ــ دون أدنى شك ــ عاملا مناهضاً للاستقرار في كل ما يتعلق بالاستثمارات والنمو في اسرائيل (هآرتس، ١٩٩٠/٥/٢٥).

ــ حذر، أمس، سكرتير عام الهستدروت، يسرائيل كيسار، ورئيس مكتب تنسيق المنظمات الاقتصادية، دوف لوتمان، في مؤتمر صحفي مشترك، من أن معدلات البطالة قد تصل الى ٣٠٪ في غضون عامين الى ثلاثة أعوام، مما يسبب هرب العقول الى الخارج والمساس بالهجرة ذاتها (هآرتس، ١٩٩٠/٥/٢٨).

ــ اتضح من بيانات وزارة المالية أن العجز المحلي للحكومة بلغ ١٨١ مليون شيكل في أيار/ مايو؛ كما أن التمويل المحلي للعجز من الجمهور كان سلبياً، حيث بلغ ٥٧ مليون شيكل. ونتيجة للنشاط المالي للحكومة، بلغ التدفيق الحكومي ٢٣٩ مليون شيكل (هآرتس، ١٩٩٠/٦/٤).

ــ سجل ارتفاع واقعي بنسبة ٦٪ في إيرادات الدولة من الضرائب، في الفترة من نيسان/ أبريل وحتى أيار/ مايو سنة ١٩٩٠؛ وذلك بالمقارنة بالفترة الموازية من العام الماضي. وقد نبع هذا الارتفاع من زيادة إيرادات ضريبة الدخل بنسبة ٥٪، والجمارك وضريبة المشتريات وضريبة القيمة المضافة بنسبة ٧٪ (هآرتس، ١٩٩٠/٦/٥).

ــ منذ مطلع هذا العام، بلغ العجز التجاري لاسرائيل ١,٣ مليار دولار، مقارنة بـ ١,١ مليار دولار في الفترة الموازية من العام الماضي، أي بزيادة نسبتها ٢٠٪ عن العجز التجاري في الفترة الموازية من العام الماضي.

وقد بلغ صافي الواردات منذ مطلع العام ٥,٩ مليار دولار، مقارنة بـ ٥,٣ مليار دولار في الفترة الموازية من العام الماضي؛ أي بزيادة نسبتها ١١٪. وبلغ صافي الصادرات ٤,٦ مليار دولار، مقارنة بـ ٤,٢ مليار دولار؛ أي بزيادة مقدارها ٨,٥٪ (هآرتس، ١٩٩٠/٦/١١).

• **الهجرة والاستيعاب**

ــ توجهت عشرات من أسر المهاجرين من الاتحاد السوفياتي، في الأسابيع الأخيرة، الى سفارة جنوب أفريقيا في اسرائيل لاستيضاح إمكانيات الهجرة الى ذلك البلد. والمقصود مهاجرون وصلوا الى اسرائيل في الأشهر الأخيرة الماضية، وتم استيعابهم في عملية الاستيعاب المباشر (يديعوت أحرونوت، ١٩٩٠/٥/٢٠).

ــ اتضح من المعطيات، التي نشرها المكتب المركزي للاحصاء، أن ٤٠٪ من إجمالي المهاجرين في الربع الأول من هذا العام هم ذوو ثقافة فوق المتوسطة، أي من ١٣ ــ ١٥ سنة دراسية، وتصل نسبتهم بين مهاجري الاتحاد السوفياتي الى ٤٢٪. واتضح أيضاً أن ٣٦٪ من المهاجرين لاسرائيل في الربع الأول من هذا العام هم أرباب تخصصات علمية وأكاديمية، بينهم ٢٣٪ مهندسون، و ٦٪ أطباء. كما اتضح أن ٣٥٪ من المهاجرين هم أرباب مهن حرة أخرى، بينهم ٦٪ مدراء موظفون، و ٣٪ موظفو مبيعات، و ٤٪ عمال خدمات، و ١٦٪ عمال حرفيون أو عمال بناء أو في الصناعة.

واتضح من هذه المعطيات، أيضاً، أن بين المهاجرين الذين وصلوا في الربع الأول من هذا العام يوجد ٣٠٪ تتراوح أعمارهم بين يوم واحد الى ١٩ سنة، و ٤٣٪ تتراوح أعمارهم بين ٢٠ ــ ٤٤ سنة. كما اتضح أن حوالي ثلاثة أرباع المهاجرين الجدد من الاتحاد السوفياتي هم من الشبان. كذلك أفادت تلك المعطيات أنه، بالمقارنة مع المعدلات الضخمة للهجرة من الاتحاد السوفياتي، طرأ منذ بداية العام هبوط في عدد المهاجرين الذين هاجروا الى اسرائيل من دول أميركا اللاتينية وأوروبا. فقد هاجر من أميركا في الربع الأول من هذا العام ١,١٧٠ مهاجراً، مقابل ١٢٢٠ مهاجراً في العام الماضي. ومن كل دول أوروبا، باستثناء الاتحاد السوفياتي، هاجر هذا العام ٦٧٠ مقابل ٩٨٠ في الربع الأول من سنة ١٩٨٩ (هآرتس، ١٩٩٠/٦/٣).

• **المجتمع**

ــ في خطوة منقطعة النظير، دعت حركة «السلام الآن» رئيس الحكومة، يتسحاق شامير، الى الاشتراك في المظاهرة التي تقوم بها الحركة عشية السبت في ميدان ملوك اسرائيل، عقب المذبحة في ريشون لتسيون والحوادث التي أعقبتها.

وفي الرسالة التي بعثت بها الحركة الى مكتب شامير، قيل: إنه في أعقاب هذا الحادث الذي يثير الاشمئزاز، مطلوب رد فعل من السلطة السياسية العليا في اسرائيل، التي توضح للمواطنين ــ يهود وعرباً ــ وكذلك للعالم كله، أن دولة اسرائيل ترفض العنصرية، وستحاربها بكل ما أوتيت من قوة.

وفي الرد على هذا الطلب، قال مستشار رئيس الحكومة لشؤون الاعلام، آفي بيزنير، إن هذه الخدعة لا ضرورة لها. وعلى حد قوله، كان شامير أول من استنكر هذا الحادث في العالم، بل واستمر في إدانته طيلة الأسبوع (هآرتس، ١٩٩٠/٥/٢٥).

ــ اتضح من استنتاجات استطلاع الرأي، الذي أجراه معهد أبحاث «تلستار»، أن ٥٧,٣٪ من إجمالي الجمهور يعتقدون بوجوب إجراء انتخابات مبكرة للكنيست. كما أيد ١٣,٢٪ تشكيل حكومة مصغرة برئاسة الليكود، بينما أيد ١٤,٤٪ تشكيل حكومة وحدة وطنية (معاريف، ١٩٩٠/٥/٢٥).

* * *

# شؤون عسكرية واستراتيجية

ـ توجه رئيس الأركان، دان شومرون، الى رئيس الحكومة يتسحاق شامير، باعتباره القائم بأعمال وزير الدفاع، طالباً اليه تخصيص ٠,٣٪ من أموال التأمين الوطني لميزانية تأمين وحماية المؤخرة. وكان ذلك متبعاً في الماضي، ولكن تم إلغاؤه بعد أن بدأت الحرب العراقية ـ الايرانية.

بيد أنه تقرر في الجيش الاسرائيلي، في الآونة الأخيرة، زيادة ميزانية تأمين المؤخرة. ولم يرد شامير ـ بعد ـ على هذا الطلب، ولكنه ذكر أنه يريد الانتظار حتى تشكيل الحكومة، لكي يكلف الوزراء المعنيين بهذا الموضوع (معاريف، ١٩٩٠/٥/١٦).

ـ انتحر، أمس، جندي من سلاح الجو، من سكان رامات ـ غان، باطلاق النيران على نفسه في إحدى قواعد سلاح الجو، في وسط البلاد. ولم تتضح ـ بعد ـ ظروف وأسباب الانتحار؛ في حين تقوم الشرطة العسكرية بالتحقيق في هذا الحادث.

وتجدر الاشارة الى أن مراقبة الدولة، مريم بن ـ بورات، ذكرت في تقريرها، الصادر يوم أمس الأول، وجوب التوصل في أقرب وقت ممكن الى التسويات القانونية والادارية التي تتيح للجيش الاسرائيلي الحصول على معلومات عن أمراض نفسية للأفراد الذين على وشك الالتحاق بالخدمة العسكرية، ولجنود الخدمة النظامية وخدمة الاحتياط (هآرتس، ١٩٩٠/٥/١٦).

ـ فازت هيئة تطوير وسائل القتال (رفائيل) بمناقصة لتوريد معدات تصفيح واقية لسفن الانزال التابعة لمشاة البحرية الاميركية. وذكرت مجلة «ديفينس نيوز» الأميركية أن «رفائيل هي المورد الوحيد لهذه المعدات، وأن مناقصة توريدها تشمل تمويل تطويرها والأعمال الهندسية المطلوبة لتركيبها. ولم يعلن شيء عن الحجم المالي لهذه الصفقة» (هآرتس، ١٩٩٠/٥/١٧).

ـ علم أن العقيد شلومو واكس، سيعين اليوم كبيراً لضباط الاشارة والالكترونيات، وذلك خلفاً للعميد بناي ميدان، الذي ينهي خدمته في الجيش الاسرائيلي.

وأعلن المتحدث باسم الجيش أن العقيد واكس قد رقي، أمس، الى رتبة عميد. وهو من مواليد إيطاليا ١٩٤٦، من أبوين من مهاجري بولندا، وقد وصل معهما الى اسرائيل سنة ١٩٤٨. وهو أب لثلاثة أولاد.

جند واكس في الجيش الاسرائيلي سنة ١٩٦٣، في سلاح الاشارة. وفي حرب الأيام الستة كان ضابط اتصال في قيادة الوسط . وفي حرب الاستنزاف كان ضابط اتصال على مستوى اللواء في هضبة الجولان. أما في حرب يوم الغفران، فحارب كضابط اتصال في لواء مدرع نظامي.

وفي إطار منصبه كضابط اتصال في قيادة الجنوب، اشترك في مناقشات حول اتفاقيات السلام مع مصر، وشارك في إخلاء سيناء. وهو حاصل، على شهادة الليسانس في العلوم السياسية من جامعة حيفا (هآرتس، ١٩٩٠/٥/١٨).

ـ علم أن سلاح البحرية يتزود، منذ أكثر من عام، بسفن حراسة جديدة من طراز «سوبر دفور» ويفترض أن يحصل السلاح على سفن أخرى من هذا النوع في غضون العام القادم؛ وهي سفن تعتبر نموذجاً مطوراً جداً من سفن «دفور».

ويتم استخدام هذه السفن في نظام الأمن الجاري على طول الحدود البحرية. والسفن «سوبر دفور» أسرع من سفن «دفور»؛ ويعتزم سلاح البحرية تعميمها في السلاح للتغلب على قوارب السباق السريعة، التي تتزود بها المنظمات [الفدائية] (عل همشمار، ١٩٩٠/٦/١).

ـ اتضح من التحقيق العسكري، الذي أجري في هيئة الأركان العامة، التابعة للجيش الاسرائيلي، أن بعض الأعطال التي حدثت في شبكة الدفاع هي التي أتاحت تسلل [فدائيين] الى شاطىء نيتسانيم؛ ويبدو أنه من حسن الحظ فقط أن [الفدائيين] لم ينزلوا على مقربة من المكان الذي كان فيه مئات من المصطافين.

واتضح من التحقيق، أيضاً، أن أحد أسباب إلقاء القبض على قارب [الفدائيين] قبالة شاطىء غعش هو نفاذ الوقود منه (هآرتس، ١٩٩٠/٦/٣).

ـ علم أن سلاح البحرية يمر بذروة مسار التزود بسفن «سوبر دفور»، التي تعتبر سرعتها رداً على المشاكل العملياتية التي تكشفت مؤخراً. وأكدت مصادر عسكرية أن السفينة قد فحصت على مدى سنوات، وأنها تفي بالمتطلبات العملياتية، التي تحددت في سلاح البحرية.

وفي ما يتعلق بالسفينة «شيلداغ»، التي تم بناؤها في أحواض بناء السفن الاسرائيلية، ذكرت تلك المصادر أنه تجدر الاشارة الى أن سفينة «شيلداغ» لم يتم فحصها، بعد، في أحواض بناء السفن، بشكل عملياتي.

وذكرت مصادر في الصناعة الجوية أن مصنع «رمتا» في بئر السبع، والذي ينتج سفن «سوبر دفور»، لديه القدرة على إجراء تغيير طفيف في محركات السفينة، لتمكينها من تطوير سرعة تتراوح بين ٤٦ الى ٥٠ عقدة (هآرتس، ١٩٩٠/٦/٥).

# من اصدارات

وكالة المنار للصحافة والنشر المحدودة

MANAR PRESS & PUBLISHING AGENCY LIMITED

AL-MALAF

## الملف

دوريـــــة

**مرجع أساسي للسياسي، والباحث، والصحافي والمفكر، وكل صاحب رأي أو قضية**

**Studies**

**دراسات**: متنوعة ذات طابع مركزي في طرح الموضوعات والقضايا المستجدة، والاتجاهات المستقبلية لتوجهات اسرائيل والشرق الأوسط.

**Reports**

**تقارير**: تعرض بشكل شمولي وموثق أبرز القضايا الساخنة من خلال عرض مواقف القوى السياسية الاسرائيلية وتحليلات وسائل اعلامها، حيث لا يتسع له باب المقالات المترجمة.

**Themes**

**آراء**: تضم أكثر التعليقات الصحفية تعبيراً عن آراء مختلف القوى السياسية الفاعلة، بحيث تتيح للمتتبع تكوين فكرة متكاملة عن الواقع الاسرائيلي.

**Chronology**

**وقائع**: تغطي الحدث اليومي في اسرائيل كما تورده الصحف الاسرائيلية. وبخاصة علاقات اسرائيل الدولية، الصراع العربي ـ الاسرائيلي، الوضع السياسي الداخلي، المناطق المحتلة والمقاومة المسلحة في الداخل.

**Statements**

**تصريحات**: ثبت لأهم وأبرز التصريحات، والمواقف الرسمية، والمعارضة، التي تعبر عن الاتجاهات السائدة في اسرائيل حول أهم قضايا الصراع العربي ـ الاسرائيلي، والتطورات التي تشهدها الفترة التي يغطيها كل عدد من الملف.

**Documents**

**وثائق**: تشمل أهم الوثائق الصادرة عن الكيان الصهيوني على الصعيدين الخارجي والداخلي، كالاتفاقات والبيانات المشتركة مع الدول الخارجية، وبرامج الأحزاب، والقوى السياسية المختلفة وبياناتها.

**Indices**

**فهارس**: تشمل اعلام الأشخاص والأمكنة، والمؤسسات والموضوعات، وتشكل وسيلة عمل وبحث لا غنى عنها، تسهل للسياسي، أو الباحث، أو المهتم، الرجوع الى «الملف» والاستفادة من محتوياتها.

تنويـــه

يتوفر لدى الوكالة مجلدات السنوات الماضية.

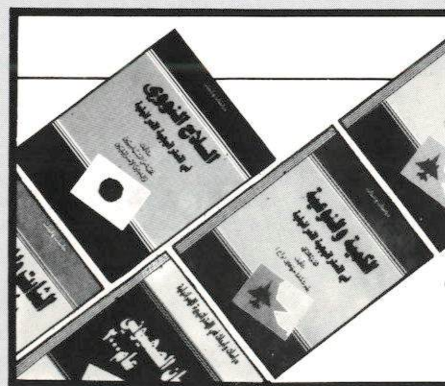
سعر المجلد (١٢ عدد) ٣٥٠ دولار اميركي. للمشتركين ١٧٥ دولار اميركي

توزع على المشتركين فقط.

قيمة الاشتراك السنوي، للحكومات والمؤسسات العامة ٥٠٠ دولار أميركي، للمؤسسات الخاصة والأفراد ٣٠٠ دولار أميركي مدفوعة لأمر

Manar Press & Publishing Agency Limited P.O.Box 4926, Nicosia - Cyprus Tel: 02-473577 Telex: 4639 MANAR-CY

أو الى حساب الملف: Bank of Cyprus - Nicosia 1A-41-007081-06



**سلسلة دراسات وأبحاث في الاستراتيجية الاسرائيلية**

١ ـ الكيان الصهيوني عام ٢٠٠٠ الثمن ٩ دولارات

٢ ـ الثابت والمتغير في الاستراتيجية الاسرائيلية الثمن ٩ دولارات

٣ ـ الكمية والنوعية في الاستراتيجية «الجزء الأول» الثمن ١٢ دولار

٤ ـ الكمية والنوعية في الاستراتيجية الاسرائيلية «الجزء الثاني» الثمن ١٢ دولار

٥ ـ السلاح النووي في الاستراتيجية الإسرائيلية الثمن ١٢ دولار

متاح للتحميل ضمن مجموعة كبيرة من المطبوعات من صفحة

مكتبتي الخاصة

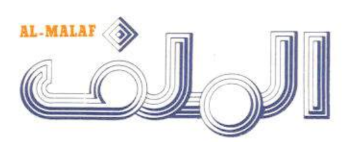
على موقع ارشيف الانترنت

الرابط

https://archive.org/details/@hassan_ibrahem




ISSN 0258 - 7947




# يعنى بالشؤون الاسرائيلية والصهيونية

الرجاء ارسال هذه القسيمة مرفقة بقيمة الاشتراك الى العنوان التالي:

**Manar Press & Publishing Agency**
P.O.Box 4928 Nicosia - CYPRUS

او الى حساب الملف 06 - 007080 - 41 - 1A
BANK OF CYPRUS, Nicosia

قيمة الإشتراك السنوي
- للحكومات والمؤسسات العامة ٥٠٠ دولار اميركي
- للمؤسسات الخاصة ٣٠٠ دولار اميركي

## قسيمة اشتراك



AL-MALAF



المنار

MANAR

ارفق طيه صكاً/ حوالة مصرفية بمبلغ ____________________

مدفوعة لامر .Manar P.P.A. Ltd قيمة اشتراك واحد / او ________ اشتراكات

________ لمدة سنة واحدة على ان ترسل الى العنوان التالي: ________

الاسم ____________________

العنوان ____________________

رقم التلكس ____________ رقم الهاتف ____________